



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

نصوَص
الانفاقيات للتجارة والاقتصاد
المعقودة بين
الجمهورية العراقية والدول الأخرى



الجزء الأول

وتم إعداد الكتاب بالتعاون مع اللجنة

وضع بإشراف وزارة الاقتصاد

Nusus al-ithfaqiyat al-tijariyah
wa-al-igtisadiyah al-ma'gudah bayna al-Jumhuriyah
al-Iraqiyah wa-al-Duwal al-ukhra wa-al-wath
Iraq ig wa-al-kutub

نصوص
الاتفاقيات التجارية والاقتصادية
المفردة بين
الجمهورية العراقية والدول الأخرى

واللواء وليكن المبادلة للمحفة بما

الجزء الاول

وضع بإشراف وزارة الاقتصاد



(~~Arab~~)

KPA

.I726

1959

juz' 1

(RECAP)

كلمة عن طبيعة السياسة الاقتصادية للجمهورية العراقية

بقلم وزير الاقتصاد

ابراهيم كبه

يتضمن هذا الكتيب مجموعة نصوص الاتفاقيات التجارية وملاحقها وبعض الاتفاقيات المرتبطة بها التي عقدتها الجمهورية العراقية مع بعض الدول الصديقة والشقيقة منذ ثورة ١٤ تموز الخالدة حتى تاريخ كتابة هذه الكلمة (٢٠/٥/١٩٥٩) . ان هذه الاتفاقيات هي جزء من مجموع السياسة الاقتصادية الجديدة للجمهورية العراقية ووسيلة من وسائل تنفيذها . ولذلك ومن أجل تحديد مركز هذه الاتفاقيات في البناء العام للسياسة الاقتصادية لآبد من القاء نظرة خاطفة على الاتجاه العام لاقتصاد العراق الجمهورى . ان الكلمات التي القيتها بمناسبة عقد هذه الاتفاقيات والمنشورة معها في هذا الكتيب تلقى بعض الضوء على ارتباط السياسة الاقتصادية بدورها بالآوجه الاخرى للسياسة العامة لجمهوريتنا الفتية .

(ب)

لم يكن للعراق سياسة اقتصادية مستقلة قبل ثورة ١٤ تموز الظافرة أو بالاحرى كان يسير على سياسة اقتصادية تابعة للنظام الامبريالى العالمى يرسمها هذا النظام وينفذها هو بالاستعانة بالنظام شبه الاقطاعى والفئات العميلة العليا من المجتمع من مقاولين كبار ومضاربين ووسطاء وما شابه فكانت كل خيوط السياسة البائدة تؤدى الى تمكين الاستعمار واحتكاراته من جهة والاقطاعيين والمتنفعين الاهليين من جهة أخرى من امتصاص خيرات العراق عن طريق ابقاء العراق الفنى بالثروات الطبيعية الزاخرة والقوى البشرية الكفوءة فى حالة مزرية من التخلف الاقتصادى والاجتماعى ليكون مجرد سوق واسعة لمنتجات العالم الاستعمارى وارضا خصبة لرؤوس أمواله ومورداً غزيراً للمواد الاولية ومصادر الطاقة واطئة الثمن .

لقد جاءت ثورة ١٤ تموز لتقلب نهائياً صفحة هذه السياسة الاقتصادية التى استزفت ثروات العراق واقتت بشعبه العظيم بملايينه السبعة فى برائن البؤس الفظيع والفقر المدقع والجهل المطبق والامية العمياء والمرضى الفتاك وفتحت ثورتنا صفحة جديدة تسيطر عليها سياسة الجمهورية الاقتصادية الجديدة المنبثقة من طبيعة هذه الثورة الديمقراطية التحررية . وتستمد هذه السياسة الجديدة اهدافها الرئيسية أولاً من تصفية التبعية الاستعمارية المتغلغلة فى جميع ميادين الحياة العراقية من اقتصادية وتجارية ومالية وثانياً من تصفية العلاقات الاجتماعية شبه الاقطاعية وثالثاً من بناء اقتصاد عراقى مستقل يخطو خطوات سريعة نحو التقدم والازدهار . ان ثورة ١٤ تموز تعتبر ثورة جميع الطبقات الوطنية فى العراق وبضمنها الطبقة المتوسطة (الصناعية والتجارية) التى تتفق مصالحها مع الطبقات الكادحة فى تحقيق الاهداف الرئيسية التى المعنا اليها ويمكن ان تلمس السياسة الاقتصادية الجديدة من تناول الحقول التالية :

(١) الإصلاح الزراعي :

يأتى فى طليعة أهداف الثورة القضاء على النظام الشبه الاقطاعى وعلى عبودياته ومن ثم انجاز الإصلاح الزراعى الشامل فى العراق • اذن فالركن الاساسى والخطير فى سياسة العراق الاقتصادية هو اتمام هذا المشروع الضخم الذى يهم حياة ومستقبل حوالى ٧٠٪ من سكان البلد التى تمثل نسبة السكان الزراعيين وقد ادركت حكومة الثورة أهمية الإصلاح الزراعى فبدأت العمل منذ الايام الاولى للثورة وبكل قوة وحزم لاجراء هذا العمل الجبار الى حيز الوجود • ويمكن ان نقول بكل فخر بأنه رغم حداثة تجربتنا فإن الانجازات التى تمت فى هذا الحقل تعتبر مشجعة ومثمرة وتتركز أهداف الإصلاح الزراعى العريضة بالقيام بما يأتى :

أ - القضاء على الملكيات الاقطاعية الكبيرة جدا •

ب - توزيع الاراضى المستولى عليها على الفلاحين •

ج - جمع الفلاحين فى جمعيات تعاونية للانتاج والتسويق وما شابه •

وقد حدد قانون الإصلاح الزراعى الحد الاعلى للملكيات التى يستطيع ان يحتفظ بها كبار الاقطاعيين بـ (٢٥٠) هكتار فى المنطقة المروية وبـ (٥٠٠) هكتار بالمنطقة التى تعتمد على المطر فى اروائها • وتتضمن المرحلة الاولى من تنفيذ الإصلاح الزراعى اخضاع ما يزيد على هذا الحد للاستيلاء • وتذهب لجان الاستيلاء لتقديم تقارير مفصلة عن أحوال هذه المقاطعات الزراعية تمهيدا لتقدير أثمانها من قبل لجان مختصة وتنظيم توزيعها بعد ذلك على الفلاحين بواسطة لجان خاصة للتوزيع كذلك •

هذا وان الانجازات الاولى الناجحة فى حقل الإصلاح الزراعى اوضحت جليا للمسؤولين أهمية تعاون الفلاحين انفسهم مع اللجان الحكومية من أجل الوصول الى نتائج سريعة و مرضية • وقد جاء تعاون الفلاحين

اجماعيا وبصورة واسعة عن طريق الجمعيات الفلاحية التي انبثقت في جميع أنحاء العراق للمساهمة الفعلية والنشطة في انجاح الاصلاح الزراعي وفي المحافظة على الانتاج اضافة الى وظائفها الاخرى في الدفاع عن النظام الجديد . وهناك أمثلة كثيرة لما قامت به الجمعيات الفلاحية من أعمال زراعية كبيرة وفي مقدمتها تنظيم رى الاراضى بصورة تلقائية وبدون معاونة أحد من الاقطاعيين أو من الحكومة وقد ابتدأ تنفيذ الاصلاح الزراعي في المناطق التي تعتبر معازل النظام شبه الاقطاعي ومركز الملكيات الشاسعة جدا التي تصل الى (٢٥٠) الف هكتار (لواء العمارة • لواء الناصرية • لواء الكوت) .

ولا تقتصر سياسة العراق الاقتصادية في حقل الزراعة على تصفية الاقطاع وعلى توزيع الاراضى على المنتجين الحقيقيين وعلى تكوين الجمعيات التعاونية وانما ترمى الى أبعد من ذلك - فانها تهدف الى مكتنة الزراعة وادخال جميع الطرق والوسائل الحديثة في حقل الزراعة • فمن المعلوم ان عدد سكان العراق يعتبر قليلا بالنسبة لثرواته الطبيعية الزراعية ولا يمكن تعبئة جميع الارض والمياه المتوفرة الا باستعمال المكائن الزراعية والتكنيك الحديث اللذين سيحققان ثورة زراعية كبيرة سيكون لها اعمق الاثر على جميع نواحي حياة واقتصاد العراق سواء من حيث زيادة وتنويع الانتاج أو من حيث رفع مستوى الفرد المعاشي • ولاشك ان النجاح في حقل التصنيع سيساعد الى حد كبير في انجاح مهمات الاصلاح الزراعي الذي تبنته الثورة •

(٢) التصنيع :

من المعلوم جيدا ان ادماج بلد متخلف بالعالم الرأسمالي يعنى قبل كل شيء عرقلة نشوء صناعة وطنية بكل وسيلة ممكنة • وقد كان ثمن تبعيتنا لهذا النظام الظالم ابقاء ثرواتنا الصناعية في ادنى واسوء استثمار • ولم تنشأ الا صناعة حديثة لاستخراج النفط هي برأسمالها وتخطيط فعاليتها الانتاجية

والتسويقية في معزل تام عن الاقتصاد الوطني • وهناك بعض الصناعات الاستهلاكية الحديثة المحدودة التي استطاعت ان تؤسس لاسباب كثيرة منها ظروف الحرب الاخيرة ومنها حتمية تطور البلد في هذا الطريق رغم العراقيل الاستعمارية الكبيرة •

وبانتصار ثورة ١٤ تموز تحطمت القيود التي فرضتها التبعية الاقتصادية على نمو الصناعة الوطنية في العراق وانفتح الباب على مصراعيه لنشوء الصناعات العراقية المختلفة التي تتوفر امكانياتها الطبيعية والبشرية وتدعو اليها حاجة البلد • لهذا يمكن ان نتلمس في افق الجمهورية العراقية الطالع تبشير ثورة صناعية تصاحب ثورته الزراعية التي اشرنا اليها سابقا • وحيث ان النفط يعتبر حاليا الثروة الطبيعية المهمة التي يعتمد عليها العراق لا في نهضته الصناعية فحسب وانما في نهضته الزراعية والاجتماعية فلهذا فان تنظيم علاقاتنا مع الشركات الاجنبية المنتجة يلعب دورا كبيرا في رسم سياستنا الاقتصادية وقد عقدت الاتفاقيات مع الاحتكارات النفطية في ظروف غير متكافئة كانت الحكومة العراقية فيها لعبة بيد الاستعمار • لهذا فان مصلحة تقدم العراق وازدهاره ترتبط ارتباطا قويا بالتفاهم مع الشركات على تعديل الاتفاقيات بالشكل الذي ينسجم مع المصلحة الوطنية والظروف الجديدة في العراق وفي البلدان الاخرى المنتجة للنفط • وان النفط يهم العراق باعتباره مصدرا للطاقة ومادة اولية لمئات الصناعات الكيماوية المهمة في هذا العصر وباعتباره موردا ماليا له خطورته في تمويل النمو الاقتصادي لهذا فان الجمهورية العراقية ستعمل على استحصال حقوقها كاملة من الشركات المنتجة للنفط وستعمل على الاستثمار المباشر للمناطق النفطية التي لا تخضع للامتياز وخاصة منطقة خافقين التي انتقلت الى الحكومة العراقية والمياه الاقليمية في الخليج العربي •

وتتجه سياسة لعراق في حقل التصنيع نحو خلق بعض الصناعات الثقيلة كصناعة الفولاذ والصناعات البتروكيماوية وصناعة المكنائن والآلات المختلفة وفي مقدمتها الزراعية الكهربائية • • وكذلك تتجه نحو خلق

صناعات خفيفة متنوعة لتوسيع الطاقة الانتاجية للصناعات الموجودة (الغزل والنسيج وما شابه) ولانتاج البضائع الاستهلاكية الضرورية لزيادة رفاه الفرد العراقى • وسيتم التصنيع بالتعاون بين الحكومة العراقية والقطاع الفردى الذى يعود للطبقة المتوسطة الصناعية وذلك بافساح المجال لهذه الطبقة الوطنية بالمساهمة النشيطة فى تمويل وادارة المشاريع الصناعية الخفيفة والاستهلاكية ضمن المخطط العام الذى سترسمه الجمهورية للتقدم الاقتصادى السريع والنهضة الشاملة خلال السنوات القادمة •

وسيكون لاتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى التى عقدت أخيرا بين الجمهورية العراقية وبين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الاهمية الكبرى فى تصنيع العراق ومده بالفنيين واعداد العراقيين لادارة المشاريع الصناعية لانه على ضوء المشاريع الكبيرة التى سيتم بناؤها داخل نطاق هذه الاتفاقية سيجرى وضع خطة التصنيع الكاملة للعراق • ان تصنيع الجمهورية سيؤدى اضافة الى زيادة وتنوع الانتاج والى تحريره من التبعية للاسواق الاجنبية المصدرة للبضائع والى تشغيل الايدى العاملة الخالقة للثروات سيؤدى الى فصح عرى ادماجنا القسرى بالنظام الامبريالى نهائيا والقضاء على حالة اعتمادنا على مواد محدودة فى تجارتنا وتمويلنا وبالتالى سيجعلنا مالكين لناصبة أمرنا واحرار فى رسم السياسة الاقتصادية التى تتطلبها مصلحة الشعب العراقى •

(٣) تجارة عراقية حرة :

تتلخص سياسة الجمهورية العراقية فى حقل التجارة الخارجية بالمبادئ الرئيسية التالية :

أ - التعامل مع جميع الدول بدون تمييز بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية •

ب - عقد اتفاقيات تجارية كوسيلة لتطبيق سياسة تجارية متكافئة مع جميع الدول منبعثة من التبادل الحر القائم على المصالح المتبادلة والمنافع المتقابلة •

ج - رسم سياسة استيراد موجهة تشجيع استيراد البضائع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية وتقليص استيراد المواد غير الضرورية والكمالية ومنع ادخال المواد التي تنتج محليا أو التي تعتبر معدومة الفائدة أو الكمالية جدا بالنسبة للمرحلة الحاضرة •

د - تشجيع وتوسيع تصدير المنتجات العراقية وفي مقدمتها التمور التي يعتبر العراق المنتج الاول لها في العالم والحبوب كالشعير والقطن والجلود • ورغم ان التمور تعتبر مادة غذائية غنية بالفيتامينات وبلا مكان توسيع استهلاكها في جميع اطراف العالم ورغم ان العراق ينتج كميات كبيرة وبأنواع كثيرة وجيدة فإن سياسة الحكومات السابقة لمعالجة مشاكل التمور كانت تهدف قطع موارد النخيل (سياسة مانوسية) لكن مصلحة مئات الالوف من المنتجين في العراق ومصلحة الانتاج وتجارة العراق ومصلحة امداد الاسواق العالمية بمادة غذائية مهمة تتطلب تنظيم وتحسين زراعة وكبس وتغليف هذه البضاعة • وهذا ما تسير عليه حكومة الجمهورية العراقية وتعمل السلطات المختصة على توسيع السايكلوات الحالية وبناء سايكلوات كافية لاستيعاب الانتاج العراقي من الحبوب وعرضه للاسواق بالمواصفات العالمية المقبولة • وتجرى جهود كثيرة كذلك لتحسين نوعية وزيادة كمية الانتاج العراقي من الجلود والمنتجات الحيوانية •

(٤) كذلك كان من الطبيعي ان تعيد جمهوريتنا النظر في سياسة الدولة المالية وعلى الاخص السياسة الخاصة بالضرائب •

لقد كان النظام المالي والضرائبي في العهد البائد مستند الى التركيز على الضرائب غير المباشرة باعتبارها ضرائب مفروضة مباشرة على أكثرية الشعب الفقيرة المستهلكة في حين ان الضرائب المباشرة وخاصة ضريبة الدخل كانت الى جانب كونها محدودة النطاق اذ استثنى منها الدخل الزراعي لصالح الطبقة الاقطاعية تميز بين الشركات الاجنبية وبين الخاضعين المقيمين في العراق وتقرض نسباً على الفريق الثاني أعلى بكثير من النسب

(ح)

المفروضة على الشركات الاجنبية • هذا بالاضافة الى ان تطبيق هذه الضريبة لم يكن جديا وصارما الا بالنسبة لذوى الدخل المحدود وخاصة العمال والموظفين والمستخدمين بينما كانت الفئات العليا ومن ذوى الغنى واليسار يتهربون بشتى الطرق والاساليب الشرعية وغير الشرعية •

ان السياسة المالية الجديدة للدولة تستند الى المبادئ التالية :-

أ - التركيز على الضرائب المباشرة باعتبارها المصدر الرئيسى العادل للتمويل •

ب - اصلاح قانون ضريبة الدخل ليكون اداة فعالة لتقليل الفروق بين الطبقات الاجتماعية واعادة توزيع الدخل الفردية وفق مبدأ العدالة والمصلحة العامة •

ج - توسيع نطاق قانون ضريبة الدخل وشموله الدخل الزراعى •

د - اعادة النظر فى تشريعات الرسوم الكمركية واعتبارها أداة هامة لخدمة السياسة الاقتصادية والتجارية للدولة بدلا من اعتبارها مجرد مصدر من مصادر التمويل •

هـ - احداث ضرائب أخرى استثنائها العهد البائد اطلاقا واهمها ضريبة الارث •

وفى الوقت الحاضر تقوم عدة لجان تمثل الوزارات المختلفة لوضع التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسة المالية الجديدة •

(٥) التخطيط الاقتصادى كجهاز ضرورى لتنفيذ السياسة الاقتصادية :

لقد اتسمت سياسة العراق الاقتصادية فى العهد البائد الاستعمارى شبه القطاعى بالتسيب التام والتبذير وانفاق موارد العراق فى حقول غير انتاجية وفى قطاعات محدودة تخدم استراتيجية الاستعمار ومصالح الطبقة القطاعية والفئات العميلة للاستعمار • وقد احدثت مؤسسة سميت بمجلس الاعمار بناء على اقتراح البنك الدولى ومساندة الانكليز والامريكان كان غرضها وضع

السياسة السالفة الذكر ضمن اطار براق لخدع الشعب أولاً ولضمان تنفيذ الخطة الاستعمارية على المدى البعيد ثانياً •

أما بعد ثورة ١٤ تموز فان الجمهورية تواجه مهمات اقتصادية كبيرة ومتعددة في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والمالية والتجارية • ولا يمكن ان يقضى على التخلف الاقتصادى الذى ورثه العراق من الاستعمار وتعباً لجميع القوى البشرية والموارد الطبيعية للنهضة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمتواصلة والسريعة الا بوضع خطة عملية مدروسة •

أن وضع مخطط السياسة الاقتصادية فى حقلى الاصلاحات الزراعية والتصنيع يحتل الاهمية الكبرى نظراً لضرورة ذلك فى تعبئة جميع الطاقات والامكانيات لتحقيق الاهداف التى تنتظرها • لذا نرى ان الحكومة العراقية تبني مبدأ التخطيط الاقتصادى وتعمل على خلق الاجهزة الفنية والكفوءة لذلك • وفى اطار رفع كفاءة أجهزة الدولة وتوزيع المسؤوليات والاعمال عليها بشكل صحيح يجرى العمل على تكوين مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادى وأحداث وزارة للتخطيط الاقتصادى اضافة الى الوزارات المختصة الاخرى كوزارة الصناعة ووزارة الاصلاح الزراعى ووزارة النفط ووزارة التجارة • وسيوكل لوزارة التخطيط واجب تنسيق المشاريع الانتاجية ووضع خطة مدروسة لانجاز هذه المشروعات بأحسن شكل وأقل كلفة وأسرع وقت اضافة الى مهمة مراقبة تنفيذها من قبل الوزارات المختصة • وان التخطيط الاقتصادى سوف لا يسهم فقط فى انتاج المشاريع الزراعية والصناعية فقط وانما سيلعب دوراً فى استثمار رؤوس الاموال الوطنية الفردية والعامة (خاصة موارد النفط) حسب الاسبقيات المنبثقة من امكانيات الاقتصاد الوطنى وحاجات البلد •

ونعتقد بأن موارد العراق الداخلية لتمويل النمو الاقتصادى هى غزيرة وسوف لا تحتاج جمهوريتنا الى رؤوس أموال أجنبية فى المستقبل القريب • هذا وان سياسة العراق فى حالة حاجته الى رؤوس أموال أجنبية ان تكون

الاستعانة برؤوس الاموال هذه بدون قيد أو شرط يحد من سيادتنا • وقد رفضت وزارتنا مؤخرا مشروع اتفاقية لضمان استثمار رؤوس الاموال الامريكية فى العراق نظرا لما تضمنته من شروط تعتبر مخلة بسيادة العراق وبشريعاته الداخلية • ان مصلحة الاقتصاد العراقى تتفق مع سياسة عقد قروض مع دول صديقة تساعدنا فى تجهيز المعامل والمعدات الانتاجية أكثر من طلب رؤوس أموال من الافراد أو من الاحتكارات العالمية الجشعة •

هذه بالاختصار الخطوط العريضة لسياسة العراق الاقتصادية فى المرحلة الحاضرة وكلنا ثقة بانها ستتوج بالنجاح نظرا لقيامها على اسس صحيحة منبثقة من صميم مصالح الشعب العراقى وتهدف الى ازالة حالة التخلف المزرية التى يعانى شعبنا تحت اعبائها الامرين فى مستوى معاشه وشروط حياته • ان هذه السياسة سيكون مصيرها الانجاز السريع لانها تستند فى تنفيذها على تعبئة جميع القوى المنتجة فى المجتمع وعلى اشتراك اوسع الجماهير وجميع الطبقات الوطنية •

ابراهيم كبة

جدول بين الاتفاقات التجارية والاقتصادية التي عقدت منذ قيام ثورة ١٤ تموز الحالدة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومات البلدان الاخرى

التسلسل	اسم الاتفاقية	تاريخ توقيعها	تاريخ تنفيذها
١ -	اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادي واتفاقية المدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية	٩٥٨-١٠-٢	٩٥٩-٢-١٩
٢ - أ -	اتفاق تجارى بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • والبروتوكول الخاص بالوضع القانونية للممثلة التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الجمهورية العراقية	٩٥٨-١٠-١١	٩٥٩-١-٣
٣ - آ -	اتفاق تجارى بين الجمهورية العراقية وجمهورية العربية المتحدة	٩٥٨-١١-٢٥	٩٥٩-١-١٨
٤ -	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية المانيا الديمقراطية • والبروتوكول الخاص بتأسيس ممثلة تجارية لحكومة الجمهورية العراقية فى جمهورية المانيا الديمقراطية وبتأسيس ممثلة تجارية لحكومة جمهورية المانيا الديمقراطية فى الجمهورية العراقية	٩٥٨-١٠-٢٦	٩٥٨-١٢-١١
٥ -	اتفاقية تجارية وبروتوكول خاص بالتعاون العلمى والفنى بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسوفاكية	٩٥٨-١٢-١٤	٩٥٩-٢-٤
٦ -	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الهندية •	٩٥٨-١٢-٢٩	٩٥٩-٥-١٧
٧ - آ -	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية	٩٥٩-١٢-٢٤	
٨ - أ -	اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين حكومة الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية	٩٥٩-١-١	
٩ -	اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية	٩٥٩-١-٣	٩٥٩-٢-٢
١٠ -	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية	٩٥٩-١-٦	٩٥٩-٥-٢٣
١١ - أ -	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة بلغاريا الشعبية	٩٥٩-٢-٤	٩٥٩-٤-١٠
١٢ -	اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	٩٥٩-٣-١٦	٩٥٩-٤-١٦

اتفاقية التجارة والتعاون

الاقتصادي واتفاقية المرفوعات

بين

الجمهورية العراقية

وجمهورية يوغسلافيا الشعبية



سيادة ابراهيم كبة يلقي كلمته في حفلة التوقيع على اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي واتفاقية المدفوعات
بين الجمهورية العراقية وجمهورية يوغسلافية الشعبية الاتحادية في بهو أمانة العاصمة ببغداد في ١٩٥٨/١٠/٢

كلمة سيادة بابا علي الشيخ محمود

وزير الاشغال والمواصلات ووكيل وزير الاقتصاد

بمناسبة قدوم وزير الصناعة اليوغوسلافي والوفد الاقتصادي

اليوغوسلافي الى العراق

لغرض زيادة التبادل التجاري بين البلدين

يسرني أن ارحب بسيادة وزير الصناعة اليوغوسلافي وزملائه في الوفد التجاري اليوغوسلافي •

وبالرغم من أن يوغوسلافية بلد صغير الا انه أدى رسالته كعضو في عائلة الأمم بشجاعة وأخلاص وخاصة في أخرج الظروف خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها كما أبدى الشعب اليوغوسلافي تمسكه بمبدأ الاستقلال الامر الذي اكسبه اعجاب الشعوب المحبة للحرية في العالم أجمع •

ولدى العراق اسبابه الخاصة به التي تجعله يتحسس التقارب مع الشعب اليوغوسلافي لان حكومته كانت في مقدمة الدول التي اعترفت بنا بعد القضاء على النظام القديم الفاسد وتشكيل جمهوريتنا •

أما وقد تم تأسيس علاقات دبلوماسية طبيعية بين بلدينا فقد آن الاوان للشروع باتخاذ خطوات عملية لدعم هذه العلاقات الودية عن طريق اقامة روابط اقتصادية متينة • والغاية من هذا الاجتماع هي محاولة ايجاد السبل لتحقيق هذه النتائج والتوصل الى عقد اتفاقية تجارية لتسهيل التبادل التجاري بين بلدينا وكذلك تعيين السلع التي تستطيع يوغوسلافية تصديرها الى العراق وتلك التي يستطيع العراق تصديرها الى يوغوسلافية •

وينبغي أن يترتب على عقد هذه الاتفاقية عقد اتفاقية مدفوعات تنص على طرق تسديد قيمة السلع المتبادلة بين البلدين •

خطاب وزير الصناعة اليوغسلافي المستر كراي كير

سيادة وزير الاقتصاد

حضرات السادة الكرام

انى ممتن جدا للاستقبال الحار الذى قوبل به الوفد اليوغسلافي وانا شخصا خلال مكوثنا فى بلدكم ، واود ان اشكر بصفة خاصة سيادة السيد بابا علي للكلمات الرقيقة التى تضمنها خطابه الذى افتتح به المفاوضات بين الوفد الاقتصادى اليوغسلافي وممثلى الجانب العراقى ، كما واشكره على رعايته الشخصية وتخصيص جزء من وقته الثمين للوفد اليوغسلافي ولى شخصا .

انا فى يوغسلافية ندرك تماما تقديركم الكبير لتجاربنا فى الكفاح ضد الاستعمار ومن اجل الاستقلال وبناء بلادنا . وبهذا الصدد اود ان ابدى بأننا فى يوغسلافية نقيم وزنا للتجارب التى اكتسبتها البلدان الاخرى ونستفيد منها فى التطبيق حسب ظروفنا الخاصة .

لقد كافح الشعب اليوغسلافي كفاحا طويلا لنيل حريته واستقلاله وقاسى من جراء ذلك الكثير من الويلات الا انه نجح فى القضاء على نفوذ الاستعمار فى بلدنا .

وعلى هذا الاساس فان من السهل علينا نحن اليوغوسلافيون ان ندرك كفاح بلدكم وكفاح البلدان العربية الاخرى فى سبيل نيل الاستقلال وتحقيق حياة أفضل لشعبكم . هذا وان صداقتنا تستند الى التفاهم والمصلحة المشتركة من اجل تحسين ظروف المعيشة لشعبى بلدينا .

وفيما يخص حسن النية والجهود التى ابداهما وديننا فاننى متأكد بأن هذه المفاوضات التى افتتحت هذا اليوم ستسير بنجاح وستساهم كثيرا فى الاسراع بتطوير اقتصاد بلدينا وفى تحقيق الرفاه لهما .

كلمة سيادة الدكتور ابراهيم كبه وزير الاقتصاد

عند التوقيع على اتفاقيتي التجارة والمدفوعات

بين الجمهورية العراقية وجمهورية يوغوسلافية
الشعبية الاتحادية

وذلك في الساعة الخامسة من مساء الخميس ٢-١٠-١٩٥٨ في بهو الامانة

سميى سفير الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغوسلافية

سادتي رئيس وأعضاء الوفد اليوغوسلافى المفاوض

ايها السادة

يسرنى جدا ان أوقع هذا المساء اتفاقيتي التجارة والدفع بين
الجمهورية العراقية والجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغوسلافية وأمل ان
تساعد هاتان الاتفاقيتان لحد كبير على وضع الاطار العام لزيادة التبادل
التجارى بين الجمهوريتين وتعزيز أواصر التعاون والتآزر فى كل الحقول
الاقتصادية والفنية بينهما .

ايها السادة

لقد أعلنت جمهوريتنا منذ اليوم الاول من ميلادها التاريخى السعيد
عن ايمانها الذى لا يتزعزع بمبادئ التعايش السلمى بين الشعوب والامم
وبين الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة . لقد أعلنت عن ثقتها المطلقة
بقدره الانسانية المتحضرة على معالجة جميع المشاكل الدولية بالوسائل السلمية
وعلى التغلب على اسبابها واستئصال جذورها باتباع مبادئ مؤتمر باندونغ
وسياسة الحياد الايجابى .

وما هذه الاتفاقية أيها السادة الا تطبيق جزئى لهذه المبادئ الاممية
والانسانية العظيمة فى حقل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول
والشعوب وسوف تعقبها انشاء الله اتفاقيات تجارية واقتصادية مماثلة مع كثير

من الدول الصديقة الاخرى بصرف النظر عن اوضاعها الاجتماعية المتباينة
وسوف تساهم هي الاخرى فى اتساع رقعة الصداقة والسلم فى العالم ♦

ايها السادة

أنا ندرك جيدا ان هذه الاتفاقية وأمثالها تبقى مجرد مبادئ جميلة
وألفاظ مسطورة ان لم تتحول الى زيادة حقيقية فى تبادل السلع والخدمات
وتستعمل كأداة فعالة فى تعديل الميزان التجارى للدولتين المتعاقبتين ويسرنى
جدا أن أعلم من سيادة رئيس الوفد اليوغسلافى بأن عدة عقود هامة لشراء
المنتجات العراقية سوف تعقد عن قريب مع المصدرين العراقيين تطبيقا
لنصوص الاتفاقية الجديدة ♦ ومن الواضح بأن المحك الحقيقى لنجاح جميع
الاتفاقيات الدولية هو التطبيق ولست أشك فى تصميم الفريقين المتعاقدين
على انجاح هذه الاتفاقية وعلى تحويل مبادئها المجردة الى وقائع وحقائق
محددة أى الى عقود تجارية تساهم فى حل المشاكل التجارية والاقتصادية
لكلا البلدين ♦

ايها السادة

لا يسعنى فى الختام الا ان أشكر اعضاء الوفد المحترم على جهودهم
الموفقة لعقد هذه الاتفاقية وأتمنى ان تكون فاتحة خير وبركة لتوثيق
العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلدينا فى المستقبل انشاء الله

والسلام عليكم

اتفاقية للتجارة وللتعاون الاقتصادي

بين جمهورية يوغوسلافية الشعبية الاتحادية

والجمهورية العراقية

لما كانت حكومتا الجمهورية اليوغوسلافية الشعبية الاتحادية والجمهورية العراقية ترغبان في تعزيز علاقات الصداقة بين بلديهما وفي اقامة وتسهيل وتطوير العلاقات التجارية المتبادلة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني الى أقصى حد مستطاع فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

تمنح حكومة جمهورية يوغوسلافية الشعبية الاتحادية وحكومة الجمهورية العراقية كل منهما الاخرى معاملة أكثر الامم حظوة وخاصة فيما يتعلق بالامور التالية :

في كافة المسائل المتعلقة بالاجور والضرائب والرسوم الكمركية وفي كافة الرسوم الاضافية الخاصة بها وكذلك في طريقة استيفاء هذه الاجور والضرائب والرسوم الكمركية وفي القواعد والاجراءات الشكلية والاجور المتعلقة بالايخراج الكمركي وتخليص السلع من المناطق الكمركية ونقلها من واسطة نقل الى اخرى وخزنها وهي الاجور التي تضاف في حينه أو فيما بعد الى قيمة السلع • كما وتمنح معاملة أكثر الامم حظوة في كل ما يتعلق باستيراد وتصدير السلع من أحد البلدين الى الآخر وفي تجارة الترانسيت بينهما •

وكذلك في كافة المسائل المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية واستعمال الموانئ والاستفادة من تسهيلاتهما وبالايجور والضرائب والاجراءات الشكلية الاخرى الخاصة بتحميل البواخر وتفريغها وتجهيز السفن التجارية ومعاملة ملاحي البواخر وربابنتها على ان تراعى في ذلك القوانين والانظمة المرعية في كل من البلدين •

المادة الثانية

من المفهوم أن الامتيازات المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه لا يسرى مفعولها على :

(أ) الامتيازات الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل أى من الفريقين المتعاقدين الى البلدان المتاخمة لغرض تسهيل التجارة فى مناطق الحدود ♦

(ب) المزايا الناشئة عن أى اتحاد كمركى دخل فيه أى من الفريقين المتعاقدين ♦

(ج) الامتيازات الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل الحكومة العراقية الى بلدان الجامعة العربية أو الى اية بلدان عربية اخرى ♦

المادة الثالثة

يجرى تبادل السلع بين جمهورية يوغسلافية الشعبية الاتحادية والجمهورية العراقية بمقتضى انظمة الاستيراد والتصدير العامة المعمول بها فى كلا البلدين ♦

تأذن السلطات المختصة فى أى من البلدين وعلى أساس المقابلة بالمثل باستيراد وتصدير السلع المبينة فى جدولى السلع « أ » و « ب » المرفقين بالاتفاقية وذلك عندما تستحصل موافقة مسبقة باستيرادها أو تصديرها ♦
تعمل الحكومتان على تشجيع وتسهيل تصدير واستيراد السلع غير المذكورة فى الجدولين (أ) و (ب) على ان تراعى فى ذلك الانظمة السارى مفعولها فى بلديهما ♦

المادة الرابعة

لا تستوفى الرسوم الكمركية والاجور الاخرى عن استيراد وتصدير المواد التالية وذلك ضمن نطاق الانظمة السارية وبناء على ترتيبات محددة يتفق عليها بين الفريقين :-

أ - نماذج السلع المرسله لاغراض الدعاية فقط ♦

ب - السلع المرسله للمعارض ♦

- ج - السلع المرسلّة فقط لأغراض التصليح واستكمال الصنع على أن يكون استيرادها وقتيا ويعاد تصديرها ♦
- د - الآلات والمكائن التي تستعمل في تنفيذ المشاريع العامة وفي تشييد ونصب المعامل والورشات الحكومية ويشترط في ذلك أن لا تعرض للبيع ♦

المادة الخامسة

يتعهد الفريقان المتعاقدان بتسهيل تجارة الترانزيت عبر أراضيها وذلك بكافة وسائل النقل مع مراعاة القوانين والانظمة والقواعد المختصة المعمول بها في كل من البلدين ♦

المادة السادسة

بإمكان الشركات التجارية والمؤسسات الاقتصادية والمواطنين في كل من البلدين المتعاقدين ممارسة نشاطهم الاقتصادي في أراضي البلد الآخر على أن يكون ذلك ضمن نطاق القوانين والانظمة السارية المفعول في البلدين ♦

المادة السابعة

يتم التعرف على جنسية وحمولة البواخر التجارية العائدة للفريقين المتعاقدين استنادا الى الوثائق والشهادات الصادرة من قبل السلطات المختصة بموجب التشريعات المعمول بها في كلا البلدين ♦

تجرى معاملة البواخر التجارية العائدة للفريقين المتعاقدين بموجب احكام الاتفاقية والنظام الداخلي الخاصين بالنظام الدولي للموانئ البحرية وبرتوكوله (الموقع في جنيف بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٢٣) ♦

المادة الثامنة

واتفق الفريقان المتعاقدان على أن هناك امكانيات لايجاد تعاون اقتصادي وفني بين اقتصاديات البلدين وخاصة فيما يتعلق بالدراسات والتقارير والبحوث العلمية وسائر أعمال الهندسة المدنية وحفر الآبار والحفريات الجيولوجية والاشياء الكونكريتية واعداد المشاريع والعمليات التكنولوجية وكذلك فيما يتعلق بانتاج وتجهيز المعدات بما في ذلك نصبها وتشغيلها ♦

المادة التاسعة

لغرض تنمية العلاقات التجارية المتبادلة واستخدام كافة اشكال التعاون الاقتصادي الممكنة بين البلدين وافقت الحكومتان على تأليف لجنة مختلطة تمثل البلدين وذلك لمتابعة سير العلاقات الاقتصادية بين البلدين ولدراسة أو تقديم المقترحات حول وسائل التغلب على الصعوبات الناشئة وكذلك اعادة النظر في قوائم السلع المرفقة بهذه الاتفاقية •

تجتمع اللجنة المختلطة بناء على طلب أى من الفريقين المتعاقدين عندما يرى ضرورة لذلك •

المادة العاشرة

يتعهد الفريقان المتعاقدان بالتعاون فى المجالات العلمية والفنية بغية تطوير الاعداد الاقتصادية فى بلديهما •

ويتم التعاون العلمى والفنى بين الفريقين المتعاقدين بموجب اتفاقات محددة توقع عليها المنظمات والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة فى كلا البلدين وذلك بموجب الانظمة السارية فى بلديهما وطبقا لالتزاماتهما القانونية الدولية • ويتم التعاون المذكور أعلاه حسب احتياجات احد الفريقين المتعاقدين أو كليهما •

قررت الحكومتان تشجيع التعاون الثمر بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والفنية ومؤسسات البحوث العلمية فى كل من يوغوسلافيا والعراق وذلك عن طريق تجهيز الفنين وتبادل المهارة الفنية ورعاية البعثات الفنية وتبادل الخبراء والمهندسين الاستشاريين وتهيأة وسائل التدريب وتجهيز المعدات والمكائن وتبادل التقارير والوثائق العلمية وفى الوسائل الاخرى التى يتفق عليها الطرفان •

ولغرض تنمية التعاون العلمى والفنى بين البلدين تؤلف لجنة يوغوسلافية - عراقية مختلطة تحدد واجباتها بمقتضى نظام ينفذ حالما توافق عليه الحكومتان •

المادة الحادية عشرة

تجرى تسوية المدفوعات والنفقات الاخرى المتعلقة بتبادل السلع والخدمات بين الفريقين بموجب هذا الاتفاق طبقا لاحكام اتفاقية المدفوعات المرفقة •

المادة الثانية عشرة

تبرم هذه الاتفاقية من قبل الفريقين المتعاقدين ويسرى مفعولها حالما يتم تبادل وثائق ابرامها وتكون نافذة المفعول لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يبلغ احد الفريقين الفريق الآخر تحريريا رغبته بانهاؤها أو تعديلها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الاقل من تاريخ انتهاء العمل بها في أية سنة من سنوات نفاذها •

كتب ببغداد في ٢ تشرين الاول ١٩٥٨ بنسختين أصليتين باللغتين العربية والصرب - كروايتية ويعول على كلا النصين •

الجدول (أ)

السلع المعدة للتصدير من يوغوسلافيا الى العراق

الكلوكوز والنشاء
الاشخاب (timber) على اختلاف انواعها
مصنوعات خشبية
قشور الاشجار والخشب لاغراض الدباغة
صناديق وعلب خشبية
ألواح خشبية وخشب معاكس
الواح اصطناعية (مصنوعة من خشب اللوزنايت)
الالواح الخشبية المستعملة لاسناد خطوط السكك الحديدية
خشب قوى مضغوط (baryte)
خشب البنتونايت (bentonyte)
اسبست خام
معادن لافلزيتية وغيرها

مواد كيمياوية عضوية وغير عضوية على شكل عناصر ومركبات
 صبغة النيل
 اصباغ ودهونات
 مواد دباغة
 مواد طبية وبيطرية وصيدلانية على شكل منتجات مصنوعة وشبه
 مصنوعة ومواد خام
 ورق السيكالير
 ورق الكتابة والتغليف والجرائد
 المقوى وورق من نوع (natron)
 منسوجات واقمشة
 القنب ومنتجاته
 قوايش المكاثن
 المطاط ومنتجاته
 الزجاج وسلع زجاجية
 المادة الاصطناعية (polyvinil) ومواد ومنتجات بلاستيك
 منتجات مصنوعة من الفولاذ والنحاس والالمنيوم والرصاص والزنك
 ومن معادن أخرى مصنوعة بأشكال مختلفة
 (rolled, drawn, forged and pressed)
 أنابيب ولوازم من الآهين
 آلات زراعية صغيرة
 مسامير وبراغى وصمولات
 شبكات سلكية واسلاك شائكة
 أجهزة ومعدات ومنتجات صحية
 مواد معدنية أخرى
 لوازم منزلية (منتجات مغلونة واخرى مصنوعة من الالمنيوم وسلع
 مطلية بالينا)
 مواد كهربائية (قابلووات وقضبان واسلاك ومواد خزفية كهربائية)

بطاريات جافة
دراجات هوائية وبخارية
بواخر وناقلات زيت
مكائن لصناعة المعادن والاختساب
محركات
قاطرات وعربات حمل وانواع اخرى من عربات السكك الحديدية
مكائن زراعية
تراكتورات
مكائن ومعدات للاغراض الانشائية
مضخات ومكائن هيدروليكية
مكائن لتوليد الحرارة وتكييف الهواء وللتهوية
الواح وقطع حديدية لاغراض الانشاء والبناء
مكائن وآلات صناعية ومعامل ومعدات
معدات واجهزة للتبريد والتلفون والتلغراف
مكائن كهربائية رحوية ومعامل ومعدات كهربائية
ادوات احتياطية ولوازم ملحقة بها
رقوق سينمائية
كتب ومطبوعات دورية

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من العراق الى يوغوسلافية

التمور
الشعير
الجلود الخام
المصارين
البذور الزيتية
الصوف وشعر الماعز
منتجات متنوعة ومنتجات شبه مصنوعة ومواد خام

اتفاقية المدفوعات

بين

جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية

والجمهورية العراقية

لما كانت حكومة جمهورية يوغوسلافية الشعبية الاتحادية وحكومة الجمهورية العراقية ترغبان في تسهيل وتنظيم المدفوعات المباشرة بين بلديهما فقد عقدتا الاتفاقية التالية :-

المادة الاولى

يفتح البنك المركزى العراقى (يسمى فيما يلى البنك المركزى) الذى يعمل نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية حسابا بالدينار العراقى بأسم البنك الوطنى لجمهورية يوغوسلافية الشعبية الاتحادية (يسمى فيما يلى البنك الوطنى) الذى يعمل نيابة عن حكومة جمهورية يوغوسلافية الشعبية الاتحادية .

لا تستوفى عن هذا الحساب أية فائدة أو أجور ويكون دائنا ومدينا بالمبالغ التى تمثل قيمة السلع المستوردة من الجمهورية العراقية الى جمهورية يوغوسلافية الشعبية الاتحادية وكذلك المستوردة من جمهورية يوغوسلافية الشعبية الاتحادية الى الجمهورية العراقية . كما ويكون دائنا ومدينا بكافة المبالغ العرضية المتعلقة بتبادل السلع وبجميع المبالغ الخاصة بالتعاون الاقتصادى بما فى ذلك كافة المبالغ غير المنظورة على ان تراعى فى ذلك القوانين والانظمة والقواعد المعمول بها فى بلدي الفريقين .

المادة الثانية

يجوز ان يكون رصيد الحساب المذكور فى المادة الاولى دائنا أو مدينا بمبلغ لا يتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ (مائتان وخمسون الف) دينارا عراقيا . وتجرى تسوية أى مبلغ يزيد على المقدار المبين أعلاه بالجنيه

الاسترليني القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى يتفق عليها الفريقان وذلك بناء على طلب الفريق الدائن وخلال شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب .

المادة الثالثة

في حالة حدوث أى تغيير فى القيمة الاسمية للدينار العراقى بالنسبة لقيمة الذهب (الدينار العراقى يساوى حاليا ٢٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص) يقوم البنك المركزى حالا بتعديل رصيد الحساب المذكور فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية حسبما هو مبين فى يوم حدوث التغيير بحيث يعاد تثبيت قيمة الذهب الفعلية للرصيد بالتبعية .

المادة الرابعة

يقوم الفريق المدين بتسوية أى رصيد دائن كاملا لحساب الفريق الآخر كما هو مبين فى الحساب المنصوص عليه فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية وفى نهاية الدوام الرسمى من يوم ٣١ كانون اول و ٣٠ حزيران من كل سنة وذلك خلال شهر واحد من اتمام تدقيق هذا الرصيد من قبل البنك المركزى والبنك الوطنى .
وتتم هذه التسوية بالجنيه الاسترليني القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى يتفق عليها الفريقان .

المادة الخامسة

تجرى تسوية المدفوعات المنصوص عليها فى المادتين الثانية والرابعة من هذه الاتفاقية بالسعر الرسمى للدينار العراقى وذلك بما يعادله من الجنيهات الاسترلينية أو بأية عملة أخرى يتفق عليها الفريقان .

المادة السادسة

يتفق البنك الوطنى والبنك المركزى فيما بينهما على الاجراءات الفنية للعمل بهذه الاتفاقية .

المادة السابعة

تبرم هذه الاتفاقية من قبل الفريقين المتعاقدين وتدخل حيز التنفيذ

حالما يتم تبادل وثائق ابرامها في بغداد • وتكون نافذة المفعول لمدة اثنتى عشر شهرا وقابلة للتجديد بصورة تلقائية ما لم يبلغ أحد الفريقين الفريق الآخر رغبته خطيا بانهاؤها أو تعديلها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الاقل من تاريخ انتهاء العمل بها فى أية سنة من سنوات نفاذها •

كتب ببغداد فى ٢ تشرين الاول ١٩٥٨ بنسختين باللغتين العربية والصرب - كرواتية ويعول على كليهما •

أدناه ترجمة صورة البيان الذي أصدره هذا اليوم سيادة الوزير فوق
العادة ورئيس الوفد الاقتصادي للحكومة اليوغسلافية المستر ميلوش
لاوفيج بمناسبة التوقيع على اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي
والفني التي عقدت بين الجمهورية العراقية وجمهورية يوغسلافية الشعبية
الاتحادية :

ان اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الجمهورية
العراقية وجمهورية يوغسلافية الشعبية الاتحادية التي وقعت هذا اليوم في
بغداد تعتبر واتفاقية المدفوعات المتعلقة بها بمثابة الاساس والاطار العام لتوسيع
التعاون الاقتصادي الثمر بمختلف اشكاله بين الجمهورية العراقية الجديدة
وبلادي من الآن فصاعدا • وسيساهم هذا العمل من جانب حكومتينا بصفة
خاصة في زيادة وتعدد جوانب تطوير العلاقات بين بلدينا في المجالات
الاقتصادية والسياسية وقد اجريت المفاوضات بين وفدي الحكومتين في جو
من الصداقة والتفاهم المتبادل ووجه اهتمام خاص للمصالح الاقتصادية
المتبادلة استنادا الى الامكانيات الموجودة لدى البلدين ومبادئ المساواة في
التعاون الاقتصادي الدولي • ولهذا السبب لم تواجه صعوبة في ايجاد الحلول
للمواضيع الواردة في الاتفاقيتين الموقعيتين •

ولا يسعني في هذا المقام الا ان اذكر بأننا ندرك الى درجة كبيرة حقيقة
كون هذه الاتفاقية هي أول اتفاقية توقعها الجمهورية العراقية الجديدة مع
بلد اجنبي • وهذه الحقيقة تؤيد بلاشك الثقة المتبادلة الموجودة بين بلدينا
وهي ثقة نرغب في تقويتها وتنميتها على أساس زيادة التعارف والصلات
الوثيقة • ان الاساس المكين لهذه الثقة المتبادلة هو بشأن المبادئ التي
استندت اليها سياسة حكومتينا الخارجية وهي عدم الارتباط بالكتل
والتعايش السلمي الفعال وهذا يعني تحقيق المساواة في العلاقات الدولية
وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومواصلة تطوير التعاون الفعال الشامل في
كافة الميادين (الاقتصادية والثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية) بين
البلدان والشعوب لغرض تأمين السلام العالمي وتشجيع التعاون والثقة في
المجال الدولي •

ولهاتين الاتفاقيتين الموقعتين اهمية عملية خاصة • ويجب ان نؤكد بأن الاتصالات بين المؤسسات ورجال الاعمال فى بلدنا لم تكن متطورة فى الماضى بشكل يمكن من اقامة تعاون اقتصادى كاف ولهذا السبب لم تكن الامكانيات الاقتصادية الموجودة لدى البلدين معروفة من قبل الجهات ذات العلاقة فى العراق ويوغسلافية كما كان ينبغى • وبهذا الصدد ستكون للاتفاقيتين الموقعتين اهمية كبيرة فى توجيه وتنظيم التدابير العملية فى حقل التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى كما ستفتح مجالات تعاون متبادل وثيق بين بلدنا • هذا وان مدى التنفيذ الفعال للاهداف الاساسية لهاتين الاتفاقيتين يتوقف بطبيعة الحال على نشاط المنتجين وسائر رجال الاعمال فى كلا البلدين الموجه لدراسة وكشف الموارد المعروفة وغير المعروفة • ولا ريب فى أن هؤلاء سيساعد احدهما الآخر وسيلقون كل تأييد من السلطات العليا فى كلا البلدين • ومن ناحية أخرى تنص الاتفاقيتان على تأليف لجنة مختلطة تمثل الحكومتين تكون مهمتها ايجاد أكثر الاشكال والوسائل المناسبة لتحقيق التعاون الاقتصادى خلال مدد الاتفاقيتين عن طريق تبادل وتحليل الخبرة المتبادلة •

وكما بينا سابقا تأخذ الاتفاقية التجارية وقوائم السلع الملحقة بها بنظر الاعتبار المصالح المتبادلة لكلا البلدين فيما يخص تصدير واستيراد البضائع استنادا الى الانظمة الحالية وانظمة التحويل الخارجى المعمول بها فى البلدين • وكان استعداد المستوردين اليوغسلافيين لشراء المنتجات الزراعية العراقية كالتمور والشعير وغيرها وكذلك امكانيات المستوردين العراقيين على استيراد عدد كبير من السلع التى يرغبون فى استيرادها من يوغسلافية وخاصة المكائن والآلات والمعدات ، كان قد تمثل بوضوح فى قوائم السلع التى نظمت بناء على الدراسات التفصيلية والمحادثات التى اجريت خلال المفاوضات •

وقد اتحت لاعضاء الوفد اليوغسلافى فرصة ليروا بأنفسهم ان اغلب المشاريع الضخمة والاشغال العامة التى تنفذ فى العراق مشابهة للمشاريع التى انجزناها ضمن مشروع الاعمار خلال الاربعة عشر سنة الماضية كما

وان مشاريع الرى واسالة الماء والمشاريع الصناعية التى تدار بالطاقة الكهربائية المولدة من قوة المياه ومشاريع كهربية البلاد واعمال الانشاء وتطوير الصناعة من المواد الخام المحلية فى يوغسلافية كانت قد نفذت فى ظروف مماثلة لظروف العراق لغرض المحافظة على الاستقلال الاقتصادى ودعمه ♦

ان امكانية الاستفادة من الخبرة التى اكتسبتها البلدان فى الاعمار الاقتصادى حتى الوقت الحاضر ذات قيمة كبيرة لهما وستسهل بدون شك الجهود التى ستبذل فى المستقبل بهذا الصدد ♦

وفى الختام أود ان اقول ثانية بأن أعضاء الوفد اليوغوسلافى مسرورون جدا لمكوئهم فى العراق وبالاتصالات الاولى التى جرت بين الحكومتين وبالطريقة الودية التى استقبلوا فيها من قبل السلطات العراقية والايوساط التجارية ♦ ونحن شاكرين لكافة ذوى العلاقة على هذا الاستقبال الودى وخاصة لوزير الاقتصاد الدكتور ابراهيم كبة وتتطلع الى الفرصة التى يتاح لنا فيها مقابلة هذا الكرم والضيافة التى لقيناها هنا بالمثل فى بلادنا ♦

وانى اذ اتوجه بالشكر لكافة ممثلى الصحافة العراقية الحاضرين فانى مقتنع بأنكم ستساهمون الى درجة كبيرة مع زملائكم فى يوغوسلافية فى انجاح تطبيق هاتين الاتفاقيتين اللتين عقدتا هذا اليوم بين الجمهورية العراقية وجمهورية يوغوسلافية الشعبية الاتحادية وتنمية التعارف المتبادل عن طريق تزويد الرأى العام بالمعلومات الموضوعية ♦

بغداد الثانى من تشرين الاول ١٩٥٨ ♦

« بيان رسمي »

تم ظهر اليوم في ديوان وزارة الخارجية بين سيادة
هاشم جواد وزير الخارجية وسيادة نياز دز دافج
السفير فوق العادة والمفوض للجمهورية الاتحادية
الشعبية اليوغوسلافية في بغداد تبادل وثائق ابرام
الاتفاق التجاري والتعاون الاقتصادي واتفاق
المدفوعات المعقودين بين حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغوسلافية
الموقع عليهما في بغداد في ٢ تشرين الاول ٩٥٨ وبذلك
يصبح الاتفاقان المذكوران نافذي المفعول اعتبارا من
١٩ شباط ١٩٥٩ .

مدير التوجيه والاذاعة العام

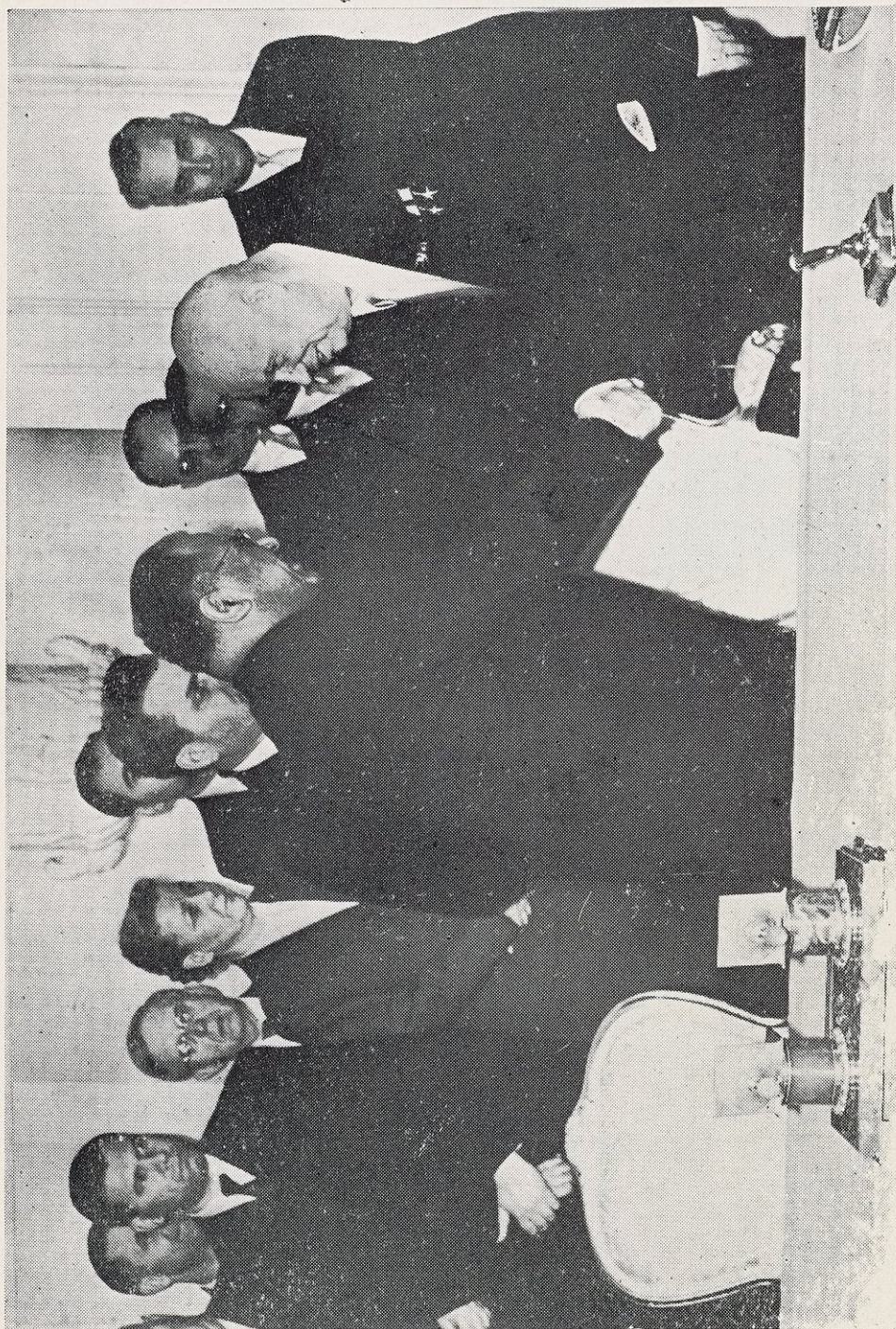
الاتفاق التجاري

بين

الجمهورية العراقية

واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

والبروتوكول الملحق



سيادة نكتنا خروشوف يصافح سيادة ابراهيم على اثر توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين
الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في قصر الكرملين في موسكو بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٩



كلمة سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد

في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية مع الاتحاد السوفياتي

يوم ١١/١٠/١٩٥٨

سيدي سفير الاتحاد السوفياتي

ايها السادة

يسعدني جدا أن أنتهز هذه الفرصة الفريدة ، فرصة التوقيع على الاتفاق التجاري والبروتوكول الخاص بالوضعية القانونية للممثلة التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجمهورية العراقية ، لأحي بالنيابة عن الحكومة العراقية والشعب العراقي الجمهورية الاشتراكية الكبرى لمواقفها المشرفة المحيدة في الدفاع عن قضايا الشعوب عامة والشعوب العربية خاصة في السيادة والحرية والوحدة والاستقلال فضلا عن مواقفها الدولية الرائعة في المسائل الانسانية الكبرى مسائل السلم والديمقراطية والتعايش الودي بين الدول والشعوب .

ايها السادة

لقد كان من أهم مساوئ العهد البائد عهد الاذئاب والامعات والانتهازيين أنه حاول أن يعزل الشعب العراقي الكريم عن أهم القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة المحركة للتاريخ المعاصر في العالم ، حاول أن يعزل شعبنا العظيم عن العوالم الرئيسية الثلاثة التي تحدد آفاق المستقبل الزاهر للانسانية جمعاء أقصد عوالم القومية المتحررة والاشتراكية والحياد الايجابي وان يربط مصيره بعجلة النظام الاستعماري العالمي الذي لا يكون في الواقع الا الجانب المظلم الشرير من حياة الانسان الحديث وتوهم بأنه بتحويله العراق الى ذلك السجن الكبير الرهيب الذي كان يسوم به الشعب العراقي برمته سوء العذاب يعذب بمقدساته وثرواته وأمواله ويدنس شرفه وحرمته وحماه ، توهم أنه يستطيع بذلك أن يحل المشكلة الاولى

للإنسانية مشكلة الحرية والديمقراطية لصالح الطغمة الحاكمة العراقية
عميلة الاستعمار وصنيعته الطيعة بالدم والحديد •

ولكن الثورة العراقية الجبارة ، أيها السادة ، وهي امتداد طبيعي منطقي
لجميع الثورات التحررية في العالم قضت على تلك الاوهام الاشعية بضربة
خاطفة فدللت مرة أخرى للعالم أجمع على ان معركة الحرية واحدة لا تتجزأ
في العالم وان انتصارها أمر حتمي لا يمكن ان يقاوم وان تعاون القوى
التحررية أمر لا مناص منه لكسب المعركة النهائية ضد العدو المشترك
النظام الاستعماري •

ايها السادة

لم يكن من المستغرب اذا أن تعلن ثورتنا الكبرى منذ أول لحظة من
ميلادها التاريخي ايمانها المطلق بمبادئ التعايش السلمي وعزمها القاطع على
كسر النطاق الحديدي المضروب على الشعب العراقي وتصميمه الحازم على
توفير الشروط السياسية والاقتصادية والثقافية لتمكين شعبنا الباسل من
الحقاق بقافلة الشعوب المتحررة الاخرى العاملة في سبيل السلم والحضارة
والرفاهية والاستقرار في العالم •

ايها السادة

ان في الحقل الاقتصادي مجالات كثيرة واسعة لتطبيق المبادئ السامية
المشار اليها أعلاه ولاشك ان في مقدمة تلك المجالات تعزيز العلاقات
التجارية مع جميع الدول الصديقة على اختلاف انظمتها الاجتماعية والسياسية
على أساس المصالح المتبادلة والمنافع المتقابلة غير المشروطة بأية شروط سياسية
واقتصادية من شأنها ان تخل بمبادئ السيادة والاستقلال والمساواة بين
الدول • واننى على ثقة تامة بان هذين الاتفاقين العاملين في الحقل التجارى
مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سوف يكونان المرحلة الاولى
نحو اتفاقات اقتصادية اخرى أكثر تفصيلا واوسع نطاقا وأبعد مدى سوف
تساعد جميعا على تعزيز استقلال العراق الاقتصادى وتوطيد مركزه التجارى

وزيادة طاقاته وامكانياته على رفع مستوى ابناء شعبه فى الحقول المادية
والادبية ♦

ايها السادة

لا يسعنى فى الختام الا ان اشكر سيادة الممثل السوفياتى المحترم
واخوانه أعضاء الوفد المفاوض على جهودهم الموفقة لوضع هذين الاتفاقين
وعلى الروح الودية التى سادت المفاوضات وأتمنى من صميم القلب ان يعود
هذان الاتفاقان على البلدين الصديقين بأجزل الفوائد وعلى الامة العربية
جمعاء باعظم المنافع انشاء الله ♦
والسلام عليكم

وزير الاقتصاد

ابراهيم كبة

١٩٥٨/١٠/١١



اتفاق تجاري

بين الجمهورية العراقية

واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية اللتان تحددوهما الرغبة في تطوير العلاقات التجارية بين بلديهما وتوطيدها على مبادئ المساواة والمنافع المتبادلة اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

ان العلاقات التجارية بين جمهورية العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تقوم على مبدأ احترام المصالح التجارية المتبادلة .

المادة الثانية

يجرى التبادل التجارى بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على أساس قائمتى السلع « أ » و « ب » المرفقتين .
تتضمن القائمة « آ » السلع المعدة للتصدير الى جمهورية العراق وتتضمن القائمة « ب » السلع المعدة للتصدير الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ويجوز تعديل قائمتى السلع « آ » و « ب » باتفاق الفريقين .

المادة الثالثة

تمنح السلطات الحكومية المختصة فى البلدين اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة للسلع المدرجة فى قائمتى « آ » و « ب » وفق القوانين المرعية .

المادة الرابعة

لا تمس احكام المادة الثانية حقوق مؤسسات التجارة الخارجية السوفياتية وحقوق الاشخاص العراقيين الطبيعيين والحكميين فى عقد صفقات تجارية لاستيراد أو تصدير السلع غير المدرجة فى القائمتين المشار اليهما فى المادة الثانية بشرط مراعاة الانظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير وقيود التحويل الخارجى السائدة فى بلد كل منهما .

وتنظر السلطات المختصة لكلا الفريقين بروح من التعاون الصادق في الاستيضاحات المتقابلة المتعلقة باستيراد وتصدير السلع المتعاقد عليها
المشترطة في هذه المادة •

المادة الخامسة

تحظى السلع المنتجة في الجمهورية العراقية أو المستوردة منها بالحد الأدنى من الرسوم الكمركية لدى وصولها الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ولا تخضع هذه السلع لرسوم استيراد أو ضرائب أو أجور أعلى من تلك المفروضة على السلع المستوردة من أى بلد ثالث •

وتحظى السلع المنتجة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو المستوردة منه بالحد الأدنى من الرسوم الكمركية لدى وصولها العراق ولا تخضع هذه السلع لرسوم استيراد أو ضرائب أو أجور أعلى من تلك المفروضة على السلع المستوردة من أى بلد ثالث •

لا تسرى الاحكام المبينة أعلاه على السلع المستوردة من الجمهورية العراقية والتي يكون منشؤها بلادا لا تتمتع في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمعاملة أكثر الامم حظوة • كما لا تسرى هذه الاحكام على السلع المستوردة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي يكون منشؤها بلادا لا تتمتع في العراق بمعاملة أكثر الامم حظوة • كذلك تسرى معاملة أكثر الامم حظوة بالنسبة للانظمة والاجراءات الشكلية الكمركية المتعلقة باستيراد السلع وتصديرها ونقلها بالترانزيت وخزنها ونقلها من واسطة الى أخرى وكذلك بالنسبة للاجور المتعلقة بها •

المادة السادسة

ان السلع المستوردة من اقليم الجمهورية العراقية الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية منقولة بطريق الترانزيت عبر بلد أو عدة بلدان أخرى وكذلك السلع المستوردة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى اقليم الجمهورية العراقية منقولة بطريق الترانزيت عبر بلد أو عدة بلدان

أخرى تخضع لنفس المعاملة التي تمنح لها فيما لو سلمت مباشرة من بلد المنشأ أو التصدير •

المادة السابعة

تحظى البواخر التجارية العائدة لاي من الفريقين المتعاقدين وحمولتها في الموانئ البحرية للفريق المتعاقد الآخر بمعاملة لا تقل بأية صورة كانت عن تلك التي تحظى بها البواخر التجارية وحمولتها التابعة للبلدان التي تتمتع بمعاملة أكثر الامم حظوة • ويمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما معاملة أكثر الامم حظوة على وجه المقابلة بالمثل فيما يتعلق بدخول البواخر وخروجها ومكونها مع حمولتها في موانئهما •

المادة الثامنة

لا تسرى معاملة أكثر الامم حظوة المنصوص عليها في هذا الاتفاق على ما يلي :-

- (أ) الامتيازات الممنوحة أو التي ستمنح من قبل احد الفريقين المتعاقدين لاغراض تيسير تجارة الحدود •
- (ب) المنافع الناشئة عن اتفاقية اتحاد كمركي معقودة أو قد تعقد من قبل احد الفريقين المتعاقدين •
- (ج) الامتيازات والمنافع الخاصة التي منحها أو قد يمنحها العراق الى أى من البلدان العربية •
- (د) الامتيازات والمنافع الخاصة التي منحها أو قد يمنحها في هذا الشأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى أى من البلدان المتاخمة له •

المادة التاسعة

يسعى الفريقان المتعاقدان بكل الوسائل الى توسيع تجارة الترانسيت عبر اراضيها مراعين في ذلك القوانين والانظمة والقواعد التي تنظم نقل البضائع بطريق الترانسيت والمرعية في بلديهما •

المادة العاشرة

تسدد كافة المدفوعات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين في

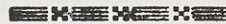
الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالجنيحات
الاسترلينية القابلة التحويل أو بأية عملة يتفق عليها الفريقان •
وتجرى لهذا الغرض كافة العقود والحسابات المتعلقة بالتجارة بين
العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالجنيه الاسترليني أو بأية
عملة يتفق عليها الفريقان •

المادة الحادية عشرة

يصدق هذا الاتفاق من قبل كل فريق متعاقد وفق تشريعاته • ويصبح
نافذا بعد تبادل وثائق التصديق الذي يتم في بغداد ويبقى الاتفاق ساريا
لمدة سنة واحدة من تاريخ نفاذه ويجدد سنة بعد أخرى بصورة تلقائية ما لم
ينقضه احد الفريقين تحريريا مبلغا الفريق الآخر رغبته في ذلك قبل ثلاثة
أشهر من انقضاء أى سنة من سنى النفاذ •
واثباتا لذلك وقع هذا الاتفاق الموقعان أدناه المخولان من حكومتهما
وفق الاصول •

حرر في بغداد بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٥٨ بنسختين أصليتين كل
منهما باللغة الروسية وباللغة العربية ويعول على كلا النصين •

بتحويل من حكومة	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الجمهورية العراقية	ايل • يجوف
ابراهيم كبة	



ملحق للاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العراقية
واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
في ١١ تشرين الأول ١٩٥٨

الجدول (١)

السلع المعدة للتصدير من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :-

- أجهزة معامل ومصانع كاملة
- معدات ومكائن لرفع الاثقال ونقلها
- مكائن ضاغطة (Compressors) ومضخات (Pumps)
- معدات ومكائن للبناء
- معدات ومكائن لانشاء الطرق
- معدات لاغراض التحريات الجيولوجية
- مكائن ومعدات للصناعة النفطية
- مكائن ومعدات للطباعة
- محركات ومولدات كهربائية
- محطات كهربائية متنقلة
- محطات كهربائية ديزل
- محركات ديزل
- أدوات المكائن وأدوات صغيرة
- المكائن والآلات الزراعية والساحبات
- السيارات (سيارات صغيرة ولوريات وأنواع خاصة أخرى)
- باصات لنقل الركاب
- دراجات هوائية وبخارية
- معدات ومكائن للسينما
- أجهزة راديو وتلفزيون
- أدوات لصناعة النظارات
- أدوات لاغراض المسح (Geodesic Instruments)

ساعات يدوية وساعات حائط وأجهزة علمية
محاور كروية واسطوانية (Ball & rollers bearings)
مكائن وآلات ومعدات أخرى
مصنوعات حديدية وفولاذية (Rolled iron & steel products)
أدوات معمولة من الحديد
ألومنيوم (Rolled Aluminium)
قابلات وأسلاك
أخشاب منشورة وخشب معاكس
مواد كيميائية
عقاقير ومواد صيدلانية
ورق للجراند وورق
اسبستوس
منتجات قيشانية (Ceramic Goods)
مكائن الخياطة
لوازم كهربائية وأدوات وسلع منزلية
اللداثن (بلاستيك) ومصنوعاتها
معدات صحية
زجاج النوافذ
مصابيح كهربائية
أفلام سينمائية وكتب وسلع أخرى
أجهزة التلفون
معدات للسكك الحديدية
الانسجة والخیوط القطنية
الكاشي
المشروبات الكحولية والمواد الغذائية

ملحق للاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العراقية
واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
في ١١ تشرين الاول ١٩٥٨

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية :-

التمور
الشعير والحبوب الاخرى
الجلود
المصارين
القطن
الصوف وشعر الماعز
بذور زيتية
التبوغ
منتجات أخرى ومواد خام

بروتوكول

خاص بالوضع القانونية للممثلة التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الجمهورية العراقية

لما كانت قوانين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تقضى باحتكار الدولة للتجارة الخارجية فقد اتفقت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الجمهورية العراقية على ما يلي :

المادة الاولى

يقوم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتأسيس ممثلة تجارية في الجمهورية العراقية •

المادة الثانية

تكون مهام الممثلة التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الجمهورية العراقية كما يلي :

- أ - تسهيل وتنمية العلاقات التجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العراقية •
- ب - تمثيل مصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجمهورية العراقية وذلك في كافة المسائل التي تخص التجارة الخارجية •
- ج - القيام بالاعمال التجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العراقية •

المادة الثالثة

تعتبر الممثلة التجارية جزءاً لا يتجزأ من سفارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجمهورية العراقية ويكون مقرها في بغداد •
تتمتع المكاتب والمحلات العائدة للممثلة التجارية بالحصانات والامتيازات المعترف بها للمكاتب والمحلات الرسمية الخاصة بالبعثات الدبلوماسية •

يكون للممثلة التجارية الحق في استعمال شفرة خاصة بها •
يتمتع الممثل التجارى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في
الجمهورية العراقية ونائباء بكافة الحصانات والامتيازات الممنوحة لاعضاء
البعثات الدبلوماسية •

ولما كان مستخدمو الممثلة التجارية رعايا لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية فان رواتبهم التى يتلقونها من حكومة اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا تخضع للضريبة المقررة على الرواتب
في الجمهورية العراقية •

المادة الرابعة

يكون للممثلة التجارية فرع في البصرة •

المادة الخامسة

تقوم الممثلة التجارية باعمالها نيابة عن حكومة اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية •

تنحصر مسؤولية حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
بالصفقات التجارية التى ستعقد او تكفل في الجمهورية العراقية بأسم الممثلة
التجارية وتوقع من قبل أشخاص مخولين بذلك • أما الصفقات التجارية التى
تعقد بدون كفالة الممثلة التجارية من قبل اية مؤسسة سوفياتية تتمتع بموجب
تشريعات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بحقوق الاشخاص
الحكميين المستقلين فان مسؤولية عقدها تنحصر بالمؤسسات المذكورة فقط
ولا يكون تنفيذها ملزما الا في ممتلكات المؤسسات المذكورة • ولا تتحمل
حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية او ممثليها التجارية لدى
الجمهورية العراقية أو أية منظمة سوفياتية أخرى مسؤولية من جراء عقد
هذه الصفقات •

المادة السادسة

تحتظى الممثلة التجارية بالحصانات والامتيازات الناشئة عن احكام المادة
الثالثة أعلاه فيما يخص أعمالها التجارية عدا الاستثناءات التالية :-

آ - تكون الخلافات المتعلقة بالصفقات التجارية التي عقدتها أو كفلتها الممثلة التجارية في اراضى الجمهورية العراقية بموجب المادة الثانية من هذا البروتوكول خاضعة لاختصاص المحاكم العراقية الا اذا نص العقد على خلاف ذلك •

ب - لا يمكن تنفيذ قرار المحكمة القطعى الصادر ضد الممثلة التجارية بشأن الخلافات المذكورة اعلاه الا على البضائع والحقوق والديون التي تملكها الممثلة المذكورة •

المادة السابعة

ان تأسيس الممثلة التجارية لا يمس بأى حال من الاحوال حقوق المؤسسات التجارية العراقية فى الابقاء على علاقاتها المباشرة مع مؤسسات التجارة الخارجية السوفياتية لغرض عقد الصفقات التجارية وتنفيذها •

المادة الثامنة

لا تخضع الممثلة التجارية لانظمة التسجيل التجارى • وتنشر الممثلة فى المطبوعات التجارية الرسمية التى تصدر فى الجمهورية العراقية أسماء الاشخاص الذين تخولهم للتوكل عنها فى الدعاوى القضائية وكذلك معلومات عن صلاحيات كل منهم فيما يتعلق بتوقيع الصفقات التجارية التى تعقدها •

المادة التاسعة

ينفذ هذا البروتوكول اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه ويقى سارى المفعول ما لم يبلغ أحد الفريقين الفريق الآخر بانتهائه قبل ثلاثة أشهر •
حرر فى بغداد بتاريخ ١١ تشرين أول ١٩٥٨ بنسختين اصليتين كل منهما باللغة الروسية وباللغة العربية ويعول على كلا النصين •

بتخويل من حكومة
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
ايل يجوف

بتخويل من حكومة
الجمهورية العراقية
ابراهيم كبة

« بيان رسمي »

حول تبادل وثائق ابرام الاتفاقية التجارية العراقية السوفيتية

تم في ديوان وزارة خارجية الجمهورية العراقية في يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ بين كل من سيادة الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وسيادة جى ٠ تى زايتسييف السفير فوق العادة والمفوض لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في العراق تبادل وثائق ابرام الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية وبين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبروتوكول الخاص بالوضعية القانونية للممثلة التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الجمهورية العراقية الموقع عليها في بغداد في ١١ تشرين الاول ١٩٥٨ واستنادا الى الوثائق المشار اليها أعلاه فان الاتفاقية تنفذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ ويكون تنفيذ البروتوكول اعتبارا من ١١ تشرين الاول ١٩٥٨ وتنص الاتفاقية التجارية على تطوير العلاقات التجارية بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وقد وافق الطرفان على منح أحدهما الآخر أكثر الامم حظوة في حقلي التجارة والملاحة وتشمل الاتفاقية على جدول بالسلع التي يتم تبادلها وطريقة الدفع بين البلدين وسيكون لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ممثلة تجارية لدى الجمهورية العراقية وستعمل الممثلة على تطوير العلاقات التجارية وانها ستمثل مصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الجمهورية العراقية في جميع المسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية ورفع المستوى التجارى بين البلدين ٠

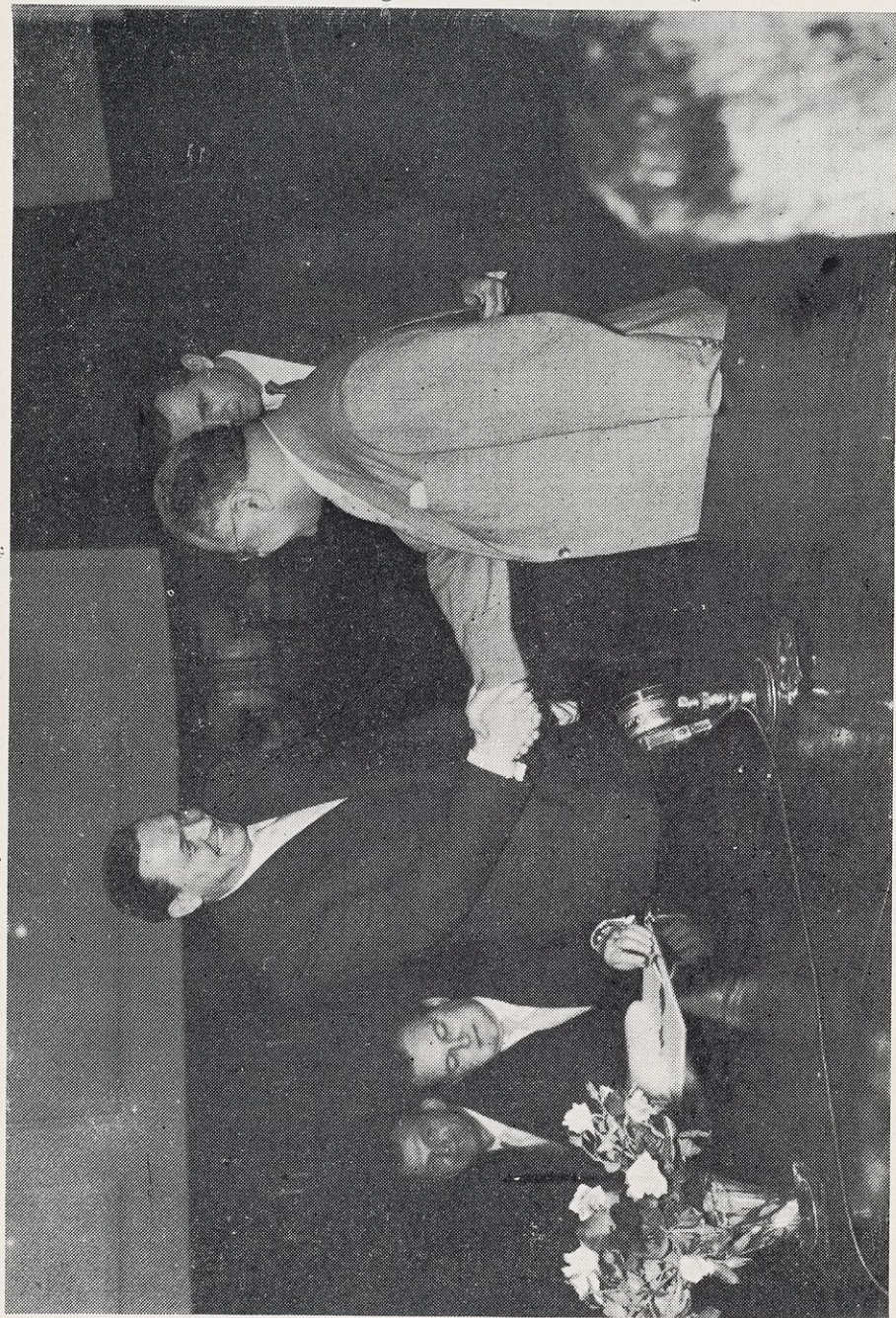
مدير التوجيه والاذاعة العام

الاتفاقية التجارية

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية

والبروتوكول الملحق



سيادة ابراهيم كبة وسيادة جبر هاراد ويس رئيس الوفد الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية يتصافحان اثر التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في بغداد بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٥٨

كلمة سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية في يوم ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٨

سيدي رئيس الوفد المحترم
ساداتي أعضاء الوفد الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية
ايها السادة :

لقد قلت عند تشرفي بافتتاح هذه المفاوضات التجارية بين بلدينا بأنه
« لا يساورني أدنى شك بأنها ستنتهي الى عقد اتفاقية تجارية أو أكثر بين
بلدينا فنضع بذلك الاطار الضروري لزيادة الترابط التجارى بينهما وتبادل
المعونة الفنية والاقتصادية والمساهمة فى كل ما من شأنه ان يوطد علاقات
الصداقة التقليدية بين الامتين العريقتين العربية والالمانية » .
ويسعدنى حقا أن أتشرف اليوم بالتوقيع على اتفاقين هامين : الاول
بتنظيم العلاقات التجارية بين بلدينا والآخر يحدد المركز القانونى للتمثيل
التجارى لكل منهما فى البلد الآخر واننى على ثقة تامة بأن هذين الاتفاقين
سوف يفتحان كوة جديدة أمام الشعب العراقى للتعرف بالعالم الفسيح الواسع
عالم الحرية والنور والتعايش السلمى ومبادئ باندونغ وسوف يضعان لبنة
جديدة فى بناء استقلالنا الاقتصادى ومركزنا التجارى وسوف يضربان ضربة
جديدة سياسة الاستعمار القائمة على التبعية والاستغلال والعدوان بشتى
الاشكال والالوان وسوف يساهمان فى تحقيق الاهداف الاقتصادية لثورتنا
التاريخية وهى رفع مستوى شعبنا وبناء اقتصادنا الوطنى على أساس التحرر
الاقتصادى والتضامن الاجتماعى ومد يد الصداقة والود لجميع الامم والشعوب
على أساس متين من المصالح المتبادلة والمنافع المتقابلة بصرف النظر عن
أنظمتها الاجتماعية والسياسية .

ولا شك أن انتشار هذه المبادئ الانسانية وايمان الشعوب بها والاصرار
على تطبيقها هى الضمان الوحيد اليوم لتجنب العالم ويلات الحرب العالمية

اللاحقة ورفع الانسان الى مركزه الطبيعي الذي سيحتله حتما كخالق للقيم
ومنشئ للحضارة ♦

ايها السادة :

لا يسعني في الختام الا ان اشكر اعضاء الوفدين للجهود التي بذلوها
لتهيئة هذين الاتفاقين وأتمنى ان يعودا على بلدينا العزيزين وامتينا العريقتين
بأجزل الفوائد انشاء الله ♦

وزير الاقتصاد

ابراهيم كبة

١٩٥٨/١٠/٢٦

اتفاقية تجارية

بين الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الألمانية الديمقراطية تحددوهما الرغبة في تطوير العلاقات المتبادلة بين الدولتين والروابط الاقتصادية بينهما لما فيه منفعة بلديهما اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

تقيم الحكومتان علاقات تجارية واقتصادية أساسها مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة •

المادة الثانية

يجرى تبادل السلع بين الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية بموجب قائمتي السلع « آ » و « ب » المرفقتين دون تحديد مفردات السلع المذكورة فيهما • كما وان هناك امكانية لاستيراد أو تصدير سلع أخرى غير مذكورة في قائمتي السلع « آ » و « ب » وذلك طبقا لانظمة التصدير والاستيراد النافذة في كلا البلدين • وتمنح الحكومتان اجازات الاستيراد والتصدير الضرورية وفقا للانظمة المعمول بها في بلديهما •

المادة الثالثة

تمنح الحكومتان كل منهما الاخرى معاملة أكثر الامم حظوة ويشمل ذلك بصورة خاصة كافة القضايا الكمركية والضرائب والتكاليف الاخرى وخزن السلع • غير ان معاملة أكثر الامم حظوة لا تسرى على ما يلي :

(آ) الامتيازات الممنوحة أو التي ستمنح من قبل احد الفريقين المتعاقدين لاغراض تيسير تجارة الحدود •

(ب) المنافع الناشئة عن اتفاقية اتحاد كمركي معقودة أو قد تعقد من قبل أحد الفريقين المتعاقدين •

(ج) الامتيازات والمنافع الخاصة التي منحتها أو قد تمنحها الجمهورية العراقية الى أى من البلدان العربية •

(د) الامتيازات والمنافع الخاصة التي منحتها أو قد تمنحها الجمهورية الألمانية الديمقراطية في هذا الشأن الى أى من البلدان التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • جمهورية الشعب البولندية • جمهورية جيکوسلوفاکيا • جمهورية الشعب الهنغارية • جمهورية الشعب الرومانية • جمهورية الشعب البلغارية • جمهورية الشعب الالبانية • جمهورية الشعب الصينية • جمهورية الشعب المنغولية • جمهورية شعب كوريا الديمقراطية وجمهورية فيتنام الديمقراطية •

المادة الرابعة

تخضع البواخر العائدة لاحد الفريقين المتعاقدين وحمولتها لدى دخولها موانئ الفريق المتعاقد الآخر واقلاعها منها وخلال مكوئها فيها لنفس الشروط المطبقة على البواخر وحمولتها التابعة للدول التي تتمتع بمعاملة أكثر الامم حظوة •

المادة الخامسة

يجرى جميع تبادل البضائع بين الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية على أساس عقود تبرم بين المؤسسات والشركات المخولة بالاشتراك في التجارة الخارجية وذلك طبقا للانظمة القانونية السارية المفعول في كلا البلدين •

المادة السادسة

تسدّد كافة المدفوعات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين في الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية بالجنيهات الاسترلينية القابلة للتحويل أو بأية عملة يتفق عليها الفريقان •

وتجرى لهذا الغرض كافة العقود والحسابات المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية بالجنيهات الاسترلينية أو بأية عملة يتفق عليها الفريقان •

المادة السابعة

ترى كل من حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الألمانية الديمقراطية انه من المفيد للغاية ومما سيؤدي الى تطوير التجارة تطويرا كبيرا اقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى في اراضى كلا البلدين •
ويمنح لهذا الغرض الفريقان المتعاقدان الراغبان في اقامة المعارض كافة التسهيلات الممكنة طبقا لقوانين وانظمة البلد الذى تقام فيه تلك المعارض •

المادة الثامنة

بغية تعزيز وتوسيع العلاقات المتبادلة وتسيلا لتنفيذ هذه الاتفاقية اتفقت الحكومتان على تأسيس ممثلات تجارية فى عواصم البلدين • اما فيما يتعلق بالوضعية القانونية للممثلات التجارية فان اتفاقية خاصة بهذا الشأن ستوقع مع هذه الاتفاقية فى آن واحد •

المادة التاسعة

ان لمنظمات وللمؤسسات التجارية الخارجية وللشركات الاخرى فى الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية المخولة بالاشتراك فى التجارة الخارجية والعاملة فى كلا البلدين وصيغتها القانونية المستقلة التى يملكها المتعاقدون بموجب قوانين البلد الذى يقع فيه مقر هذه المؤسسات وتكون مسؤوليتها كاملة عن صفقاتها التجارية • هذا ولا يمكن اعتبار أى من حكومتى الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية ولا الممثلات التجارية لكلا البلدين مسؤولة عن الالتزامات الخاصة بمنظمات ومؤسسات التجارة الخارجية والشركات الاخرى الوارد ذكرها أعلاه •

المادة العاشرة

ضمانا لحسن تطبيق هذه الاتفاقية ولغرض تطوير تبادل السلع ستؤلف لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب احد الفريقين مرة واحدة فى العام على الاقل • وتعد اجتماعاتها فى عاصمتى الفريقين بالتناوب •

المادة الحادية عشرة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد تبادل وثائق الابرام وذلك لغاية ٣١

كانون الاول ١٩٥٩ • وتتجدد سنة بعد أخرى بصورة تلقائية ما لم يخطر
أحد الفريقين الفريق الآخر تحريراً برغبته في إنهاء احكامها قبل ثلاثة
أشهر من تاريخ انتهاء العمل بها •

حرر ببغداد بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ بنسختين أصليتين
أحدهما باللغة الألمانية والثانية باللغة العربية • ويعول على كلا النصين •

بتخويل من حكومة
الجمهورية الألمانية الديمقراطية
جير هارد وايس

بتخويل من حكومة
الجمهورية العراقية
ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد

القائمة (أ)

السلع المعدة للتصدير من العراق الى الجمهورية الالمانية الديمقراطية

التمور
الشعير والحبوب الاخرى
الجلود
المصارين
القطن
الصوف وشعر الماعز
البذور الزيتية
التبوغ
المنتجات الاخرى والمواد الخام

القائمة (ب)

السلع المعدة للتصدير من الجمهورية الالمانية الديمقراطية
الى الجمهورية العراقية

- ١ - معامل كاملة مثل :-
معامل غزل القطن • معدات ومكائن لانتاج الزيوت والشحوم والزبد
الاصطناعي والشحوم المستعملة في صناعة الخبز والمعجنات • معامل
طحن الحبوب • محطات كهربائية من الحجم الصغيرة ومحطات
كهربائية للاغراض الصناعية • ورشات للتصليح ولاغراض البرادة
وصناعة الاثقال • معامل الحياكة • افران صغيرة لصهر الحديد الصب •
معامل لتعليب الفواكه والخضروات •
- ٢ - مكائن صنع الادوات الميكانيكية مثل :-
مكائن الثقب • مخارط • مكائن برادة • مكائن نشر الخشب • مكائن
لتكليف المواد • مكائن وآلات قاطعة • مكائن كابسة • آلات لجز
الصوف • مكائن لصناعة اللدائن • مكائن للنجارة • أنواع أخرى
من المكائن الخاصة •

- ٣ - آلات و سلع معدنية ♦
- ٤ - مكائن النقل :-
- المكائن الزراعية والمعدات والدراجات الهوائية ♦
- ٥ - مكائن لصناعة الورق والمقوى ♦
- ٦ - مكائن الطباعة ♦
- ٧ - مكائن للتجديد ♦
- ٨ - مكائن لصناعة مواد الحزم ♦
- ٩ - آلات طباعة ♦
- ١٠ - مكائن للجمع ومكائن حاسبة ♦
- ١١ - مكائن لاغراض مسك الدفاتر ♦
- ١٢ - مضخات ومكائن ضاغطة ♦
- ١٣ - مكائن لصناعة الاغذية ♦
- ١٤ - مكائن لصناعة التبغ ♦
- ١٥ - مكائن لصناعات اللحوم ♦
- ١٦ - مكائن لتشديد الطرق ♦
- ١٧ - مكائن لصناعة الفخار ♦
- ١٨ - مكائن للمسابك ♦
- ١٩ - مكائن لصناعة النسيج مثل :-
- مكائن غزل القطن والصوف ♦ مكائن للتخصير والنسيج ♦ مكائن
للتكملة ♦ مكائن لصناعة الجوارب والملابس التحتانية ♦ مكائن الخياطة
للاغراض الصناعية والمنزلية ♦ مكائن لصناعة الاحذية ♦ مكائن لغسل
وتنظيف وكوى الملابس ♦
- ٢٠ - أجهزة راديو وتلفزيون ♦
- ٢١ - سلع كهربائية منزلية ♦
- ٢٢ - كافة أنواع المصابيح ♦
- ٢٣ - موتورات ومولدات كهربائية ♦
- ٢٤ - أجهزة اىصال وقطع التيار الكهربائى Switch Gears وعدد للقياس ♦

- ٢٥- مواد عازلة ومواد خزفية للاغراض الكهربائية •
- ٢٦- مكائن اللحام •
- ٢٧- أدوات كهربائية متنوعة •
- ٢٨- آلات تصوير من كافة الانواع •
- ٢٩- أجهزة للعرض (برو جكترات) Projectors
- ٣٠- لوازم وأدوات طبية •
- ٣١- معدات لطب الاسنان •
- ٣٢- آلات ومعدات مخبرية •
- ٣٣- معدات لاشعة اكس •
- ٣٤- مجهرات وآلات بصرية أخرى •
- ٣٥- مكائن لفحص المواد •
- ٣٦- أجهزة للانواء الجوية •
- ٣٧- كافة أنواع منتجات الصناعات الميكانيكية الدقيقة للقياس •
- ٣٨- كافة أنواع الساعات اليدوية والحائطية •
- ٣٩- المواد الكيماوية غير العضوية •
- ٤٠- المواد الكيماوية العضوية •
- ٤١- مواد ابادة الحشرات •
- ٤٢- منتجات مطاطية •
- ٤٣- مواد الصباغة والتلوين •
- ٤٤- أفلام للتصوير •
- ٤٥- مواد صيدلانية •
- ٤٦- البرافين والشمع •
- ٤٧- ورق الجرائد •
- ٤٨- ورق للطباعة والكتابة و سلع من الورق •
- ٤٩- كافة أنواع ورق الترشيح
- ٥٠- الورق المطلى والمقوى المطلى •
- ٥١- دفاتر تمارين وظروف وعلب ومساند لكتابة الرسائل •

- ٥٢- كتب ومجلات ♦
- ٥٣- خرائط ♦
- ٥٤- نوطات موسيقية مطبوعة ♦
- ٥٥- كافة أنواع الفرش ♦
- ٥٦- خردوات ♦
- ٥٧- بنادق الصيد والخراطيش ♦
- ٥٨- لوازم للمكاتب ♦
- ٥٩- آلات موسيقية ♦
- ٦٠- لعب للأطفال ميكانيكية وخشبية ♦
- ٦١- سلع زجاجية و سلع مصنوعة من الفخار ♦
- ٦٢- أقمشة صوفية وقطنية وأقمشة مصنوعة من الريون ♦
- ٦٣- أقمشة مصنوعة من الفاير ♦
- ٦٤- قماش تول وقماش رقيق مثقب مصنوع من القطن أو الحرير أو
النايلون يستعمل لعمل البردات والبدايات وغيرها ♦
- ٦٥- جوارب نسائية وجوارب قصيرة ♦
- ٦٦- مصنوعات الصنارة ♦
- ٦٧- منتجات جلدية ما عدا الاحذية ♦
- ٦٨- سلع مصنوعة من الجلود الاصطناعية ♦
- ٦٩- مواشى لاغراض تحسين السلالات الحيوانية ♦
- ٧٠- بذور ♦

بروتوكول

خاص بتأسيس ممثلية تجارية لحكومة الجمهورية
العراقية في الجمهورية الالمانية الديمقراطية
وبتأسيس ممثلية تجارية لحكومة الجمهورية الالمانية
الديمقراطية في الجمهورية العراقية

وفقا للاتفاقية الموقعة بين حكومة الجمهورية العراقية وبين حكومة
الجمهورية الالمانية الديمقراطية بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ فان حكومة
الجمهورية العراقية تؤسس ممثلية تجارية في الجمهورية الالمانية الديمقراطية
كما وتؤسس حكومة الجمهورية الالمانية الديمقراطية ممثلية تجارية في
الجمهورية العراقية •

وبغية القيام بالمهام التي تنشأ عن تطوير العلاقات بين الدولتين فان
كلا الفريقين يوافقان على منح الممثلة التجارية لحكومة الجمهورية العراقية
في الجمهورية الالمانية الديمقراطية وعلى منح الممثلة التجارية لحكومة
الجمهورية الالمانية الديمقراطية في الجمهورية العراقية على أساس المقابلة
بالمثل العاملة التالية :-

١ - يتمتع رؤساء الممثلات التجارية ونوابهم وزوجاتهم وأطفالهم القاصرون
بالحصانة الشخصية • وتتمتع بنفس الحصانة المكاتب والوثائق والملفات
وحقية البريد العائدة للممثلة التجارية وفقا للتعامل الدولي المطبق في
كلا البلدين •

٢ - تعفى الممثلات التجارية من الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة
للاستعمال الرسمي •

٣ - تتمتع الممثلات التجارية بحق حرية المراسلة مع حكوماتها ومع
ممثليات دولها في البلدان الاخرى وبضمن ذلك حق استعمال
الشفرة •

٤ - يحق للممثلات التجارية ممارسة الوظائف القنصلية كأصدار السمات

وتصديق شهادات المنشأ وتأيد الفواتير والوثائق التجارية الاخرى •
تنفذ هذه الاتفاقية من تاريخ تصديق كلا البلدين على الاتفاقية التجارية
المشار اليها في الديباجة وفقاً للاجراءات الخاصة بكل منهما •
حرر في بغداد بتاريخ ٢٦ من شهر تشرين الاول عام ١٩٥٨ وذلك
باللغتين العربية والالمانية ويعول على كلا النصين •

بتخويل من حكومة
الجمهورية الالمانية الديمقراطية
جرهارد وايس

بتخويل من حكومة
الجمهورية العراقية
ابراهيم كبة

« بيان رسمي »

جرى صباح اليوم في ديوان وزارة الخارجية بين سيادة الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية والسيد كورث شمايزر الممثل التجاري لحكومة الجمهورية الالمانية الديمقراطية في بغداد تبادل وثائق ابرام الاتفاق التجاري والبروتوكول الخاص بتأسيس ممثلية تجارية لحكومة الجمهورية العراقية في الجمهورية الالمانية الديمقراطية وبتأسيس ممثلية تجارية لحكومة الجمهورية الالمانية الديمقراطية في الجمهورية العراقية الموقع عليهما في بغداد بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ .

مدير التوجيه والاذاعة العام

١٩٥٨/١٢/١١

كلمة سيادة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد

بمناسبة التوقيع على الاتفاقيات الثلاث

مع الجمهورية العربية المتحدة في يوم ١٥/١١/١٩٥٨

أخي سيادة السفير المحترم

أيها السادة

ان هذه اللحظات القلائل التي نحيها الساعة في هذه القاعة ونوقع فيها على الاتفاقيات الاقتصادية الثلاث بين جمهوريتنا الشقيقتين سوف تذكر بين اللحظات التاريخية المجيدة في تاريخ امتنا الحديث ذلك لان هذه الاتفاقيات تساهم في وضع القاعدة الاقتصادية المتينة لبناء اقتصاد قومي موجه سليم يخدم اهداف شعبنا الاقتصادية والاجتماعية ويحررنا عن التبعية الاستعمارية الذليلة ويمكننا من السيطرة على ثرواتنا القومية والتصرف بمواردنا الاقتصادية ويعمل على تطوير مجتمعنا بما يمهد للقضاء على نفوذ الفئات الاستغلالية في الداخل وتحرير مجموع الشعب من قبضتها الفتاكة ونيرها البغيض وبالاختصار فان هذه الاتفاقيات تساهم في بناء اقتصاد قومي يحقق الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية عصب كل تحرر •

أيها السادة

ان الاتفاقيات الثلاث التي تشرفت بتوقيعها الان لن تكون الخطوة الاخيرة في طريق التعاون القومي بين الجمهورية العراقية وشقيقتها الغالية الجمهورية العربية المتحدة فالاهداف التي نسعى اليها أيها الاخوان اهداف كبرى سامية طويلة الامد بعيدة المدى • انها اهداف امتنا العربية الكبرى في التحرر والاستقلال والديمقراطية والوحدة بعد أن تأجيج في نفوس أبنائها لهيب الوعي القومي المقدس وشع في نفوسهم نور الايمان بالتقدم والعدالة الاجتماعية ونضج فيهم الادراك السليم لطبيعة المرحلة التاريخية التي نمر بها وتمر بها الانسانية جمعاء • وصحت عزيمتهم على الاندفاع قدما في الطريق التاريخي الكبير طريق الشعوب المستعبدة في نضالها الدامي ضد النظام

الاتفاقيات الاقتصادية

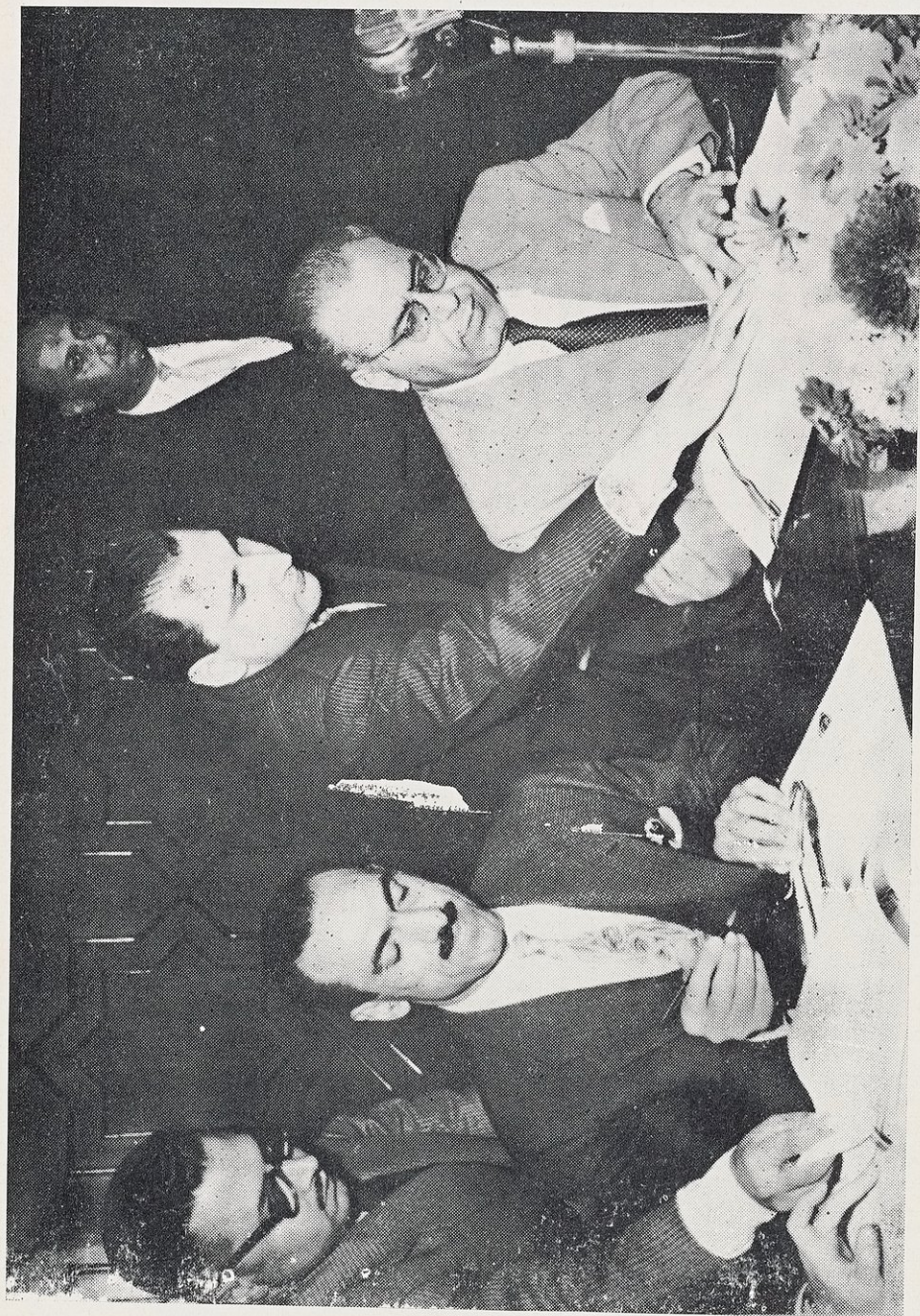
المعقودة بين

الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة

تبرکات و تحفہ الیوم

مکتبہ اسلامیہ

مکتبہ اسلامیہ، لاہور



حفلة التوقيع على اتفاقيات التجارة وتحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الفني بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة

الاستعماري ومقوماته الاساسية طريق الانسانية الطويل الشائك لخلق مجتمع أفضل تتحقق فيه سيادتها التامة على الطبيعة والكون بل على القوى الاجتماعية نفسها •

أيها السادة

ان من يلقي نظرة سريعة على تاريخ امتنا الحديث متلمسا القوة الحقيقية التي تحرك وتوجه التاريخ المذكور يجد ان المحرك الحقيقي وراء كل الاحداث التاريخية التي يعج بها تاريخ أمتنا منذ بداية العصر الحديث وخاصة منذ اوائل هذا القرن هو هذا الصراع الدائب المستمر الذي لم ينقطع لحظة واحدة بين نظام الاستعمار وركائزه وقواه الداخلية ومقوماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة وبين مجموع الشعوب العربية التي كانت تتلمس تغييراتها وانعكاساتها في مختلف القوى الوطنية من سرية وعلنية وفي سائر المنظمات والاحزاب والجمعيات السياسية والفكرية والثقافية التي ركزت جهدها في مقاومة الاستعمار والرجعية المحلية حليفة الاستعمار وعميلته وآلته التنفيذية • وقد اتخذ هذا الصراع أشكالا مختلفة وألوانا عديدة ومر بمراحل مختلفة وادوار متعاقبة وانعكس في انتفاضات مستمرة ووثبات متلاحقة وثورات لا يكاد يحصرها عد • وقد كانت ارهاصات الوعي القومي والحس الاجتماعي والروح النضالي تتجمع وتتراكم وتتفاعل وتنضج عبر هذا الكفاح الطويل الدامي بين قوى الاستعمار وقوى التحرر والديمقراطية في المجتمع العربي حتى اذا ما استكملت القوى الوطنية والاجتماعية التي كانت تقف في مرجل الكفاح المذكور تعبئة طاقاتها الانفجارية تفجرت فجأة في الثورات التاريخية الكبرى الثلاث الثورة المصرية عام ١٩٥٢ والثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ وثورتنا العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ •

ان هذه الثورات الرائعة التي تمخض عنها كفاح امتنا الطويل ضد الاستعمار والرجعية انما تستمد جوهرها وقوتها وقيمتها التاريخية من ثلاث حقائق هي التي تميز اليوم الثورات الحقيقية عن مجرد الانقلابات والتبدلات السطحية • ولن تستطيع هذه الثورات الاستمرار على أداء رسالتها وتحقيق مهمتها ما لم نستمر على السير ضمن الحقائق الثلاث المذكورة •

اما الحقيقة الاولى فهي ان هذه الثورات قومية بمعنى انها استهدفت تحرير امتنا من نير النظام الاستعماري ومقوماته الاساسية من اقطاع واستغلال واستبداد وازالة العقبات الاساسية التي كانت ولا تزال تحول دون تحرير الامة العربية واستكمال استقلالها وتوفير الشروط الضرورية لتقرير الاشكال الدستورية والتشريعية المناسبة للتعبير عن وحدتها •

اما الحقيقة الثانية التي تميز هذه الثورات فهي انها ثورات ديمقراطية بمعنى انها كانت تعبيرا ثوريا عن ارادة الشعب في حكم ديمقراطي سليم تقضى على مساوئ وفظاعات النظام الاجتماعى والسياسى القاسى الذى كان يسيطر على البلاد ويشارك الاستعمار الاجنبى فى استغلال الشعب وامتناع دمائه • وليس المقصود بالديمقراطية ، الديمقراطية الشكلية التى كان ولا يزال يطبقها الاستعمار فى بعض بلادنا العربية ويدعو لمفاهيمها المضللة ديمقراطية الصالونات والانتخابات المزيفة والقوانين ونزع الجنسية والقضاء على الحياة الحزبية والنقابية والمهنية بل المقصود بالديمقراطية ديمقراطية الشعب المبنية على التعايش السلمى بين العقائد الاجتماعية والسياسية الوطنية ومنح الحرية التامة للمنظمات السياسية والنقابية والطلابية وتعبئة جميع القوى الشعبية الفعالة لتعزيز مبادئ الثورة وتوطيد اركان الجمهورية والوقوف لاعدائها بالمرصاد •

واما الحقيقة الثانية التي تميز هذه الثورات فهي انها اجزاء من الثورة العالمية المعاصرة التي تميز المرحلة الحالية من تاريخ العالم ، الثورة العالمية ضد النظام الاستعماري العالمى الذى يلفظ انفاسه الاخيرة الان تحت ضربات القوى الاجتماعية والتاريخية التي توجه مصائر البشرية الآن وفى مقدمتها قوى القومية المتحررة فى جميع أنحاء المعمورة •

هذه ايها السادة هي الخصائص الثلاث الاساسية لثورتنا الكبرى ثورة ١٤ تموز المجيدة وهذه هي المميزات الجوهرية التي تضى على جمهوريتنا الفتية طابعها المميز الرائع •

فجمهوريتنا اولا جمهورية تؤمن بالقومية العربية المتحررة ودستورنا

الموقت يثبت الحقيقة البديهية وهى ان العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية وتوحيد الخطط فى كل المجالات مع الجمهورية العربية المتحدة يكون حجر الزاوية فى سياسة جمهوريتنا العربية والخارجية ولن تستطيع أية قوة فى العالم ان تنحرف بجمهوريتنا الفتية عن سياستها القومية سياسة العمل لاستكمال تحرر امتنا العربية وتطهير الوطن العربى الكبير من رجس الاستعمار واذناب الاستعمار ♦

وجمهوريتنا ثانياً جمهورية ديمقراطية تؤمن بسيادة الشعب وبحكم الشعب وتعبر عن ارادته فى نظام اجتماعى سليم يخدم مصالح الجماهير الشعبية ويعترف لقومياتها بجميع حقوقها القومية وتقضى على جميع المقومات الاجتماعية التى تسند النظام الاستعمارى الظالم ♦ وقد نص دستورنا الموقت على هذه المبادئ الديمقراطية صراحة وقرر ان الحكم الثورى الحالى هو حكم موقت يستهدف تثبيت مكاسب الثورة الاساسية وخلق الشروط الديمقراطية الضرورية لتمتع الشعب صاحب السيادة بحقوقه فى السيادة واختيار أفضل الاشكال الدستورية والقانونية الملائمة لنظامه الديمقراطى الداخلى وعلاقاته الخارجية ♦

وجمهوريتنا أخيراً جمهورية انسانية تؤمن بوحدة كفاح الشعوب فى سبيل تحريرها المشترك وأهمية تضامنها واتحادها فى المعركة الدائرة ضد الاستعمار على النطاق العالمى ♦ وقد اعلنت منذ البداية ايمانها الذى لا يتزعزع بمبادئ باندونغ والحياد الايجابى ومقاومة الاحلاف الاستعمارية وتعزيز السلام العالمى ♦

أيها السادة

فى نطاق هذه الصورة السريعة للوضع العالمى والقومى عقدت هذه الاتفاقيات الثلاث مع الجمهورية العربية المتحدة شقيقتنا الكبرى فى الايمان بهذه المبادئ السامية وحليقتنا الاولى فى سياسة التحرر القومى والكفاح المشترك ضد الاستعمار والرجعية والاقطاع والاستغلال ولن تستطيع أية قوة فى العالم ان توجد ثغرة واحدة فى صفنا العربى الواحد وسياستنا العربية

الواحدة واهدافنا القومية الواحدة ان وحدتنا حقيقة جغرافية واجتماعية قائمة تستمد جوهرها من وحدة كفاحنا ضد الاستعمار والرجعية وفى سبيل اقامة نظام ديمقراطى شعبى سليم فى المجتمع العربى يفجر طاقات الشعب الخلاقة ويمكن لامتنا من المساهمة الفعلية فى الحضارة الانسانية والتقدم البشرى .

أما القوالب التشريعية والدستورية التى تصوغ هذه الوحدة القائمة بين جمهوريتينا العزيزتين فهى شكل طارىء يتطور بتطور الزمن ويتكيف بتكيف الظروف ومن الحمق والسخف بل من الجريمة أحيانا أن يطنى الشكل على الجوهر وان يحدثم النزاع حول القوالب ويترك المحتوى . وقد نص دستورنا المؤقت صراحة على المبادئ الاساسية لجمهوريتنا فى جوهرها القومى والديمقراطى والانسانى .

أما الاشكال القانونية التى ستخدها هذه المبادئ الجهورية مع تطور الظروف ومر الزمن فقد تركها الدستور الموقت لرأى الشعب يصوغها حسب مصالحه وظروفه بعد انتهاء الفترة الانتقالية الموقته واقامة نظامنا الدستورى الاساسى .

أيها السادة

اتنى واثق أن هذه الاتفاقيات الاقتصادية الثلاث سوف تكون نقطة انطلاق جديدة بعد اتفاقية الوحدة الثقافية بين جمهوريتينا نحو تعاون واثق مدى وأوسع نطاقا فى جميع الحقول المختلفة تعاوننا يجعل من بلدنا حصنا جديدا من حصون الحرية والعدالة والتقدم والسلام فى العالم .
والسلام عليكم ..

كلمة سيادة سيد فهمي سفير الجمهورية العربية المتحدة

بسم الله العلي القدير
بسم القومية العربية النامية
وباسم ارادتنا الحرة الواعية

نحتفل اليوم في هذا المكان الطيب الكريم بتوقيع اتفاقيات ثلاث هي
طريقنا المبد الفسيح الى التكامل والازدهار والى العزة والمنعة والى القوة
والمجد •

وفى اجتماعنا هذا ياسيدى الوزير وبأخوانى الاحرار لقاء نبيل لشعبين
شقيقين جمعت بينهما أسمى المشاعر وأكرم العواطف وأنبأ الآمال •
منذ قرون وأجيال •• جمعت بينهما وحدة الحاضر والمستقبل •• وحدة
الجهاد والكفاح ووحدة العمل والامل ولقد التقت ارادتنا قبلأ فى فجر الحرية
المشرق فى دمشق فى ١٩ تموز الماضى فابرمأ صك الاخاء ثم التقت مشيئتهما
معا فى ١١ تشرين الاول المنصرم فى اتفاقية النقد وثالثة فى ٢٩ تشرين الاول
حيث وقعا هنا وفى هذا المكان بالذات اتفاقية الوحدة العربية الثقافية وكانت
كل هذه الارادات العارمة تعبيرا كريما لمعنى القومية النامية • واستجابة بحق
الشعبين الشقيقين فى الحياة لعاطفة واعية واقارأ لواقع كائن وايمانأ معا
كالبنيان المرصوص وانتصارأ رائعا لارادتهما التى هى من ارادة الله •

اخوانى الاحرار

انأ نمثل فى حفلنا هذا الوادع النبيل انطلاقة جبارة لقوميتنا •
قوميتنا التى انطلقت من عقالها فقضت على قوى البطش والطغيان •
ونكلت بالبغي والظلم وحطمت عبأ الاطماع وقضت على الذئاب
الجياع •• قوميتنا الصاعدة الفائرة الممتدة من المحيط الى الخليج •• قوميتنا
التي شاءها لنا الله لنكون خير أمة اخرجت للناس ••

اننا نمثل هنا معنى من معانى هذه القومية الرائعة التى تمثلت فى ثورة ١٤ تموز الخالدة •• ثورة الشعب والجيش •• ثورة الابطال الاحرار الذين حملوا رؤوسهم على اكفهم وعلى رأسهم الناصر العربى الحر الزعيم الركن عبدالكريم قاسم •• ثورة ١٤ تموز •• ثورة العراق العربى الابى •• بل ثورة كل شقيق عربى •• ثورة ١٤ تموز التى اشرقت معها شمس الحرية الدافئة •• شمس العزة والكرامة والحرية والقومية •• فى هذا المكان الحبيب العزيز من أمة العرب •• واننا نمثل هنا صورة نورانية من صور هذه القومية •• القومية التى تمثلت قبلا ومنذ اكثر من ست سنوات فى ثورة ٢٣ تموز هناك فى ارض الكنانة - حيث استل رائد هذه القومية الرئيس جمال عبدالناصر سيف الوعى العربى وحطم الغزاة وحرر الاباة •• اننا نمثل بوجودنا هنا معنى من معانى هذه القومية المباركة الجارفة التى التقت فيها يد العربى الاول بيد الرائد الاول وانطلقت من دنياها ارادة شعبين عربيين شقيقين فى جمهورية فتية قوية •• هى الجمهورية العربية المتحدة التى نعتز بشرف تمثيلها الساعة فى هذا الحفل الكريم ••

ونمثل هنا معا صورة من صور ذلك الوعى العربى الذى يخوض بحارا من دماء العزة والكرامة فى جزائرنا العزيزة وفى جنوبنا العربى الفائر الابى فى عدن وعمان ••

ايها الاخوة الاحرار ••

لقد انطلقت قوميتنا الصاعدة وتضاعفت قواها واستقرت خطاها وسار موكبها العارم فى طريق عزته وحرية ولن يقف هذا الركب الا اذا وصل الى قمة المجد السماء ورفع عليها راية العروبة كريمة فى عنان السماء •• ان فى اجتماعنا هنا ، فى هذا البهو التاريخى الطيب ما يرى للملايين من اهل الارض كيف تتجاوب منا المشاعر وتتجاذب منا القلوب وتلتقى منا الامل وكيف تجمعنا وحدة العمل والامل •• وحدة الهدف والغاية ووحدة العاطفة الوجدان ••

فى اجتماعنا هنا تتمثل ابسط معانى قوميتنا الناهضة •• قوميتنا العربية ••

صانعة التاريخ •• وخالقة الاحرار وباعثة الامجاد •• ومحطمة الاسوار ••
ساحقة الاستعمار •• قوميتنا العربية •• التي بها نعيش ومن أجلها نكافح
•• وبهذا التجاوب الوثيق الكريم •• التجاوب القوى النقى •• الذى تلتقى
فيه آلامنا وآمالنا وتترقبه اجيالنا الصاعدة من الآباء والاحفاد •• بنى شامخ
البناء ونعطى المثل الحق للتضحية والفداء •• ونقطع الطريق على الاعداء ••
الذين كانوا يعيشون على تفرقتنا وتبدد كلمتنا وتردد ارادتنا ••
ايها الاخوة الاحرار ••

انها ارادة أمة بأسرها •• أمة تمتد رقعة ارضها عبر الاف الاميال ••
أمة رفعت رأسها وحزمت امرها •• على ان تسطر تاريخ حاضرها ومستقبلها
بمداد من دم ونور •• أمة تعرف اين تقف واين كانت وكيف ستكون ••
يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا •• واتقوا الله لعلكم تفلحون •
وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون •• صدق الله العظيم •
والسلام عليكم ورحمة الله

اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي

بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة

أن حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

تحقيقاً للأهداف التي رسمها الاتفاق المشترك الموقع في دمشق في اليوم الثاني من شهر المحرم سنة ١٣٧٨ هـ الموافق ١٩ يولييه (تموز) سنة ١٩٥٨ بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة •
• ورغبة منهما في تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلديهما •
• وتوثيقاً للروابط القومية القائمة بينهما •
قد اتفقتا على ما يأتي :-

المادة الاولى

تعمل الدولتان على تحقيق حرية تبادل منتجاتهما وذلك بالتدرج في ازالة الحواجز الكمركية وتذليل سائر العقبات التي تعترض سبيل هذه الحرية والعمل على اضطراد التوسع في الاعفاء الكمركي لمنتجاتهما حتى تتحقق حرية التبادل بينهما في أقرب وقت •
وتنفذا لهذه الغاية يبادر الطرفان الى عقد اتفاقي تجارة ودفع كخطوة أولى على أن يجرى توسيع نطاق أحكام هذين الاتفاقين استهدافاً للغرض المنشود •

المادة الثانية

تعمل الدولتان على استكمال عناصر التكامل الاقتصادي بين البلدين وتعد التشريعات اللازمة لتحقيق هذا الغرض والتي تضمن بصورة خاصة لرعايا الدولتين على قدم المساواة وفي حدود السياسة الاقتصادية العامة لكل منهما :-

- ١ - حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال •
- ٢ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي •

٣ - حرية استعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية •

٤ - حقوق التملك والإيضاء والأرث •

المادة الثالثة

يقدم كل من الطرفين في حدود امكانياته الى الطرف الآخر بناء على طلبه الخبراء والفنيين في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والصناعي والزراعي والطبي وغير ذلك من اوجه النشاط ويمنحه التسهيلات اللازمة لتدريب رعاياه •

ينظم تبادل المعونة الفنية باتفاق خاص يعقد لهذه الغاية •

المادة الرابعة

تشجع الدولتان انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة تزاوّل نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية ويسهم البلدان في رأس مالها •

المادة الخامسة

١ - تشكل هيئة دائمة تدعى لجنة التنسيق الاقتصادي تتألف من خمسة مندوبين على الأقل من كل جانب •

٢ - تتولى اللجنة بصفة خاصة الاختصاصات الآتية :

أ - تنسيق سياسة التجارة الخارجية للدولتين وشؤونهما الكمركية والمالية والنقدية •

ب - تنسيق برامج التخطيط والتنمية الاقتصادية بما يكفل التكامل الاقتصادي بين البلدين •

ج - تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والرسوم بحيث تتكافأ الفرص للجانبين في مزاولة أوجه النشاط الاقتصادي وتلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الطرفين •

د - السهر على تنفيذ أهداف هذا الاتفاق •

وتضع اللجنة نظامها الداخلي والنظم الخاصة بالاجهزة التي قد تنبثق عنها •

٣ - تكون مدينة دمشق المقر الدائم لهذه اللجنة وتجتمع دوريا وفقا

لنظامها الداخلى او بناء على رغبة احد الطرفين ولها ان تعقد اجتماعاتها فى
احدى العاصمتين ويتناوب رئيسا الوفدين رئاسة دورات الاجتماع *

المادة السادسة

يصدق هذا الاتفاق وفق النظم الدستورية فى كل من البلدين ويعمل
به بعد خمسة عشر يوما من تبادل وثائق التصديق *
واثباتا لذلك وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة مخولة من
حكومتيهما *

كتب فى بغداد فى الرابع من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٨ هجرية
الموافق لليوم الخامس عشر من شهر تشرين الثانى سنة ١٩٥٨ ميلادية من
نسختين اصليتين باللغة العربية *

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

سيد فهمى

سفير الجمهورية العربية المتحدة

عن حكومة الجمهورية العراقية

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

اتفاق التعاون الفني

بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة

ان حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

رغبة منهما في دعم التعاون الفني في الميدان الاقتصادي وتنفيذا للمادة الثالثة من اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي الموقع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين في حدود امكانياته الى الطرف الآخر بناء على طلبه معونة فنية في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي ويتم ذلك بصفة خاصة على النحو الآتي :-

- ١ - تقديم الخبراء والفنيين ♦
- ٢ - قبول البعثات الفنية وتقديم المنح التدريبية ♦
- ٣ - تبادل العمال الفنيين بقصد الاستخدام والتدريب ♦
- ٤ - تبادل المعلومات ونتائج الابحاث والكتب والافلام والقوانين والنشرات والاحصاءات المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية ♦

المادة الثانية

يتحمل الطرف الذي يستخدم خبراء وفنيين من رعايا الطرف الاخر الاجور والمرتبات والعلاوات وغيرها من النفقات التي يتفق عليها ♦

المادة الثالثة

يوفر الطرف الموفدة اليه بعوث التدريب كافة التسهيلات اللازمة لاجراءاتها وخاصة اعداد برامج التدريب والاشراف على تنفيذها ويتحمل الطرف الذي يوفد البعوث كافة تكاليف السفر والاقامة لاجرائها ♦

المادة الرابعة

يتحمل مقدم المنح التدريبية نفقات اقامة المستفيدين منها وتدريبهم

ويتحمل الطرف الآخر المخصصة له تلك المنح تكاليف سفر المستفيدين منها.

المادة الخامسة

يتحمل من يستخدم عمالاً فنيين من رعايا الطرف الآخر كافة الالتزامات المنصوص عليها في عقود استخدام هؤلاء العمال ووفقاً لأحكام أية اتفاقية استخدام قد تعقد بين الطرفين .

المادة السادسة

لكل من الطرفين المتعاقدين إنشاء مكتب دائم للتعاون الفني في بلد الطرف الآخر تكون مهمته الاشراف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق بشكل يحقق الاهداف التي أبرم من أجلها .

المادة السابعة

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ويعمل به لمدة ثلاث سنوات يتجدد بعدها تلقائياً للمدة ذاتها ما لم يبلغ احد الطرفين الآخر رغبته كتابة في انتهاء العمل به قبل ستة اشهر على الاقل من انقضاء كل اجل .

واثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة مخولة من حكومتيهما .

كتب في بغداد في اليوم الرابع من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٨ هـ الموافق لليوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٨ ميلادية من نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة الجمهورية العراقية

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

سيد فهمي

سفير الجمهورية العربية المتحدة

اتفاق تجاري

بين حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

ان حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

رغبة منهما في تنمية العلاقات الاقتصادية وتوطيدها على أسس تلائم
الصلات القومية بين بلديهما قد اتفقتا على ما يأتي :-

المادة الاولى

١ - تسمح حكومة الجمهورية العراقية باستيراد المنتجات الزراعية
والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التي منشؤها الجمهورية العربية
المتحدة والمستوردة مباشرة الى الجمهورية العراقية وتسمح حكومة الجمهورية
العربية المتحدة بتصدير هذه المنتجات *

٢ - تسمح حكومة الجمهورية العربية المتحدة باستيراد المنتجات الزراعية
والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ العراقي المستوردة مباشرة
الى الجمهورية العربية المتحدة وتسمح حكومة الجمهورية العراقية بتصدير
هذه المنتجات *

٣ - يجرى تبادل المنتجات وفق الفقرتين السابقتين في حدود
الامكانيات الاقتصادية لكل من البلدين ووفقا لانظمة الاستيراد والتصدير
السارية في كل منهما *

٤ - يتعامل الطرفان المتعاقدان فيما بينهما من حيث اجازات الاستيراد
والتصدير على اسس المعاملة التفضيلية وضمن نطاق سياسة الاستيراد
والتصدير فيما عدا الفوائد الناجمة عن وحدة كمركية أو منطقة تجارة حرة
ينضم اليها أحد الطرفين والميزات الممنوحة لاي بلد متاخم لتسهيل تجارة
الحدود *

المادة الثانية

لا يجوز اعادة تصدير السلع التي يتم تبادلها بموجب هذا الاتفاق الا

بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة في البلد الذي صدرت منه تلك السلع •

المادة الثالثة

- ١ - تعفى من الرسوم الكمركية المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المدرجة في القائمة رقم (١) الملحقة بهذا الاتفاق على أن يكون منشؤها أحد بلدى الطرفين المتعاقدين •
 - ٢ - تخضع المنتجات الصناعية التى يكون منشؤها أحد بلدى الطرفين المتعاقدين والمدرجة فى القائمة رقم (٢) الملحقة بهذا الاتفاق لتعريفه كمركية مخفضة بنسبة ٧٥٪ من التعريفه العادية المطبقة فى البلد المستورد •
 - ٣ - تخضع المنتجات الصناعية التى يكون منشؤها احد بلدى الطرفين المتعاقدين والمدرجة فى القائمة رقم (٣) الملحقة بهذا الاتفاق لتعريفه كمركية مخفضة بنسبة ٥٠٪ من التعريفه العادية المطبقة فى البلد المستورد •
 - ٤ - تطبق الاعفاءات والتخفيضات الكمركية المنصوص عليها فى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التى يكون منشؤها احد بلدى الطرفين المتعاقدين المدرجة فى الجداول الملحقة بالاتفاقية المذكورة والتى لم يرد ذكرها فى القوائم المشار اليها فى الفقرات السابقة •
- يجوز باتفاق حكومتى الطرفين المتعاقدين تعديل القوائم المرفقة بهذا الاتفاق •

المادة الرابعة

- يجب ان تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء او التخفيض الكمركى بموجب هذا الاتفاق بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة ومصادق على مضمونها من الجهات الرسمية فى كل من البلدين •
- ولا يعتبر بمنشأ المنتجات الصناعية الجمهورية العراقية أو الجمهورية العربية المتحدة الا اذا كانت كلفة المواد الاولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلة فى الصنع لا تقل عن ٥٠٪ من كلفة الانتاج الكلية •

المادة الخامسة

لا تخضع بأى حال من الاحوال المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المنتجة فى أحد البلدين والمصدرة الى بلد الطرف الاخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة فى البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة وعلى موادها الاولية أو على أحد هذين الرسمين عند انفراده ♦

المادة السادسة

١ - يعفى كل من الطرفين المتعاقدين السلع المارة عبر اراضيه من اراضى الطرف الاخر او اليه من رسوم الترانسيت ♦

٢ - يستثنى من احكام الفقرة السابقة رسوم المرور فى قناة السويس والعوائد المقررة أو التى قد تقرر لمرور النفط برا بالانابيب ♦

المادة السابعة

١ - تمنح السلطات المختصة فى بلدى الطرفين جميع التسهيلات الممكنة للافادة من مرفأً اللاذقية فى تجارة الترانسيت سواء فى استخدام مخازن المنطقة الحرة أو اقامة منشآت خاصة بالجمهورية العراقية ورعاياها فى هذه المنطقة ♦

٢ - تمنح وسائط نقل البضائع العائدة لاحد الطرفين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لدخول اراضى الطرف الاخر وعبورها فى حدود الانظمة المرعية فى كل منهما شريطة أن لاتقوم بعمليات النقل الداخلى ♦

٣ - استثناء من احكام الانظمة المرعية فى بلدى الطرفين المتعاقدين يسمح بدخول وسائط نقل البضائع المسجلة فى بلد احدهما الى بلد الطرف الاخر محملة ووصولها الى مقصدها وعودتها محملة او فارغة كما يسمح بعبورها اراضيه محملة ورجوعها من مقصدها الى البلد المسجلة فيه محملة او فارغة ويسمح ايضا لوسائط النقل العراقية التى تقصد مينائى اللاذقية وبيروت بالدخول عند الحاجة فارغة الى اراضى الجمهورية العربية المتحدة لتأخذ حمولتها من المرفئين المذكورين ♦

المادة الثامنة

تتم تسوية المدفوعات الناجمة من تطبيق هذا الاتفاق وفقا لاحكام اتفاق
الدفع الموقع بين البلدين بتاريخ ١٢-١٠-١٩٥٨ •

المادة التاسعة

لا يجوز القيام بعمليات المقايضة بين البلدين بدون موافقة سابقة من
السلطات المختصة في كل منهما •

المادة العاشرة

رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وفي تسهيل تبادل البضائع بين البلدين
اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة من ممثلي البلدين مهمتها :-
أ - السهر على تطبيق هذا الاتفاق •

ب - تذليل جميع الصعوبات التي قد تنشأ من تنفيذ هذا الاتفاق •
ج - تقديم الاقتراحات المؤدية الى تحسين العلاقات التجارية بين البلدين
وتنميتها •
وتجتمع هذه اللجنة بشكل دورى مرة كل ستة أشهر ويجوز ان تجتمع
بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين في أى وقت كان •

المادة الحادية عشرة

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الاخر التسهيلات اللازمة
لإقامة المعارض الدائمة والموقته بغية عرض منتجاته في حدود القوانين والنظم
المعمول بها •

المادة الثانية عشرة

يصبح هذا الاتفاق والقوائم والكتب المرفقة به والتي تعتبر جزءا لا
يتجزأ منه سارى المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق
التصديق عليه ويعمل به لمدة سنة واحدة يتجدد بعدها تلقائيا سنة بعد أخرى
ما لم يبلغ احد الطرفين الطرف الثانى رغبته كتابة فى انتهاء العمل به قبل
ثلاثة اشهر من انقضاء كل أجل على الاقل •

• واثباتا لذلك وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة حكومتهما •

كتب في بغداد بتاريخ اليوم الرابع من شهر جمادى الاولى ١٣٧٨ هـ
الموافق لليوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٨ م من نسختين
اصليتين باللغة العربية •

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة عن حكومة الجمهورية العراقية

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

سيد فهمي

سفير الجمهورية العربية المتحدة

القائمة رقم (١) بالمنتجات والسلع المعفاة من الرسوم الكمركية

الفصول في تعريفية الجمهورية العربية	الفصول في تعريفية الجمهورية العراقية
الرابع	الرابع
الثامن	العشرون
الخامس عشر	الخامس عشر
	السابع عشر
	السابع عشر
السابع عشر	السابع عشر
	العشرون
التاسع عشر	التاسع عشر
العشرون	العشرون
	السابع
الثالث والعشرون	الثالث والعشرون
الخامس والعشرون	الخامس والعشرون
السابع والعشرون	السابع والعشرون

الفصول في تعريفية
الجمهورية العربية

الفصول في تعريفية
الجمهورية العراقية

الثامن والعشرون	التاسع والعشرون	ثلج جاف
التاسع والعشرون	الثلاثون	ادوية مركبة ومحضرات الصيدلانية
الثاني والثلاثون	السابع والثلاثون	أفلام سينمائية ايجابية مظهرة (محمضة)
	الرابع والثلاثون	الصابون العادي لغسل الملابس -
		الصابون الطبي مسحوق الصابون
		والمنظفات
الثالث والثلاثون	الخامس والثلاثون	غراء حيواني
الخامس والثلاثون	الواحد والثلاثون	الاسمدة
السابع والثلاثون	الثاني والاربعون	مصنوعات الجلود بجميع انواعها (باستثناء
		الاحذية)
الفصل الاربعون	الرابع والاربعون	خشب قشرة من الجوز
		خشب متعاكس (كونتر بلاكية)
		مصنوعات الموازيك (باستثناء الاثاث)
الرابع والاربعون	الثامن والاربعون	ورق وورق مقوى والاصناف المصنوعة
		منهما (باستثناء السكاير) مصنوعات
		التجليد •
السادس والاربعون	الخمسون	خيوط الحرير الطبيعي والصنعي واللياف
	الواحد والخمسون	المواد النسجية الصناعية وخيوط مشاققتها
	السادس والخمسون	
السابع والاربعون	الثالث والخمسون	غزول الصوف واقمشتها
	الواحد والستون	المفارش والعباءات والعقل والبطنيات
	الثاني والستون	
الثامن والاربعون	الخامس والخمسون	غزل قطن فوق نمرة ٣٦ والانسيجة
		القطنية المصنوعة من غزول فوق نمرة
		(٣٦)

الفصول في تعريفية
الجمهورية العربية

الفصول في تعريفية
الجمهورية العراقية

التاسع والاربعون	الرابع والخمسون	المنسوجات المصنوعة من الياق الجوت او الكتان محلية كانت هذه الياق ام مستوردة
الخمسون	السابع والخمسون	جبال عادية (امراس) او غليظة وخيوط مصقولة ودوبارة
الثاني والخمسون	التاسع والخمسون	الياشماغ القطنى - واكياس الجوت
الرابع والخمسون	الواحد والستون	الاحذية المطاطية والجزم من المطاط
التاسع والخمسون	الثاني والستون	الطوب النارى (الطابوق) القيشانى والصينى والصينى المزخرف
الستون	الرابع والخمسون	الادوات الصحية والمواسير والوصلات من الفخار العادى
الثالث والستون	السبعون	الزجاج ومضوعاته
الثالث والستون	الثالث والسبعون	الحديد الصب
الثالث والستون	الثالث والثمانون	المدافىء وأفران الطبخ واسطوانات البوتاجاز
السادس والستون	الثالث والثمانون	سدادات واغطية للزجاجات والقوارير والاولانى الاخرى
الواحد والسبعون	السادس والسبعون	مضوعات الالومنيوم الملونة
الثاني والسبعون	الرابع والثمانون	حروف الطباعة
الثاني والسبعون	الثاني والثمانون	شفرات الحلاقة
الثاني والسبعون	الرابع والثمانون	آلات خياطة مضاعد كهربائية دون محر كاتها •
		مضخات زراعية - محالج - مكابس

الفصول في تعريفية
الجمهورية العربية

الفصول في تعريفية
الجمهورية العراقية

المصابيح الكهربائية	الخامس والثمانون	الثالث والسبعون
اجهزة التلفون		
الات دقيقة وعدادات واجهزة للقياس	التسعون	السابع والسبعون
مصنوعات لدائن اصطناعية (بلاستيك) .	التاسع والثلاثون	الثاني والثمانون

القائمة رقم (٢)

بالمنتجات والسلع التي تمنح تعريفية مخفضة بنسبة ٧٥٪ من التعريفية العادية

دقيق الغلال « نشاء الجبوب والبطاطس »	الحادي عشر	الحادي عشر
انواع النخالة		
البسكويت	التاسع عشر	التاسع عشر
الانبذة والبيرة والاستاوت والخل	الثاني والعشرون	الثاني والعشرون
والكحول الانيلية والمثيلية		
الجليسرين		
غازات حامض الفحم (حامض	الخامس عشر	الثامن والعشرون
الكربونيك) اللامائي والاكسجين		
وثاني اكسيد الكبرين والاستلين	الثامن والعشرون	
مضغوطة مسيلة		
صابون التواليت	الرابع والثلاثون	الثاني والثلاثون
اطارات المطاط	الاربعون	التاسع والثلاثون
قطن طبي مطهر	الخامس والخمسون	الخمسون
مصنوعات الفضة اليدوية (مصنوعات	الواحد والسبعون	الحادي والستون
خان الخليلي) .		

القائمة رقم (٣)

بالمنتجات والسلع التي تمنح تعريفه مخفضة بنسبة ٥٠٪ من التعريف العادية

محضرات الاسماك ومحفوظاتها	السادس عشر	السادس عشر
مصنوعات سكرية (سكاكر) أخرى	السابع عشر	السابع عشر
باستثناء ما هو وارد بالقائمة رقم (١)		
ورنيش ممزوج او غير ممزوج بمواد	الثاني والثلاثون	الثلاثون
ملونة بويات وألوان محضرة بالزيت		
الزيوت العطرية الطبيعية المفردة (غير	الثالث والثلاثون	الواحد والثلاثون
المزدوجة) ماء الزهر وماء الورد		
التقاب (الشخاط) بجميع انواعه	السادس والثلاثون	الرابع والثلاثون
نسيج حريرية من نوع الجاكار	الواحد والخمسون	السادس والاربعون
مصنوعات من اسمنت ليفي (اترنيت	السادس والخمسون	
اسبست) من جميع الانواع	الثامن والستون	الثامن والخمسون
خففات من نحاس	الرابع والثمانون	الرابع والستون
البطاريات السائلة والجافة	الخامس والثمانون	الثالث والسبعون
اجهزة الراديو		
ثلاجات كهربائية	الرابع والثمانون	الثامن والسبعون
فراجين (فرش) للاخذية والملابس	السادس والتسعون	الثالث والثمانون
والدهان من جميع الانواع •		

« بيان رسمي »

تم في ديوان وزارة الخارجية بعد ظهر يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ بين سيادة الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وسيادة سيد فهمي السفير فوق العادة والمفوض للجمهورية العربية المتحدة في العراق تبادل وثائق ابرام الاتفاق التجاري واتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي واتفاق التعاون الفني المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة الموقع عليها في بغداد بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

و . مدير التوجيه والاذاعة العام

خطاب سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد

في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية مع جيكوسلوفاكيا

سيدي سفير الجمهورية الجيكوسوفاكية المحترم

ايها الاخوان

يسعدني جدا أن أشرف اليوم بتوقيع هذه الاتفاقية التجارية وملحقها الخاص بالتعاون العلمي والفني المعقودين بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية بعد مفاوضات سريعة قصيرة رائعة ، أبدى فيها الجانب الجيكوسلوفاكى من روح الود والصداقة ومن شعور التفهم والادراك ما يدعو الى بالغ التقدير والاعجاب ، فله منى ومن الوفد العراقى المفاوض أجزل الشكر واعظم الامتنان •

ايها السادة

ان السياسة الاقتصادية تعكس دائما السياسة العامة من جهة وتكون جوهرها وقاعدتها من جهة اخرى • وكما أن هناك فى العالم نوعين من السياسة لا ثالث لهما سياسة استعمارية وسياسة تحررية ، فكذلك هناك نوعان من الاقتصاد لا ثالث لهما اقتصاد استعمارى واقتصاد تحررى • وقد اعلنت جمهوريتنا الباسلة منذ ولادتها وكررت ذلك فى مختلف المناسبات المبادئ الهامة الثلاثة لسياستها التحررية : ايمان مطلق بالديمقراطية الموجهة ، ايمان مطلق بالقومية المتحررة ، وايمان مطلق بحتمية اندحار النظام الاستعمارى وحتمية انتصار المبادئ الانسانية العليا ، مبادئ باندونغ والحياد الايجابى والسلام العالمى ، بفعل القوى الاجتماعية التاريخية الموجهة لمصائر البشرية اليوم وفى مقدمتها القومية المتحررة •

واذا كانت هذه هى اسس سياستنا العامة فلا بد ان يعكس اقتصادنا هذه السياسة ، ولا بد ان تظهر مبادئها واضحة جلية فى علاقاتنا التجارية مع الدول الاخرى • وقد استوحى جميع الاتفاقيات التجارية التى عقدها حتى الان هذه المبادئ الاقتصادية التحررية : التعامل التجارى على اساس المصالح

الاتفاقية التجارية

بين

الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية

والبروتوكول الملحق

المبادلة والمنافع المتقابلة ، المساعدات الاقتصادية غير المغرضة وغير المشروطة بشروط سياسية استعمارية ، المساواة بين الدول فى التعامل التجارى بصرف النظر عن انظمتها الاجتماعية والسياسية ، توخى مصلحة الشعوب وحدها فى التجارة الدولية وليس مصلحة حفنة من الفئات الاستغلالية والاحتكارية ، توفير الشروط العلمية لاستئصال جذور التخلف الاقتصادى فى العالم ، واخيرا وليس اخرا تعزيز اقتصاد السلم •

هذه هى ايهما السادة اسس سياستنا العامة وتلك هى مبادئ سياستنا التجارية واذا اردتم ان تلخصوها بعبارة علمية واحدة ، جامعة مانعة كما يقول الفقهاء ، فلكم ان تقولوا عنها بدون تحفظ : مناهضة الاستعمار • نعم ان سياستنا هى مناهضة الاستعمار على النطاق الداخلى ، والقومى ، والعالمى جميعا •

فاذا كان هذا هو موقفنا من الاستعمار ، فهل تستغربون ايها الاخوان بعد ذلك هذه الحملات المسعورة التى يشنها الاستعماريون هذه الايام على سياسة جمهوريتنا التحررية الوطنية الديمقراطية التى لا تعرف ولن تعرف المساومة مع هذا النظام الوحشى الظالم ؟ وهل تستغربون تركيز هذه الحملات بوجه خاص على سياستنا الاقتصادية والتجارية التى صممت على السير فى طريق التحرر الاقتصادى والتجارى بالتعاون المخلص الصادق مع شقيقتنا الدول العربية المتحررة ، وبالتعامل المتساوى الحر مع جميع الامم الصديقة المحبة للسلام ؟

ان هذه الحملات المسعورة الغيبة على سياسة جمهوريتنا تنسى اكبر حقيقة تاريخية تميز عصرنا الحاضر الا وهى : ثورة الشعوب • واذا ثارت الشعوب ايها السادة فبشر الاستعمار العالمى بمحله اللائق فى متحف التاريخ • ايها الاخوان تحت هذا الضوء الساطع المشرق للوضع العالمى القائم على التعارض الجوهري بين سياسة التحرر وسياسة الاستعمار وبين اقتصاد التحرر واقتصاد الاستعمار عقدنا هذه الاتفاقية التجارية مع الجمهورية الجيكوسلوفاكية الصديقة وليس هناك ادنى شك فى انها ستساهم الى جانب اتفاقاتنا التجارية الاخرى

فى تعزيز استقلالنا الاقتصادى وتثبيت سياستنا التحررية والمساهمة بجهد متواضع بسيط فى توطيد اقتصاد السلم وتعزيز مبادئ العدالة والتحرر والرفاه فى العالم •
والسلام عليكم •

وزير الاقتصاد

ابراهيم كبة

١٩٥٨/١٢/١٤

ترجمة خطاب السفير الجيكوسلوفاكى فى حفلة التوقيع على الاتفاقية التجارية وبرتوكول التعاون العلمى والفنى بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية

سيادة الوزير

لقد استقبل الشعب والحكومة فى الجمهورية الجيكوسلوفاكية بفرح حقيقى نبأ اعلان جمهورية عراقية مستقلة ذلك لان شعبنا هو الآخر كان قد عرف خلال تاريخه مأساة الاحتلال الامبريالى وجميع عواقبه ولكننا فى هذا الوقت عرفنا حماس الشعوب فى كفاحها من أجل الحرية ومن أجل بناء صرح جمهورية مستقلة سياسيا واقتصاديا •

ولهذا السبب فانا نتبع بعطف بالغ النجاحات الاولى لجمهوريتكم الفتية فى مجال العلاقات الدولية وفى مجال الاصلاحات الداخلية وفى المجال الاقتصادى • ان الجمهورية الجيكوسلوفاكية تبقى مخلصه دائما لمبدأ احترام الشرعية المطلقة للاطراف المتعاقدة ولمبدأ التعاون الاقتصادى القائم على اساس المنافع المتبادلة وبدون التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة الاخرى • وعلى ضوء هذا المبدأ فقد درست الحكومة الجيكوسلوفاكية فى الاسابيع القليلة المنصرمة كافة الامكانيات لتعاون مثمر بين بلدينا بعد ان اخذت بنظر الاعتبار المحادثات التى جرت بين السلطات الاقتصادية العراقية والبعثة الاقتصادية الاولى لجيكوسلوفاكيا التى قدمت بغداد فى شهر ايلول الماضى •

وهكذا تمخضت المفاوضات بين وفدنا الاقتصاديين عن الاتفاقية التجارية التى وقعناها الآن •

اسمحوا لي يا سيادة الوزير وسادتي الاعزاء أن أشير الى بعض النقاط المهمة من هذه الاتفاقية •

اقتنع الوفد الجيكوسلوفاكي بأن التنمية المتبادلة للعلاقات الاقتصادية وحدها كفيلة في تطبيق الاتفاقية تطبيقاً تاماً وبين بلدين متساويين • ولهذا فإن وفدنا عبر عن رغبته في زيادة مشترياته من المنتجات الزراعية المختلفة الى أقصى حد ممكن ونعتقد بأننا نستطيع أن نساعد الى حد ما بهذه المشتريات تطوير الزراعة العراقية التي تكون عاملاً مهماً للاقتصاد القومي العراقي • ولهذا السبب بالذات نقدم لكم مقابل مشترياتنا المكائن والآلات الضرورية للزراعة • ان النقطة المهمة الأخرى في الاتفاقية حسب رأينا تكمن في تسليم العدد الكاملة والمكائن في اطار المشاريع المهمة والبعيدة الامد والضرورية لتطوير الصناعة العراقية وأود أن أشير هنا بأن الشركات الجيكوسلوفاكية تستطيع أن تقدم العدد والمصانع التي تعتبر من صادراتنا التقليدية كمعامل النسيج ومعامل الأحذية ومعامل الفخار •

وفي الوقت ذاته لا تتعهد الجمهورية الجيكوسلوفاكية بتقديم المعامل والمكائن فقط وانما هي مستعدة لتقديم أحسن ماتملك من تكنيك ليتسنى للعمال العراقيين التدريب على تشغيل المكائن الجديدة وهي مستعدة كذلك لاستقبال العراقيين لتدريبهم في أحسن معاملها • نحن لانرغب في بيع المعامل فقط وانما نحرص بأن يكون تشغيلها بأحسن حال من وجهة النظر التكنيكية والاقتصادية • نحن نعتقد - بخلاف ما يعتقد الآخرون - بأن تبادل البضائع بين الدول لا يمكن أن يتضاعف الا بزيادة التصنيع وزيادة القدرة الاقتصادية للطرف المتعاقد •

وقد الحق بالاتفاقية بروتوكول للتعاون العلمي والفني الذي يسهل على الطرفين الاستعمال الى أقصى حد ممكن المخترعات العلمية والفنية ويساعد على تبادل الخبراء بين البلدين • ان حقيقة توقيعنا على اتفاقية نافذة المفعول لمدة ثلاث سنوات يدل على أن الطرفين درساً دراسة جيدة ليس فقط امكانيات

توسيع التعاون المتبادل الحالى وانما حددا لعلاقاتهم ظابعا طويل الامد الذى
له أهمية كبرى فى تطوير الاقتصاد الوطنى فى البلدين ♦

واعتبر من واجبى الاخير أن أشير الى أن جميع المفاوضات بين الوفدين
قد دارت بروح ودية للغاية وقد أظهر كل واحد من الطرفين تفهما تاما
للمصالح والامكانيات الحقيقية للطرف الآخر ♦

واعتقد بأن العلاقات الاقتصادية بين بلدينا ستستمر بهذه الروح خلال
مدة نفاذ الوثائق الموقعة وان التعاون الودى بين الطرفين المتساويين سيكون
مثمرا لهما ♦

اتفاقية تجارية

بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الجيكوسلوفاكية تحددوهما الرغبة في توسيع التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية الى أقصى حد مستطاع على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة قررتا عقد اتفاقية تجارية واتفقتا على مايلي :-

المادة الاولى

- ١ - وافق الطرفان المتعاقدان على أن يمنح كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة فيما يخص كافة الامور المتعلقة بالتجارة بين البلدين .
- ٢ - لاتسرى مع ذلك أحكام الفقرة الاولى على المنافع التالية :
 - أ - المنافع الممنوحة أو التي قد يمنحها أحد الفريقين المتعاقدين الى الدول المجاورة بشأن تجارة الحدود .
 - ب - المنافع الناشئة عن اتحاد كمركى عقده أو قد يعقده أحد الفريقين المتعاقدين .
 - ج - المنافع التي منحتها أو قد تمنحها الجمهورية العراقية الى أى من البلدان العربية .

المادة الثانية

يعمل كلا الفريقين المتعاقدين جهد المستطاع وطبقا للانظمة السارية المفعول في بلديهما على تسهيل تبادل السلع بينهما وخاصة فيما يتعلق بالسلع المدرجة في القائمتين أ و ب الملحقين بهذه الاتفاقية تلك السلع التي وضعت على سبيل الذكر وليس على سبيل الحصر ، مع منح اجازات الاستيراد والتصدير لها وفق القوانين والانظمة المرعية في البلدين .

المادة الثالثة

اتفق الفريقان المتعاقدان على مايلي :-

أ - يستخدم الفريق الجيكوسلوفاكى الى أقصى حد مستطاع الايرادات الناشئة عن صادراته الى العراق فى شراء المنتجات العراقية المبينة فى الجدول (ب) المرفق بالاتفاقية ولا تقل قيمة مشتريات جيكوسلوفاكية من العراق فى السنة الاولى من سريان هذه الاتفاقية عن ٥٠٪ من قيمة صادرات جيكوسلوفاكية الى العراق •

ب - يشتري الفريق الجيكوسلوفاكى تمورا عراقية بقيمة (٥٠٠.٠٠٠) باون استرليني فى السنة الاولى من سريان هذه الاتفاقية •

ج - تقرر اللجنة المختلطة المذكورة فى المادة (١٢) من هذه الاتفاقية مقدار المشتريات الجيكوسلوفاكية من العراق فى السنوات اللاحقة للسنة الاولى من تنفيذ هذه الاتفاقية • وتجتمع اللجنة لهذا الغرض فى تاريخ لايتأخر عن ٣٠ حزيران ١٩٥٩ •

د - بغية تمكين الفريق الجيكوسلوفاكى من تنفيذ التزاماته فى شراء المنتجات العراقية حسبما نصت عليه الفقرتان « أ » و « ب » من هذه المادة يتعهد الفريق العراقى بأن يخصص للفريق الجيكوسلوفاكى حصة مناسبة من تخصيصات السلع (كوتا) المذكورة فى الجدول « أ » المرفق بهذه الاتفاقية اذا كان استيراد هذه السلع يخضع لمثل هذه التخصيصات •

المادة الرابعة

تبرم العقود فى نطاق هذه الاتفاقية بين مؤسسات التجارة الخارجية الجيكوسلوفاكية بصفتها شخصيات حكومية مستقلة أو أية هيئات حكومية مستقلة أخرى مخولة بموجب القوانين الجيكوسلوفاكية للعمل فى التجارة الخارجية من جهة والشخصيات الحكومية أو الاشخاص الطبيعيين فى الجمهورية العراقية من جهة أخرى •

المادة الخامسة

يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين باتباع ماجاء باتفاقية باريس الدولية المعقودة في ٢٠ آذار ١٨٨٥ وما جاء بمضمون التدابير المتخذة في مدريد بتاريخ ١٤ نيسان ١٨٩١ بشأن حماية الملكية الصناعية ♦

المادة السادسة

يعفى كل من الفريقين المتعاقدين وفي نطاق الانظمة والقوانين الداخلية كافة أنواع النماذج التي تنتج في بلد الفريق الآخر من رسوم الاستيراد والتكاليف التي تستوفي داخل بلده بشرط أن تستعمل لمجرد الحصول على طلبات من السلع التي تمثلها ♦

وتعفى كذلك من رسوم الاستيراد ومن التكاليف الاخرى الكاتلوكات وقوائم الاسعار والاعلانات التجارية التي تخص السلع التجارية ومواد الدعاية بما فيها أفلام الدعاية التجارية ♦

المادة السابعة

مع مراعاة القوانين والانظمة الداخلية المتعلقة بالادخال الوقتي المجاني للسلع ♦ يتعهد الفريقان المتعاقدان بأن يمنح كل منهما الآخر اعفاء موقتا من رسوم الاستيراد والتصدير وسائر التكاليف لما يلي :-
أ - نماذج السلع والمعروضات التي تخضع للرسوم أو للتكاليف الاخرى ♦
ب - المواد المرسلة لغرض اجراء الفحص والتجارب ♦
ج - المواد المستوردة في نطاق التعاون العلمي والفنى ♦

المادة الثامنة

يتعهد الفريق العراقي بمنح السفن الجيكوسلوفاكية في الموانئ العراقية معاملة أكثر الامم حظوة ♦

المادة التاسعة

يتعهد الفريقان المتعاقدان بالتعاون في المجال العلمي والفنى كما هو مبين بالفصيل في بروتوكول التعاون العلمي والفنى بين البلدين ♦ ويشكل البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ♦

المادة العاشرة

يمنح الفريقان المتعاقدان كل منهما الآخر حرية مرور السلع بطريق الترانسيت وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة الداخلة الخاصة بذلك ♦

المادة الحادية عشرة

بغية زيادة صادرات البضائع ذات المنشأ العراقي يوافق الفريقان المتعاقدان على أنه يجوز إعادة تصدير السلع المشتراة في الجمهورية العراقية من قبل مؤسسات التجارة الخارجية الجيكوسلوفاكية الى بلدان أخرى بعد استحصال موافقة الجانب العراقي مقدماً ♦

المادة الثانية عشرة

تؤلف لجنة مختلطة تضم ممثلين عن الفريقين المتعاقدين وتكون مهمتها بصفة خاصة الاشراف على تطبيق هذه الاتفاقية وتقديم المقترحات الخاصة بتعديل قائمتي السلع الملحقين بها أو اضافة مواد اليهما وتجتمع اللجنة المختلطة مرة واحدة في السنة على الاقل وبأقرب موعد ممكن بناء على طلب أحد الفريقين المتعاقدين ♦

المادة الثالثة عشرة

اتفق الفريقان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما عند الضرورة وذلك بناء على طلب أحدهما بغية اتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع التجارة والتعاون العلمي والفني بينهما أو للتغلب على الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية والبروتوكول أو للاتفاق على أي تعديل قد يشأ عليهما ♦

المادة الرابعة عشرة

يوافق الفريقان المتعاقدان على أن تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للعقود التي تبرم خلال مدة سريانها وبمقتضاها حتى بعد انتهائها ♦

المادة الخامسة عشرة

تجرى تسوية المدفوعات الناشئة عن العقود التي تبرم بمقتضى هذه الاتفاقية بالباون الاسترليني القابل للتحويل ♦

المادة السادسة عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق ابرامها وتبقى نافذة المفعول لمدة ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً لمدة ثلاث سنوات أخرى ما لم يبلغ أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر تحرييراً بانتهاء ذلك قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بها .

كتب في بغداد بتاريخ ١٤-١٢-١٩٥٨ وذلك بنسختين احدهما باللغة العربية والثانية باللغة الجيكية . ويعول على كلا اللغتين في التنفيذ .

بالنيابة عن حكومة جمهورية	بالنيابة عن حكومة
جيكوسلوفاكية	الجمهورية العراقية
جوزيف جابو كرتسكي	ابراهيم كبة
سفير جمهورية جيكوسلوفاكية في بغداد	وزير الاقتصاد

الجدول (أ)

السلع المعدة للتصدير من جيكوسلوفاكية الى العراق

- معدات كاملة للمصانع
- معدات لمصانع توليد الطاقة الكهربائية بالبخار والماء .
- معدات التعدين .
- مكائن على اختلاف أنواعها مع الادوات الاحتياطية
- أدوات المكائن ومكائن النسيج ومكائن رسم الخطوط البيانية والخرائط ومكائن النجارة ومكائن صنع الاحذية والادوات المتعلقة بها .
- عربات السكك الحديدية من كافة الانواع والقاطرات ومختلف معدات السكك الحديدية .
- محركات ديزل وموتورات كهربائية ومعدات كهربائية .
- مكائن لاغراض البناء ورافعات ومكائن حفر ومعدات نقل التراب .
- السيارات المستوردة لاغراض انتاجية والباصات العامة مع ملحقاتها

- وتايراتها واطاراتها الهوائية • والدراجات البخارية والدراجات الهوائية
- والادوات المتعلقة بها والادوات الاحتياطية •
- تراكتورات ومكائن وآلات زراعية ومضخات ومعدات لاغراض الرى •
- الطائرات والمحركات وأدواتها الاحتياطية •
- مدخرات كهربائية وبطاريات وبطاريات جافة •
- عدد للقياس من كافة الانواع بما فيها عدادات لقياس الكهرباء وعدادات لقياس الماء •
- أجهزة ارسالة وأجهزة استقبال وأجهزة فينة للراديو و راديو و
- وتلفزيونات •
- مكائن الخياطة - الصناعية وغيرها •
- البدالات التلفونية وأجهزة التلفون والادوات الاحتياطية •
- معدات وأجهزة للاغراض الطبية والجراحية •
- آلات طباعة وحاسبة ومكائن احصائية •
- أسلحة للرياضة والصيد مع عتادها •
- معدات للمختبرات وأدوات لاغراض المسح وعدد وأجهزة بصرية •
- سلع مطلية ومصابيح نفطية لاتأثر بتيار الهواء ومصابيح نفطية أخرى •
- أدوات (tools) من كافة الانواع و سلع حديدية •
- فولاذ مصنوع بطريقة اللوى وأنابيب فولاذية ومنتجات سلكية من الفولاذ •
- منتجات كيمياوية ومواد خام وأصباغ ووارنيس •
- منتجات صيدلانية •
- سلع الخزف والفخار والمواد القيشانية لاغراض البناء والاغراض الصحية وكذلك أنابيب مطلية •
- لوازم ومعدات بيتية مثل مكائن غسل الملابس والثلاجات وغيرها •
- أنابيب وأحذية مصنوعة من المطاط و سلع أخرى من المطاط •

- ورق ومقوى ومختلف السلع المصنوعة من الورق ♦
- الاخشاب الرقيقة المنشورة والخشب المعاكس والسبورات ♦
- سلع زجاجية ♦
- منسوجات ♦
- آلات موسيقية ♦
- قرطاسية مثل أقلام الرصاص وأقلام الجبر وأقلام الرسم وغيرها ♦
- سلع جلدية ♦
- الرقوق السينمائية والكتب والاسطوانات الموسيقية ♦
- السكر النقي ♦
- بذور للزراعة مثل بذور البطاطه وبذور بنجر السكر وغيرها ♦

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية الى الجمهورية الجيكوسلوفاكية

- ♦ التمور
- الدمس
- الشعير
- الدخن
- الذرة البيضاء
- الرز
- حبوب أخرى
- بذور القطن
- بذور السمسم
- بذور الكتان
- المصارين
- الجلود الخام
- الصوف وشعر الماعز (الخام)
- قطن خام

بروتوكول

خاص بالتعاون العلمي الفني بين الجمهورية

الجيكوسلوفاكية والجمهورية العراقية

ان الفريقين المتعاقدين رغبة منهما في تطوير اقتصادهما وتنمية التعاون العلمي والفنى بين بلديهما اتفقا على ما يلى :-

المادة الاولى

يتعهد الفريقان المتعاقدان فى سبيل الاعمار الاقتصادى لبلديهما بالتعاون فى المجالات العلمية والفنية وخاصة عن طريق الاستفادة الفعالة من أحدث الانجازات فى العلوم والتكنولوجيا ♦

المادة الثانية

يتم التعاون المنصوص عليه فى المادة الاولى عن طريق المعونة العلمية والفنية المتبادلة وعلى وجه الخصوص عن طريق :-

- ١ - تبادل الخبراء ♦
- ٢ - تشجيع التدريب العملى ومنح الزمالات الدراسية ♦

المادة الثالثة

يجرى الاتفاق على نطاق عمل الخبراء ورواتبهم وشروط العمل الاخرى الخاصة بهم بين الممثلين المختصين لكلا الفريقين المتعاقدين وذلك عن طريق عقود مستقلة خاصة بكل حالة ♦

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الخبراء أو الفنيين أو الموظفين أو المشاركين الذين جرى الاتفاق على استخدامهم وادخالهم بموجب عقود تجارية أو طلبيات سلع مبرمة بين وكالات أو مؤسسات الفريقين المتعاقدين ♦

المادة الرابعة

يتعهد الفريق المتعاقد الذى يتلقى المعونة بمقتضى هذا البروتوكول

يمنح خبراء الفريق المتعاقد الآخر كافة التسهيلات الضرورية للقيام
بمهامهم بنجاح •

المادة الخامسة

يتعهد الفريق المتعاقد الذى يتلقى المعونة بمقتضى هذا البروتوكول
بعدم افشاء المعلومات المكتسبة بمقتضاها الى أى شخص بدون موافقة الفريق
المتعاقد الآخر الذى قدم تلك المعونة •

المادة السادسة

يدخل هذا البروتوكول فى حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية
التجارية المعقودة بين البلدين ويبقى نافذ المفعول لمدة ثلاث سنوات ويجرى
تمديده تلقائيا لمدة ثلاث سنوات أخرى ما لم يبلغ أحد الفريقين الآخر
تحريريا بانهاؤه قبل ثلاثة أشهر من انتهاء العمل به •
كتب فى بغداد بتاريخ ١٤-١٢-١٩٥٨ بنسختين الاولى باللغة العربية
والثانية باللغة الجيكية ويعول على كلا النصين فى التنفيذ •

ابراهيم كبة	بالنيابة عن حكومة
وزير الاقتصاد	جمهورية جيکوسلوفاكية
بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية	جوزيف جابو كرتسكى
	سفير جمهورية جيکوسلوفاكيا فى بغداد

كتاب ملحق رقم ١

السفارة الجيكوسلوفاكية

بغداد

كانون الاول ١٩٥٨

سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم

وزير الاقتصاد

بناء على الروح التي سادت جو المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية تجارية بين بلدنا أصبح وفد الحكومة الجيكوسلوفاكية يعتقد بأن مما سيخدم مصلحة التنمية المجدية للتعاون بين البلدين من أجل الاسراع بتصنيع الجمهورية العراقية أن تجتمع اللجنة المختلطة في موعد لا يتأخر عن ٣٠ حزيران ١٩٥٩ لغرض بحث امكانيات وظروف الفريقين المتعاقدين لعقد اتفاقية اقتصادية تقوم جيكوسلوفاكية بمقتضاها بتجهيز العراق بمعدات صناعية ومعامل سيجرى انشاؤها حسبما تقرره أو تراه الحكومة العراقية •

ان هذا الكتاب يشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية المذكورة أعلاه • وأكون شاكرا جدا لو تفضلتم بتأييد موافقة حكومتكم على محتويات هذا الكتاب •

وتفضلوا يا سيادة الوزير بقبول فائق احترامي وتقديري •

المخلص

دكتور جوزيف جابوكرتسكي

السفير فوق العادة والمطلق

الصلاحية لجمهورية جيكوسلوفاكية

سيادة سفير جمهورية جيکوسلوفاكيا المحترم
بغداد

أؤيد بسرور بالغ تسلم الكتاب الملحق رقم ١ والذي كانت محتوياته
كما يلي :

« بناء على الروح التي سادت جو المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية تجارية بين بلدنا أصبح وفد الحكومة الجيکوسلوفاكيا يعتقد بأن مما سيخدم مصلحة التنمية الجديدة للتعاون بين البلدين من أجل الاسراع بتصنيع الجمهورية العراقية أن تجتمع اللجنة المختلطة في موعد لا يتأخر عن ٣٠ حزيران ١٩٥٩ لغرض بحث امكانيات وظروف الفريقين لعقد اتفاقية اقتصادية تقوم جيکوسلوفاكيا بمقتضاها بتجهيز العراق بمعدات صناعية ومعامل سيجرى انشاؤها حسبما تقرره أو تراه الحكومة العراقية » ♦

ولى الشرف أن أبلغكم بموافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور الذى يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية الوارد ذكرها أعلاه ♦

وتقبلوا يا سيادة السفير فائق احترامى وتقديرى ♦

المخلص

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

كتاب ملحق رقم ٢

السفارة الجيكوسلوفاكية

بغداد

كانون الاول ١٩٥٨

سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم
وزير الاقتصاد

بالاشارة الى المفاوضات المختصة التي جرت معكم لى الشرف أن
أحيطكم علما بأن التزام الجانب الجيكوسلوفاكى المنصوص عليه فى
الفقرة أ من المادة الثالثة من الاتفاقية التجارية بين الجمهورية
الجيكوسلوفاكية والجمهورية العراقية تستثنى منه قيمة المعدات الصناعية
والمعامل التى تجهز للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والتى يجرى
أو قد يجرى التفاوض على تجهيزها مع الجانب العراقى •

ان هذا الكتاب يشكل جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية المذكورة
أعلاه • وأكون ممثنا جدا لو تفضلتم بتأييد موافقة حكومتكم على محتويات
هذا الكتاب •

وتقبلوا يا سيادة الوزير فائق احترامى وتقديرى •

المخلص

دكتور جوزيف جابوكرتسكى

السفير فوق العادة والمطلق

الصلاحية لجمهورية جيكوسلوفاكية

سيادة سفير جمهورية جيکوسلوفاكيا المحترم
بغداد

أؤيد بسرور بالغ تسلم كتابكم الملحق رقم ٢ والذي كانت محتوياته
كما يلي :

« بالاشارة الى المفاوضات المختصة التي جرت معكم الى الشرف أن
أحيطكم علما بأن التزام الجانب الجيکوسلوفاکي المنصوص عليه في الفقرة أ
من المادة الثالثة من اتفاقية التجارة بين الجمهورية الجيکوسلوفاکية
والجمهورية العراقية تستثنى منه قيمة المعدات الصناعية والمعامل التي تجهز
للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والتي يجرى أو قد يجرى التفاوض
على تجهيزها مع الجانب العراقي »

الى الشرف أن أحيطكم علما بموافقة حكومتى على محتويات كتابكم
الذى يشكل جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية المذكورة أعلاه .

وتقبلوا يا سيادة السفير فائق احترامى وتقديرى .

المخلص

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

بيان رسمي

تم صباح اليوم في ديوان وزارة الخارجية بين سيادة وكيل وزارة الخارجية الدكتور حسن زكريا وسيادة سفير الجمهورية الجيكوسلوفاكية في العراق الدكتور جوزيف جابوكرتسكي تبادل المذكرات المتعلقة بوضع الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية الموقع عليها في بغداد بتاريخ ١٤ كانون الاول سنة ١٩٥٨ موضع التنفيذ اعتبارا من ٤ شباط ١٩٥٩ .

مدير التوجيه والاذاعة العام

الاتفاقية التجارية

بين

الجمهورية العراقية والجمهورية الهندية



سيادة آي . اس . جوبرا سفير الهند في الجمهورية العراقية يلقي كلمته بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية بين
الجمهورية العراقية والجمهورية الهندية في ١٩٥٨/١٢/٢٩

كلمة سيادة ابراهيم كبه وزير الاقتصاد في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية مع الجمهورية الهندية في ٢٩-١٢-١٩٥٨

سيادة الاخ سفير جمهورية الهند المحترم

أيها السادة

انه لشرف عظيم لى أن أوقع بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية على هذه الاتفاقية التجارية بين عراقنا الناهض والجديد وجمهورية الهند العظيمة ، بلد الحكماء والفلاسفة ، ووطن الانبياء والقديسين ومعقل النضال والمناضلين ، وطليلة الثورة الآسيوية الافريقية ، ثورة الخير والحق والسلام ضد قوى الشر والحرب والطغيان المتجسدة فى نظام الاستعمار الحديث •

أيها السادة

ان الصلات التى تربط الرافدين ببلاد الاندس تعود الى فجر التاريخ • لقد نشأت هنا وهنالك المبادئ الاساسية للمعرفة البشرية والاصول الجهورية للمدينة الكلاسية ، وعقدت بين شعبينا أوثق الاواصر التجارية ، وجمعت بينهما أقوى الروابط الحضارية وتتابع التيارات الفكرية بينهما خلال جميع العصور التاريخية واشتدت وعمقت خاصة خلال العهود الاسلامية حتى غدت هذه المنطقة من العالم كتلة حضارية واحدة يشع من منارتها السامقة نور العلم والعرفان ، فى الوقت الذى كانت به أوروبا تغوص فى لجج القرون الوسطى ، يمزقها النظام الاقطاعى شراً ممزقاً ، ويخفقها طغيان البابوات والباطرة وسادة الاقنان • وهنا فى فترة حاسمة من فترات التاريخ تجمعت العوامل الاجتماعية فى غرب أوروبا لتدفع بتاريخ العالم مرحلة اجتماعية جديدة ، فانفجرت الثورة الفكرية فى حركة الرينيسانس والتنوير ، والثورة الدينية فى حركة الاصلاح الدينى ، والثورة الاقتصادية اتى بلغت أوجها فى الثورة الصناعية ، ثم سلسلة الثورات السياسية الديمقراطية فى انكلترا وأمريكا وفرنسا • ولم تكن مجموعة هذه الثورات المتعاقبة فى جوهرها الا أوجها لثورة كبرى عارمة واحدة ، هى ثورة الطبقة

الوسطى الاوربية ، ذلك الحدث التاريخى العظيم الذى تمخض عن أكبر الانجازات التى عرفها تاريخ العالم • واستمر النظام الاجتماعى الذى ولدته الثورة المذكورة فى حيويته وشبابه وتوثبه الى أواخر القرن الماضى حيث بدأت تميل شمسها الى المغيب ، بعد ان دخل فى مرحلة جديدة تختلف عن مراحلها الاولى كل الاختلاف ، هى مرحلة الامبريالية أو الاستعمار العالمى الحديث •

أيها السادة

لا يمكن أن نستعرض فى هذا المجال الآثار التخريبية لهذا النظام الاستعمارى الوحشى فى بلادنا نحن الشعوب الاسيوية الافريقية • لقد أصبحنا مجرد « مواد » لحركة التاريخ الحديث كما يقول المؤرخ الاستعمارى شينكلر • فقام صرح الاحتكارات الاستعمارية الكبرى على أشلاء جماهيرنا ، وعجنت المدينة الاوربية الحديثة بدماء شهدائنا ، وتراكت أكادس الرساميل الاوربية والامريكية من سلبنا ونهبنا • ان التاريخ الرسمى لا يذكر عن هذا النظام الا كونه قد جلب الذهب والفضة لاوربا ولكنه يتجاهل الخسارة الكبرى التى حلت بالانسانية بنتيجة القضاء على حضارات كاملة برمتها سواء فى آسيا وافريقيا أو فى بلاد الأمريكتين • والواقع ان الاستعمار رجع بالمدينة الى الوراء ، مدينة المستعمر والمستعمر على السواء • انه مشروع هائل للتوحيش ، لا توحيش آسيا وافريقيا فحسب بل توحيش أوربا نفسها •

على ان التاريخ - أيها السادة - لا يسير بطريق الصدف • انه يسير وفق قوانين علمية موضوعية • وما انهيار الاستعمار بفعل القوى التاريخية الكبرى الموجهة لمصائر البشرية اليوم الا مظهر من مظاهر هذه الحركة التاريخية الحتمية نحو تحرر الشعوب ، وانطلاق البشرية وسيادة المجتمع الافضل •

أيها السادة

ان الريح التى هبت فى باندونغ تجتاح اليوم ملايين وملايين البشر فى قوة عارمة لا تقاوم • وفى خلال عشر سنوات فقط استطاعت الصين

والهند وبورما واندونيسيا وگوريا وفيتنام وكمبوديا ولاووس ومصر
وسوريا ولبنان والسودان وتونس ومراكش وغانا والعراق وغينيا وجملة
شعوب أخرى كسب السيادة والاستقلال • ولا توجد اليوم أمة فى العالم
لم تلهبها روح باندونغ ، ولا يمكن لاية قوة فى العالم أن تمنع الشعوب من
مواصلة السير فى طريق باندونغ •

ان هذه الثورة الكاسحة ثورة الشعوب الاسيوية الافريقية ، لا يمكن
أن تنفصل أبدا عن الثورة العالمية المعاصرة ثورة الانسانية المتحررة برمتها
ضد النظام الاستعمارى العالمى ، لان جميع التجارب تقطع بأنه مهما كانت
الاحزاب والفئات التى تشترك أو تقود الثورات الوطنية ، فانها ، اذ تنهض
ضد الاستعمار ، انما تصبح ، شعرت بذلك أم لا ، فهمته ذاتيا أم لا ، انما
تصبح من الوجهة الموضوعية جزء لا يتجزأ من هذه الثورة العالمية •

أيها السادة

فى طليعة هذه الشعوب الاسيوية الافريقية تقف جمهورية الهند
العظيمة ، بنضالها الذى لا ينى ضد الاستعمار • وسياستها التى لا تتحرف
عن تأييد استقلال الشعوب ، ونداءاتها التى لم تقطع لتعايش السلمى بين
الانظمة الاجتماعية وكفاحها النموذجى الرائع ضد الاحلاف والكتل
العدوانية ، وقيادتها الحازمة الحكيمة لجهة الحياد الايجابى والسلام
العالمى • ووراء هذه السياسة التحررية السلمية ينتصب القائد السياسى الفذ
والمناضل الوطنى العنيد جواهر لال نهرو ، وهو يعلن للملأ أجمع فى حديثه
الذى أدلى به للصحافى المعروف « تيورمنز » : (لا أعلم فى هذا الصدد
عما اذا كانت أوروبا وأمريكا تدركان جيدا مدى شعورنا فى مسألة الكولونالية
أو الاستعمار • ان هذه المسألة تجرى فى دماغنا • لقد قاسينا الامرين من
أهوالها ، وليس من المجدى أن يقال لنا : حسنا الحق معكم ولكن تفضلوا
قليلا بالانتظار هنالك مشاكل أخرى مهمة • ان مسألة الكولونالية مسألة
حيوية وخطيرة بالنسبة لينا ، ومهما كانت اختلافاتنا نحن الاسيويين فاننا يد
واحدة فى هذه القضية • ان مصلحتنا اذن ليست فى القضاء على الاستعمار

فى بلداننا الاسيوية فحسب بل فى استئصاله فى افريقيا وفى كل مكان
آخر) •

أيها السادة

من هذه الحقائق التاريخية الكبرى نستمد سياستنا مع الهند ، وبنى
علائقنا السياسية والاقتصادية والثقافية مع شعبها العظيم واننى لأشعر بأعظم
الفخر والاعتزاز اذ أساهم مساهمة متواضعة بالتوقيع على هذه الاتفاقية
التجارية ، فى تعزيز أواصر الصداقة الابدية بين بلدينا العظيمين ، وتوثيق
الروابط المادية والروحية لخدمة أهدافهما المشتركة ، أهداف التحرر
والتقدم والسلم •

ولا يسعنى فى الختام الا ان اثنى أكبر الثناء على جهود الوفدين
المفاوضين ، فى بغداد ونيودلهى ، وأخص بالثناء سيادة الاخ الفاضل المستر
جوبرا سفير الهند الممتاز على ما بذله من جهود صادقة لانجاح المفاوضات
التي انتهت بعقد هذه الاتفاقية وتذليل بعض الصعوبات التي اعترضت
طريقها •

والسلام عليكم •

وزير الاقتصاد

ابراهيم كبه

١٩٥٨-١٢-٢٩

خطاب سيادة سفير الهند في حفلة التوقيع

على الاتفاقية التجارية بين الهند والعراق

يوم الاثنين المصادف ٢٩ كانون الاول ١٩٥٨

صاحب السيادة

أيها السادة

اننى أتناول هذه المناسبة التاريخية بشعور ممزوج بالتواضع والاعتزاز • ولا أستطيع سوى أن أشعر بالتواضع فى مضمون الستة آلاف سنة من الاتصال الثقافى والتجارى بين الهند والعراق • فهذه الاتفاقية التجارية تعود بأفكارنا الى حضارتى السومريين والبابليين وعلى الاخص الاتفاقيات التجارية السومرية التى كتبت منذ ستة آلاف سنة - وهى أولى اتفاقيات من نوعها فى تاريخ البشرية عامة • ان هذه الاتفاقيات تذكرنا بالحقائق المعلومة الآن لتبادل المخترعات السومرية فى الفن وطواقم الزينة لبلاد الرافدين وتجهيزات المواد الغذائية من سواحل البحر العربى المرسلة الى صناعات حضارة وادى الاندس •

٢ - ان الروابط الثقافية والروحية بين بلدنا تجاوزت كثيرا حدود هذه التجارة • الخلفاء العباسيون ووزراؤهم البرامكة كانوا نصيرين أقوياء للعلماء الهنود • وكان البرمكيون نذراء البوذية قبل اعتناقهم الاسلام •

ولقد أدت محبتهم للهند الى ترجمة المؤلفات السنسكريتية فى علم الفلك والطب وغيرها الى اللغة العربية • فالارقام العربية كما هو معلوم اقتبست عن الهند • أما فى النواحي المسلية كالشطرنج والنرد فهذه الالعب انتقلت من الهند الى العراق •

٣ - ومن الجهة الاخرى فالمهاتما غاندى نفسه قد اعترف « بمساهمة

الدين الاسلامى الممتازة فى ثقافة الهند القومية بايمانه الذى لا تشوبه شائبة
فى وحدة الله وفى التطبيق العلمى فى الحق باخوة الانسان لاولئك الذين
يتمسكون به » ♦

ان آلاف المسلمين من الحجاج قد اتهلوا السلوى الروحانية خلال
العصور من زياراتهم الى العتبات المقدسة فى النجف الاشرف وكربلاء
والكاظمين ♦

٤ - ان كبار الرحالة العرب مثل سليمان والمؤرخين مثل المسعودى
والبيرونى وابن بطوطة لعبوا دورا قيما فى التعارف بين الشعبين وبانجازات
حضارتيهما ♦ ومما تجدر ملاحظته انه لم تكن هنالك أية محاولة لا من
جانب العراق ولا من جانب الهند لسيطرة الواحد على الآخر خلال هذا
التاريخ الطويل من الروابط الثقافية ♦ وكان العرب خلال هذه الحقبة
الطويلة من التاريخ خلا فترة قصيرة جدا فى القرن الثامن اخواننا
وأصدقائنا ♦

وعليه فاننا عند التوقيع على هذه الاتفاقية لا نقوم فقط بانعاش هذه
الصدقة المتينة وحسب انما باعادة تأكيدها بين الشعبين ، تلك الصداقة التى
انقطعت بعض الزمن بسبب قوى تاريخية معينة سيئة الطالع ♦

٥ - ومن صفات السخاء والنبيل التى يمتاز بها الشعب العراقى فى
الحقيقة ان المعتم سيادتكم الى الهند فى تعابير وهاجة والى رئيس وزرائنا
ومساهمته فى تحرير الشعوب الخاضعة وفى سبيل السلام والتقدم البشرى ♦
وكذلك تلطفتم كثيرا جدا بالاشارة الى الهند بصفتها طبيعة العالم فى النضال
من أجل الحرية ♦ وعليه فان الهند نشدت العمل فقط بالتعاون مع البلدان
الآخري المناضلة من أجل الحرية والسلام وامتنعت أن تقوم لا بدور نبى أو
زعيم ♦ ولو سمح لى أن أقول ان أعظم ما ساهمت به الهند فى تاريخ

العصور الحديثة هي روح المهاتما غاندى التى وجدت تعبيرها المنتصر فى صفة التبدل الثورى فى الهند من الاستعمار البريطانى الى جمهورية الهند الحرة ذات السيادة • ان الثورات الكبرى التى وقعت فى السابق تركت تراثا دمويا مريرا ومريعا من البغضاء بين العناصر الثورية المنتصرة وبين الاستعماريين المغلوبين • أما فى الهند فان مرارة الكفاح قد تركت مجالا للتسامح والاحترام المتبادل ومكنت التعاون الكامل بين الاعداء فى السابق • فلقد استهدفت تعاليم المهاتما غاندى الى اقناع الشعب الهندى بطبيعة فطرة الشعب البريطانى وبامكانية اجراء تبدل سلمى وودى • ولذا فالمهاتما لم يشر الى البريطانيين « كأعداء » •

٦ - ان رئيس الوزراء نهرو فى اشارته الى مؤتمر باندونج التاريخى الآن قد استشهد بكلمات الرئيس سوكارنو الافتتاحى : « دعنا نتخلى عن المرارة حول الماضى ولكن دعنا نشخص أعيننا بقوة فى المستقبل » • وفى مناسبة أخرى قال رئيس وزرائنا « ان الهند قد اختبرت السراء والضراء خلال هذه العصور الالفية من التاريخ • لكنها ظلت طوال تاريخها المتغير ذاكرة رسالة السلام والتسامح • وفى زمننا أعلن المهاتما غاندى هذه الرسالة فقادنا الى الحرية بعمل سلمى وفعال على نطاق جماهيرى • اننا أحرزنا استقلالنا بواسطة ثورة غير دموية وفى أحوال من الكرامة والعزة لكل من أنفسنا وحكام بلادنا فى السابق » • وان سياسة الهند الخارجية تجد تعبيراً بليغاً فى كلمات رئيس وزرائنا حينما قال « اننا نؤمن بأن كل بلاد لها الحق لا فى الحرية وحسب بل انما لتقرر سياستها الخاصة ونهج حياتها • وهكذا فقط تستطيع الحرية الصحيحة أن تزدهر والشعب أن ينمو وفق عبقريته الخاصة • ولذا فاننا نؤمن بعدم الاعداء وبعدم تدخل بلاد فى شؤون بلاد أخرى وننمو التسامح بينها وبامكانية

التعايش السلمى • انا نعتقد بأن عن طريق تبادل الافكار والتجارة
والروابط الاخرى بين الامم ستتعلم الواحدة من الاخرى وستسود الثقة
بينها • ولذا فاننا نسعى للاحتفاظ بعلاقات ودية مع جميع البلدان ولو انا
لا نتفق معها فى سياساتها أو كيان حكومتها • وبواسطة هذه المعالجة نعتقد
بامكاننا لا خدمة بلادنا وحسب بل انما خدمة القضية الكبرى للسلام
والزمانة فى العالم » •

٧ - وبهذه الروح شدد رئيس وزرائنا فى مؤتمرى صندوق النقد
الدولى والبنك الدولى اللذين انعقدتا فى الهند هذه السنة على الحاجة
القطعية والفورية لسد الثغرة بين البلدان •

اتفاقية تجارية

بين الحكومة الهندية وحكومة الجمهورية العراقية

ان الحكومة الهندية وحكومة الجمهورية العراقية تحددوهما الرغبة في تنمية وتوسيع وتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين قررتا الدخول في الاتفاقية التالية :

المادة الاولى

تقام العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة •

المادة الثانية

يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بكافة القضايا الكمركية والضرائب وسائر التكاليف •

المادة الثالثة

تمنح كل حكومة تجارة بلد الحكومة الاخرى معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة لتجارة أى بلد ثالث •

المادة الرابعة

لا تسرى أحكام المادتين الثالثة والرابعة على منح أو استمرار أى من :-

(أ) الامتيازات الممنوحة أو التى ستمنح من قبل أى من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود •

(ب) الفوائد أو الحظوات أو الامتيازات أو الاعفاءات الممنوحة من قبل الهند الى أى بلد والقائمة بتاريخ هذه الاتفاقية أو تلك الممنوحة بدلا من الافضليات أو الامتيازات القائمة قبل ١٥ آب ١٩٤٧ •

(ج) الامتيازات والفوائد الخاصة الاخرى الممنوحة من قبل العراق أو التى قد يمنحها الى أى بلد عربى •

المادة الخامسة

يتخذ الفريقان المتعاقدان كافة التدابير المختصة لتنمية التجارة بين

البلدين بكل السبل الممكنة وخاصة فيما يتعلق بالسلع المذكورة في الجدولين (أ) و (ب) المرفقين بهذه الاتفاقية • وليس في هذه الاتفاقية ما يعتبر مانعا للتجارة بالسلع والبضائع غير المدرجة في الجدولين المذكورين •

المادة السادسة

يتعهد الفريقان المتعاقدان بمنح اجازات الاستيراد والتصدير بموجب قواعد وأنظمة الاستيراد والتصدير والتحويل الخارجي الخاصة بهما •

المادة السابعة

تدرس كل حكومة دراسة وافية المقترحات التي قد تتقدم بها الحكومة الاخرى من وقت لآخر بغية تطوير وتوسيع التجارة بين البلدين •

المادة الثامنة

تتمتع البواخر التجارية العائدة الى أى من الفريقين المتعاقدين مع حمولتها بمعاملة لا تقل حظوة بأى حال من الاحوال عن تلك الممنوحة الى البواخر العائدة الى أى بلد أجنبي آخر وذلك فيما يخص كافة الامور المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من الموانئ وتسهيلات وأجور التحميل والتفريغ والضرائب وسائر التسهيلات • الا أن أية امتيازات ممنوحة الى البواخر التي تعمل في التجارة الساحلية لاحد الفريقين لا تمنح بمقتضى هذه المادة الى الفريق الآخر •

المادة التاسعة

يوافق الفريقان المتعاقدان على منح التسهيلات المعقولة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى على أن تراعى في ذلك القوانين والانظمة الخاصة بهما •

المادة العاشرة

يوافق الفريقان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما عندما تظهر حاجة

لاجراء مثل هذه المشاورات وذلك فيما يتعلق بأية قضايا تنشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بتصدير أو استيراد السلع بمقتضاها *

المادة الحادية عشر

تنفذ هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق الأبرام وتبقى بعد ذلك نافذة المفعول لمدة سنتين ويجرى تمديدتها بالاتفاق المتبادل لمدة سنة واحدة أخرى على أن تراعى التعديلات التي يتم الاتفاق عليها *

حرر في بغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الاول ١٩٥٨ وذلك بنسختين أصليتين باللغات العربية والهندية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على السواء *

بالنيابة عن الحكومة الهندية بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
آى * اس * جوبرا ابراهيم كبة

الجدول (أ)

البضائع المعدة للتصدير من العراق الى الهند

١ - الحيوانات الحية

الخيول

البغال

٢ - الثنطن

٣ - التمسور

٤ - الحبوب الغذائية

الشعير

الدخن

الحمص

الرز

الحنطة

الحبوب الغذائية الاخرى بضمنها الفاصولية وغيرها

٥ - عقص

٦ - جلود مذبوغة وغير مذبوغة

الجدول (ب)

البضائع المعتادة للتصدير من الهند الى العراق

المسوجات : القطنية والصوفية مثل :

الاقمشة القطنية والصوفية وأقمشة قطنية خاصة لعمل الملابس
الهندية الرجالية والنسائية - الجوارب والملابس الداخلية والملابس المحاكاة
صوفية وقطنية ومن الحرير الصناعي •

أقمشة حريرية وأقمشة مصنوعة من الحرير الصناعي وأقمشة
مصنوعة من الريون - مصنوعات أخرى من القطن والصوف والحرير -
مصنوعات من الجوت •

الاغذية :

الشاي والتمهوة والتوابل بما فيها الفلفل والمواد الغذائية والزيتون
الغذائية •

المنتجات الزراعية :

زيوت مهدرجة أى « فاناسياتى » أو الدهن النباتى •
الزيوت النباتية والبذور الزيتية •
الزيوت الطيارة •

المنتجات الكيماوية والصابون :

المواد الكيماوية والمستحضرات الكيماوية
المواد الصيدلانية
العقاقير والادوية
نقثالين ومواد مضادة للجراثيم (انتيبايوتيكس)
الامصال ومواد اللقاح
مواد التواليت والعطور
الاصباغ والوارنش
السلع الهندسية :
مكائن الطباعة

محركات ديزل
مضخات تدار بواسطة محركات ديزل والموتورات الكهربائية
مكائن الخياطة
الدراجات الهوائية وأجزاءها
مكائن النسيج مثل مكائن الندف وأنوال الحياكة
أدوات المكائن
آلات يدوية وآلات صغيرة ومراكب نهريّة صغيرة ومكائن لعصر
قصب السكر
الرز والطحين ومكائن عصر الزيوت
المحاور الكروية (ball bearings)
آلات زراعية
سيارات وأجزائها
طائرات لتدريب الطيارين

سلع كهربائية :

لوازم وأدوات كهربائية مثل أنابيب تغليف الأسلاك الكهربائية
(Conduit Pipes) والأزرار الكهربائية والأجراس والهولدرات
(holders) آلات فتح التيار الكهربائي في الظروف غير الاعتيادية
(Cut Outs) وغيرها .
أقطاب كهربائية
مصابيح كهربائية اعتيادية وعلى شكل قضبان
مولدات كهربائية متنقلة وثابتة
أجهزة راديو
مراوح كهربائية وأجزائها
البطاريات (الجافة والسائلة)
مصابيح كهربائية يدوية
موتورات كهربائية

أجهزة تلفونات
صفائح وقضبان وأنابيب (Tubes) من المطاط الصلب
قابلوات وأسلاك

لوازم بيتية ولاغراض البناء :

أواني بما فيها اللوازم المصنوعة من الفولاذ التي لا تصدأ
أفران للطبخ وصوبات (Heaters) وأدوات كوى كهربائية وآلات
كهربائية لتحميم الخبز وأواني كهربائية لتسخين الماء (Kettles)
لوازم وأدوات بيتية كهربائية

قريميد للسطوح
مشمعات لفرش الارض (Linoleum)

سلع ومواد صحية
أنابيب ولوازم مصنوعة من الحديد المغلون
أغطية وألواح لفوهات أنابيب المجارى القدرة
فوانيس نفطية من نوع هاريكن
صوبات نفطية

مصابيح وهاجة تشتغل بضغط النفط (لو كسات)
خزانات حديدية وصناديق قوية ولوازم للغرف
أواني فخارية

سلع حديدية :

أقفال وأقفال صغيرة
أدوات المائدة
مسامير لولبية وصمولات وبراغى ومفاصل وغيرها
أثاث حديدية ولوازم المستشفيات
عدد علمية من كافة الانواع
مكائن للوزن
عدد جراحية وطبية

مصنوعات مطاطية :

تايرات وأنابيب (Tubes)

مصنوعات مطاطية أخرى

مصنوعات جلدية :

سلع مصنوعة من الجلد الاصطناعي

المصنوعات اليدوية ومنتجات الصناعة القروية

قرطاسية وورق

سلع متنوعة :

غزل ألياف جوز الهند ومنتجاته

مواد الصمغ واللبانة

صمغ الك (Lac) والك المستعمل في صنع الوارنيس

مادة مارابولم لللبانة وخلصات المارابولم لللبانة

سلع زجاجية بما فيها لوازم المائدة والقناني الزجاجية والاساور

الزجاجية

الكتب والمطبوعات

سلع رياضية

والسلع الاخرى التي تيسر للتصدير من وقت لآخر •

بيان رسمي

تم ظهر اليوم السابع عشر من شهر ايار ١٩٥٩ في ديوان وزارة الخارجية بين سيادة هاشم جواد وزير الخارجية وسيادة المستر اندرسن جوبرا السفير فوق العادة والمفوض للجمهورية الهندية في العراق تبادل وثائق ابرام الاتفاقية التجارية المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الهندية الموقع عليها في بغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الاول ١٩٥٨ وبذلك اصبحت الاتفاقية المذكورة نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

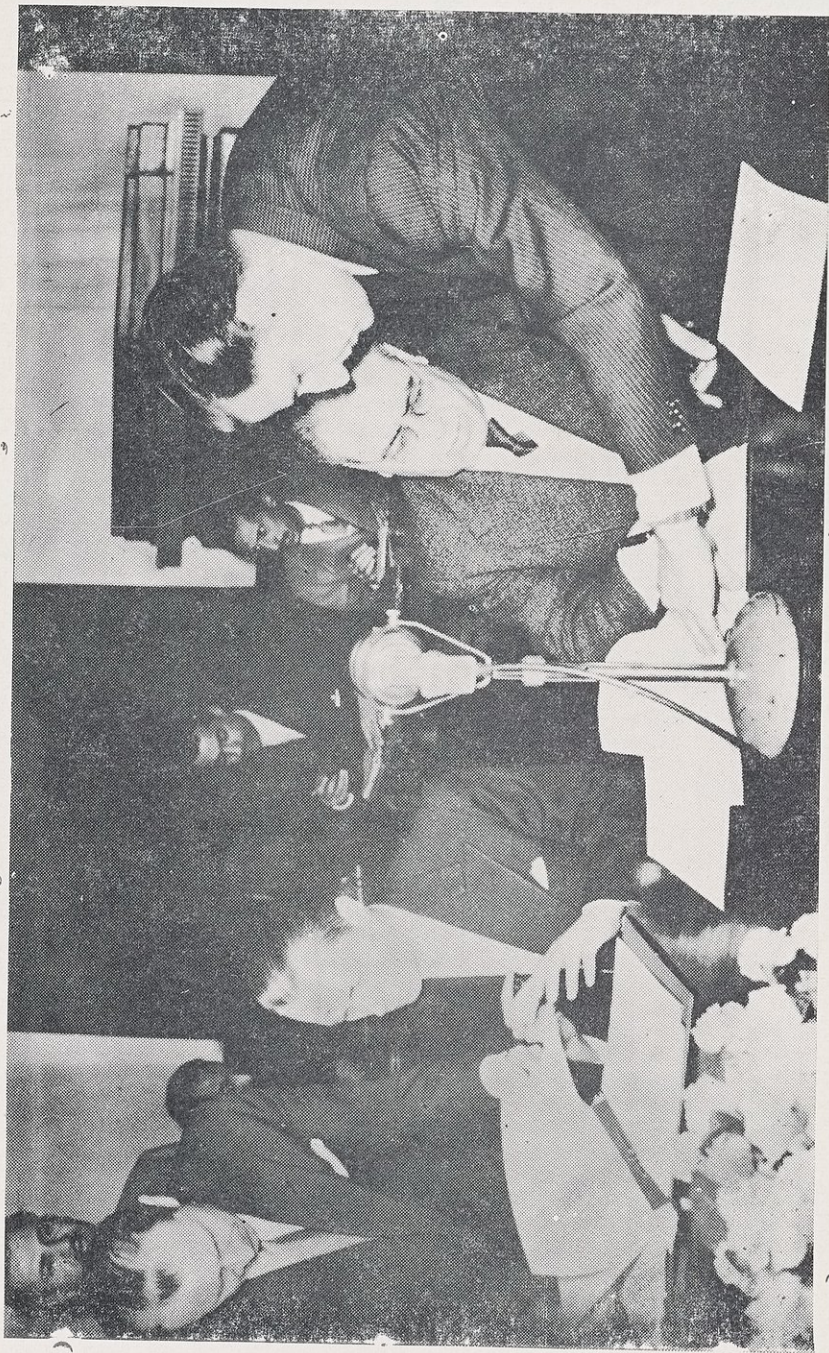
مدير التوجيه والاذاعة العام

اتفاقية التجارة والمدفوعات

واتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية



حفلة التوقيع على اتفاقية التجارة والدفعات والاتفاقية الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية •

كلمة سيادة وزير الاقتصاد السيد ابراهيم كبه

بمناسبة التوقيع على الاتفاقيتين الاقتصاديتين بين

الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية

سيدى نائب وزير التجارة الخارجية لجمهورية بولونية الشعبية المحترم
أيها السادة الافاضل

ان هاتين الاتفاقيتين الاقتصاديتين ، اتفاقية التجارة والمدفوعات واتفاقية التعاون العلمى والفنى اللتين أشرف بتوقيعهما بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية يكونان حلقة جديدة فى سلسلة الاتفاقيات التجارية التى سارعت بعقدها جمهوريتنا الحبيبة مع الدول الشقيقة والصديقة للمساهمة فى بناء اقتصادنا الوطنى ، اقتصاد التحرر والسلم وفك ارتباطه بتلك السلسلة الفولاذية من الارتباطات العسكرية والاقتصادية التى أحكم الاستعمار العالمى حلقاتها فى السنوات الاخيرة ليجعل منها طوقا حديديا يشد فيه على خناق الثورة الآسيوية الافريقية بوجه عام تلك الثورة التحررية الجبارة النابعة من أعماق الجماهير الشعبية الطامحة للحرية والسيادة والديمقراطية والرفاه والسائرة حتما نحو النصر الاكيد والفوز المبين بقوة عارمة لا تقاوم لانها تستمد جوهرها من منطق التاريخ وتقبس لهبها من قوانين المجتمع •

أيها السادة

لقد أنزلت ثورتنا التاريخية الخالدة بالسياسة الاستعمارية بالشرق الاوسط أكبر ضربة قاصمة تلققتها بعد الحرب العالمية الاخيرة فأحدثت تبديلا جذريا عميقا فى الوضع السياسى العام فى هذه المنطقة وقلبت الخطط الاستعمارية العدوانية رأسا على عقب وحولت العراق من قاعدة التآمر

والكيد والعدوان لقلعة حصينة من قلاع الحرية والسلام والكفاح ضد الاستعمار ومدت حركة التحرر العربى بزوح ثورية جديدة هائلة وأثارت أشد الرعب والفرع فى جميع الاوساط الاستعمارية والرجعية فى العالم •

أيها السادة

ان من طبيعة الاستعمار شأنه فى هذا شأن سائر الانظمة الاجتماعية السابقة يوم ان كانت تعالج سكرات الموت ، انه لا يستطيع أن يموت بسلام • انه يحس مصيره المحتوم فيدفعه ذلك فى الميدان السياسى لجرائم الفاشية والدكتاتورية والفتوح والحروب وترعب الحقيقة فيحاول طمس معالمها بنظريات تقوم على امتهان العقل والتشكيك فى قيمته كأداة للمعرفة ويجد المستقبل مظلماً أمامه فيوهم الناس بأن موته المحتم يعنى موت الحضارة ونهاية المدنية ويثمن من آلام الاحتضار فاذا بهذه الآلام الممضة تتحول لمفاهيم فلسفية واجتماعية تلوذ بالتشاؤم والاساطير والأوهام ويدرك ان عدوه الاول هى الجماهير الشعبية الواعية فيسلقها بالسنة الحداد ويحارب مثلها الديمقراطية الوطنية بالكذب والدس والتلفيق والاتهام بالدعوة للمبادئ الهدامة •

ولكن ماذا يريد الاستعمار وعميلته الرجعية من جمهوريتنا البطلة ايها السادة ؟

انه يريد تحويلها عن وجهتها الثورية التحررية ليعود الاستعمار بامتيازاته السياسية والاقتصادية والعسكرية • انه يريد تجريد ثورتنا من جوهرها الديمقراطي لتعود مجرد انقلاب عسكرى تافه يعود بلادنا عشرات السنين الى الوراء ، انه يريد تفكيك القوى الوطنية المتحدة المناضلة ليضرب بعضها ببعض الآخر فيحول بذلك ثورتنا الوطنية لحرب أهلية فظيعة لا تبقى ولا تذر • انه يريد عزل العراق عن حضيرة التضامن العربى لاعداد الذرائع لسلب البلدان العربية المتحررة جميعا من انتصاراتها ومكاسبها الرائعة • انه يريد الحيلولة دون التفاعل الحتمى الحى بين ثورتنا المظفرة

وسائر القوى الاجتماعية التاريخية الموجهة لمصائر البشرية اليوم ليحرم
روافدها الصغيرة من محيطها الانساني الهدار .

أيها السادة

هذه هي ارادة الاستعمار . ولكن ارادة الشعوب هي العليا . لقد
صمم شعبنا نهائيا على كسر النطاق الحديدي المضروب عليه وعلى سائر
الشعوب العربية ، وعلى توفير جميع الشروط السياسية والاقتصادية والفكرية
لتمكينه من اللحاق بقافلة الشعوب المتحررة العاملة في سبيل السلم والرفاهية
والاستقرار في العالم .

أيها السادة

ان في مقدمة هذه الشروط تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد ، لان
هذا الاستقلال هو جوهر الاستقلال السياسي ، وقد سارت جمهوريتنا حتى
الآن خطوات حاسمة نحو هذا الاستقلال ، وسوف تعلن في القريب عن
مشاريعها الانتاجية الكبرى ، لتسير سياستها التصنيعية جنبا لجنب مع سياستها
في الاصلاح الزراعي وسياساتها في التجارة الخارجية ، واضعة بذلك القاعدة
المادية المتينة لسائر البناء الاجتماعي والسياسي والفكري لغدنا المشرق
الجديد .

أيها السادة

في اطار هذه الصورة العامة السريعة يمكن تقويم هذه الاتفاقيات
التجارية التي يعقدها عراقنا الناهض مع سائر الدول الصديقة الاخرى ،
وليس هناك أدنى ريب في انها ستلعب دورها النسبي الهام في تعزيز علاقتنا
السياسية والاقتصادية والثقافية مع جميع الشعوب والدول الصديقة وفي
مقدمتها الشعب البولوني الباسل وجمهوريته الشعبية الديمقراطية .

والسلام عليكم

اتفاقية للتجارة والمدفوعات

بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بولونية الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بولونية الشعبية
رغبة منهما فى تنمية وتوسيع العلاقات التجارية بين البلدين اتفقا على ما يلى :

المادة الاولى

يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الآخر ، مع مراعاة الانظمة
المرعية ، اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة للسلع المنتجة فى بلديهما
وبصفة خاصة للسلع المبينة فى القائمتين (أ) و (ب) المرفقتين بهذه
الاتفاقية .

وليس فى هذه الاتفاقية ما يحول دون الاتجار بالبضائع والسلع غير
المبينة فى القائمتين المذكورتين .

المادة الثانية

يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة
وخاصة فيما يتعلق بالامور التالية :

(أ) الرسوم الكمركية وكافة تكاليف الاستيراد والتصدير والترانزيت
الاخري التى تستوفى عن السلع المصدرة من بلد أحد الفريقين
المتعاقدين الى بلد الفريق الآخر وبالعكس أو عن السلع التى تمر
بطريق الترانشيت عبر بلديهما .

(ب) الانظمة الكمركية والاجراءات الشكلية المتعلقة باستيراد السلع
وتصديرها ومرورها بالترانشيت وخزنها ونقلها من واسطة نقل الى
أخرى وذلك عندما يجرى استيرادها أو تصديرها أو نقلها بطريق
الترانشيب .

المادة الثالثة

- لا تسرى معاملة أكثر الامم حظوة على ما يلي :
- (أ) الامتيازات الكمركية الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل أحد الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود ♦
- (ب) الامتيازات والفوائد الخاصة التي سبق أن منحت أو التي قد تمنح من قبل العراق الى أى من البلدان العربية ♦
- (ج) الامتيازات أو الفوائد الخاصة التي سبق ان منحتها بولونية أو قد تمنحها الى أى من البلدان المجاورة ♦
- (د) الامتيازات الخاصة الناشئة عن اتحاد كمركى اشترك فيه أى من الفريقين المتعاقدين ♦

المادة الرابعة

- تجرى تسوية المدفوعات المتعلقة بكافة الصفقات التي أبرمت بين البلدين بالباون الاسترليني القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى يتفق عليها الفريقان المتعاقدان ♦
- يكون كل من الفريقين المتعاقدين ملزما بتحويل العملة المختصة بذلك من بلده الى بلد الفريق الآخر ♦

المادة الخامسة

- بغية مراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ولغرض توسيع العلاقات التجارية الدائمة بين البلدين تؤلف لجنة مختلطة لهذه الغاية ♦
- وتجتمع اللجنة المختلطة بناء على طلب أى من الفريقين المتعاقدين في وارشو وبغداد بالتناوب ♦

المادة السادسة

- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها وفقا للاجراءات الشكلية القانونية الاصولية وطبقا لتشريعات كلا البلدين وتكون

نافذة المفعول لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائيا من سنة الى أخرى ما لم يقدم
أى من الفريقين اشعارا تحريريا بانهاؤها وذلك قبل ثلاثة أشهر من انتهاء
العمل بها فى أية سنة ♦

عقدت الاتفاقية فى بغداد بتاريخ ١ كانون الثانى ١٩٥٩ ميلادية
وحررت بنسختين فى كل من اللغات العربية والبولونية والانكليزية ويعول
على النصوص الثلاثة على السواء ♦

بالنيابة عن حكومة الجمهورية
العراقية

ابراهيم كبه
وزير الاقتصاد

بالنيابة عن حكومة جمهورية
بولونية الشعبية

جانوش بوراكيفتش
نائب وزير التجارة الخارجية
لحكومة جمهورية بولونية الشعبية

القائمة (آ)

السلع المعدة للتصدير من قبل بولونيه الى العراق

١ - سلع الاستثمار والمواد الخام

(١) معامل كاملة

معامل السكر

مخازن تبريد ومعامل لصنع الثلج

سائيلوات للجبوب

معامل طحن الجبوب

أحواض للوقود السائل

أنابيب (Pipelines)

معامل الهياكل الفولاذية

أفران لصهر الحديد الخام

مصاهر الحديد الآهين

معامل الفولاذ (Steel rolling mills)

معامل قاطرات وعربات السكك الحديدية وورشات التصليح

أحواض بناء السفن البحرية والمراكب النهرية وورشات التصليح

معامل الزجاج

معامل لصنع الكونكريت الخفيف الوزن على شكل اسفنج والمستعمل

لاغراض البناء (Cellular Concrete plants)

معامل لحياكة ونسج الغزول القطنية

معامل حياكة ونسج غزول الصوف المندوف

جسور حديدية وجسور من الكونكريت المسلح

أسلاك تمد فوق الارض لايصال التيار الكهربائي ذى الفولتية

العالية ومحطات فرعية لتوزيع القوة الكهربائية
معامل لصناعة عدادات الكهرباء
معامل لصناعة المصابيح ذات النور الوهاج
معامل لصناعة الغره من العظام والجلود
معامل لصناعة التعدين والنسيج والاعذية وغيرها
ورشات للصناعات اليدوية

(٢) المكائن والمنتجات الصناعية

أدوات مكائن للنجارة ولصناعة المواد المعدنية
مكائن للنسيج
مكائن للبناء بما فيها خباطات الكونكريت والرافعات
مكائن تشييد الطرق
أجهزة لتوزيع التيار الكهربائي ذى الفولتية الواطئة والعالية
موتورات كهربائية ومعدات التشغيل
مضخات مائية
محركات ديزل ومعدات التشغيل
قاطرات وعربات السكك الحديدية
السيارات ما عدا سيارات الصالون
أدوات احتياطية للسيارات
تراكتورات ومكائن زراعية أخرى
طائرات وطائرات هليكوبتر وطائرات للتدريب
دراجات بخارية
تريلات (Trailers)
عدادات للمياه وعدادات للكهرباء وغيرها
ميكروسكوبات وأدوات مختبرية وطبية
مكائن الخياطة

مصايح غاز
معدات للقياس
مكائن للحييم
راديووات
أجهزة التلفون
أجهزة اطفاء الحريق وأجهزة الوقاية من الحريق
مواد عازلة
لمبات ومصايح كهربائية وبطاريات
أدوات للقطع ومنتجات الحدادة (Black tools) وأدوات للورشات

(٣) مواد أولية ومنتجات غير كاملة الصنع

الفحم
منتجات من الفولاذ
مواد كيمياوية عضوية وغير عضوية
أصباغ
خشب رقيق منشور وخشب صلب منشور
خشب معاكس وألواح البكس المصنوعة من الفاير لاغراض البناء
(Alpex)
خشب البلوط المستعمل لفرش الارض
فاير اصطناعى
مادة الكيزين التى تدخل فى صناعة الجبن (Casein)

٢ - سلع أخرى

أقمشة قطنية
أقمشة صوفية
أقمشة من الريون
أقمشة مخملية حريرية أو قطنية (Plushes)

خيوط من القطن وخيوط من الكتان
ملابس جاهزة ما عدا القمصان والخردوات
بطانيات قطنية
مواد صيدلانية
ديناميت وعتاد للصيد
زجاج للنوافذ والزجاج المصفح أثناء الصنع وزجاج للزينة ولاغراض
الانارة

سلع زجاجية للاغراض البيتية
مواد خزفية للمائدة
سلع مطلية مصنوعة من الحديد وغيره من المعادن
تايرات للسيارات والدراجات الهوائية
أحذية من المطاط وسلع أخرى مصنوعة من المطاط
السكر
النشاء والعصير والكلوكوز المصنوعة من البطاطا
البذور بما فيها بذور بنجر السكر وبذور البطاطا

القائمة (ب)

السلع المعنة للتصدير من قبل العراق الى بولونيه

التمور والدبس
الشعير
الجلود المدبوغة وغير المدبوغة
المصارين
البذور الزيتية
الزيوت النباتية الخام
الصوف
القطن
مختلف أنواع الشعر (شعر الماعز والوبر وغيرها) •

سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم
وزير الاقتصاد ورئيس الوفد العراقي

بالاشارة الى المباحثات التجارية بين الوفد التجارى الحكومى لجمهورية
بولونية الشعبية ووفد الجمهورية العراقية لى الشرف أن أبدى بأن الوفدين
اتفقا خلال المباحثات على أن لا تقل قيمة مشتريات بولونية من العراق عن
٢٥ ٪ من قيمة صادرات بولونية الى المستوردين الاهلين فى العراق .

ان الاتفاق الذى تم التوصل اليه أعلاه يشكل جزء لا يتجزأ من
اتفاقية التجارة والمدفوعات بين بلدينا .

أكون شاكرا لو أيدهم موافقة حكومتكم على الاتفاق الذى تم
التوصل اليه أعلاه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديرى واحترامى .

جانوش بورا كيفتش
نائب وزير التجارة الخارجية
ورئيس الوفد التجارى الحكومى لجمهورية
بولونية الشعبية

سيادة السيد جانوش بورا كيفتش المحترم
نائب وزير التجارة الخارجية ورئيس الوفد التجارى الحكومى
جمهورية بولونية الشعبية

أؤيد ببالغ السرور تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هـ ذا اليوم والذى جاء فيه ما يلى :

« بالاشارة الى المباحثات التجارية بين الوفد التجارى الحكومى لجمهورية بولونية الشعبية ووفد الجمهورية العراقية لى الشرف أن أبدى بأن الوفدين اتفقا خلال المباحثات على أن لا تقل قيمة مشتريات بولونية من العراق عن ٢٥ ٪ من قيمة صادرات بولونية الى المستوردين الاهليين فى العراق .

ان الاتفاق الذى تم التوصل اليه أعلاه يشكل جزء لا يتجزأ من اتفاقية التجارة والمدفوعات بين البلدين » .

لى الشرف أن أؤيد بأن الكتاب المذكور أعلاه يبين بصورة صحيحة الاتفاق الذى تم التوصل اليه بيننا .

وتقبلوا سيادتكم فائق التقدير والاحترام .

ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد
ورئيس الوفد العراقى

**سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم
وزير الاقتصاد ورئيس الوفد العراقي**

لى الشرف أن أحيطكم علما بأنه فى غضون مفاوضاتنا التى أسفرت
اليوم عن توقيع اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين جمهورية بولونية الشعبية
والجمهورية العراقية اتفق الفريقان على أن عبارة « البلدان المجاورة »
الواردة فى البند (ج) من المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة يقصد بها
ألبانية وبلغارية وجمهورية الصين الشعبية وجيكوسلوفاكية وجمهورية
المانية الديمقراطية وهنغارية ورومانية والاتحاد السوفياتى •

أكون شاكرا لو تفضل سيادتكم بتأييد كون الكتاب المذكور أعلاه
يمين بصورة صحيحة التفاهم الذى تم التوصل اليه بيننا •
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام •

**جانوش بورا كيفتش
نائب وزير التجارة الخارجية
ورئيس الوفد التجارى الحكومى لجمهورية
بولونية الشعبية**

سيادة السيد جانوش بورا كيفتش المحترم
نائب وزير التجارة الخارجية ورئيس الوفد التجارى الحكومى
جمهورية بولونية الشعبية

أؤيد بسرور بالغ تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذى جاء فيه ما يلى :

« لى الشرف أن أحيطكم علما بأنه فى غضون مفاوضاتنا التى أسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين جمهورية بولونية الشعبية والجمهورية العراقية اتفق الفريقان على أن عبارة « البلدان المجاورة » الواردة فى البند (ج) من المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة يقصد بها ألبانية وبلغارية وجمهورية الصين الشعبية وجيكوسلوفاكية وجمهورية المانية الديمقراطية وهنغارية ورومانية والاتحاد السوفياتى » .

لى الشرف أن أؤيد بأن الكتاب المذكور أعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذى تم التوصل اليه بيننا .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام .

ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد
ورئيس الوفد العراقى

**سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم
وزير الاقتصاد ورئيس الوفد العراقي**

بالاشارة الى مفاوضاتنا التي أسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين جمهورية بولونية الشعبية والجمهورية العراقية الى الشرف أن أؤيد بهذا انه - في نطاق الاتفاقية المذكورة وخلال مدة نفاذها - ستشتري بولونية بأسرع ما يمكن تحقيقه عمليا عشرة آلاف طن من الشعير وخمسمائة طن من التمور • وبهذه المناسبة أود أن أؤكد بأن فريقنا سيبدل ما يوسعه لزيادة الكميات المذكورة أعلاه •

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي •

**جانوش بورا كيفتش
نائب وزير التجارة الخارجية
ورئيس الوفد التجاري الحكومي لجمهورية
بولونية الشعبية**

اتفاقية

خاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والفني

بين حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة جمهورية بولونية الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بولونية الشعبية رغبة
منهما فى الدخول فى تعاون اقتصادى وعلمى وفنى وفى منح كل منهما
الآخرى المساعدات فى ميدان الاعمار الاقتصادى لبلديهما اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى

تقوم حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بولونية
الشعبية باتخاذ التدابير المناسبة من أجل تيسير تطوير التعاون الاقتصادى
والعلمى والفنى بين البلدين •

المادة الثانية

يجرى التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى على وجه الخصوص
بالوسائل التالية :

- أ - تبادل الوثائق العلمية والفنية وبراءات الاختراع •
- ب - ايفاد المشتغلين بالعلوم والاختصاصيين الفنيين وغيرهم بصفة مستشارين •
- ج - استخدام الاختصاصيين من الفريق الآخر فى مؤسسات ودوائر الدولة
وفى المعاهد وكليات الهندسة وفى المعامل والمشاريع •
- د - قبول المهندسين والفنيين وناظرى العمال الصناعيين فى المصانع
والمعامل لغرض تدريبهم بصورة عملية •
- هـ - تبادل الطلاب وتمنح لهم المخصصات والتسهيلات الاخرى خلال
مدة دراستهم •
- و - ارسال المكائن والاجهزة لاغراض المشاهدة والايضاح •

المادة الثالثة

يتم تنفيذ أحكام المادة الثانية على أسس عقود تبرم بين الهيئات والمؤسسات المخولة بذلك لكلا الفريقين •

المادة الرابعة

لا يجوز أن تنقل أو تعطى الوثائق الفنية والعلمية وبراءات الاختراع والأجهزة التي جرى تسليمها في نطاق العقود إلى غير المخولين من الأشخاص أو المؤسسات أو غير الفرقاء المتعاقدين بدون موافقة من قام بتجهيزها •

المادة الخامسة

- ١ - تجرى تسوية المدفوعات الناجمة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بالباون الاسترليني وذلك بموجب شروط يتفق عليها في العقود المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية • إن كلا من الفريقين المتعاقدين ملزم بأن يحول إلى الآخر المبالغ المستحقة •
- ٢ - في الحالات الاستثنائية وباتفاق الفريقين يجوز قبول المهندسين والفنيين وناظرى العمال الوارد ذكرهم في هذه الاتفاقية لغرض التدريب العملي من وقت لآخر بصورة مجانية •

المادة السادسة

بغية حل المشاكل الناجمة عن هذه الاتفاقية ولغرض مراقبة تنفيذها تؤلف لجنة دائمية مختلطة يقوم كل من الفريقين بتعيين ممثليه فيها • وتجتمع اللجنة الدائمة المختلطة بناء على طلب أى من الفريقين ويجوز لها أن تتخذ القرارات عن طريق المراسلة في الفترات الواقعة بين الجلسات التي تعقدها •

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها وفقا للإجراءات الشكلية القانونية الاصولية وطبقا لتشريعات كلا البلدين وتكون

نافذة المفعول لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائياً من سنة الى أخرى ما لم يقدم
أحد الفريقين المتعاقدين اشعاراً تحريراً بانتهاء ذلك قبل ثلاثة أشهر من
تاريخ انتهاء العمل بها في أية سنة •

عقدت هذه الاتفاقية في بغداد بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٥٩ وذلك
بنسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والبولونية والانكليزية • ويعول
على النصوص الثلاثة على السواء •

بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد

بالنيابة عن حكومة جمهورية
بولونية الشعبية
جانوش بورا كيفتش
نائب وزير التجارة الخارجية
حكومة جمهورية بولونية الشعبية

سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم

وزير الاقتصاد ورئيس الوفد العراقى

لى الشرف أن أحيطكم علما بأنه خلال مفاوضاتنا التى أسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية خاصة بالتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين جمهورية بولونية الشعبية والجمهورية العراقية تم الاتفاق على ما يلى :

آ - تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية فى المجالات والفروع التالية للاقتصاد الوطنى لكلا البلدين أى بما يلى :

١ - تدريب وتعليم الاختصاصيين والطلاب العراقيين فى بولونية وذلك على ما يلى :-

(أ) صناعة السكر

(ب) صناعة النسيج

(ج) صناعة مواد البناء

(د) زراعة بنجر السكر فى المعهد الزراعى

(هـ) تنظيم وإدارة الموانئ البولونية

(و) تخطيط وتشيد المصانع الجديدة

(ز) علم المساحة التطبيقية وطرق رسم الخرائط

(ح) التخطيط الاقتصادى

(ط) وفى المدارس العالية

٢ - استخدام الاختصاصيين البولونيين فى المعامل والمشاريع والمعاهد وكذلك فى مؤسسات ودوائر الدولة العراقية بناء على طلب الجانب العراقى •

٣ - البحوث العلمية وأعمال التحرى التى يقوم بها الاختصاصيون البولونيون فى الاراضى العراقية بناء على طلب الجانب العراقى •

ب - طبقا لاحكام المادة السادسة من الاتفاقية والمتعلقة بتعيين أعضاء اللجنة الدائمة المختلطة يوافق الفريقان المتعاقدان على أن يبلغ كل منهما

الآخر تحريريا وخلال شهر واحد بعد ابرام الاتفاقية بأسماء الاعضاء
الذين جرى تعيينهم ذاكرا الرئيس المقبل لمثليه فى اللجنة •

ج - تحدد اللجنة الدائمة المختلطة فى كل مرة عدد الاخصائين وتاريخ
وصولهم ومدة مكوثهم ونطاق عملهم •

ويكون للجنة الحق فى نطاق الصلاحيات المخولة الى أعضاء كل فريق
منها من قبل حكومته فى أن تتخذ قرارات جديدة أو تعدل أو تضيف الى
أو تلغى القرارات المتخذة سابقا •

أكون ممثنا جدا لسيادتكم لو تفضلتم بتأييد كون الكتاب المذكور
أعلاه يبين بصورة صحيحة الاتفاق الذى تم التوصل اليه بيننا •
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديرى واحترامى •

جانوش بورا كيفتش

نائب وزير التجارة الخارجية

**ورئيس الوفد التجارى الحكومى لجمهورية
بولونية الشعبية**

سيادة السيد جانوش بورا كيفتش المحترم
نائب وزير التجارة الخارجية ورئيس الوفد التجارى الحكومى
جمهورية بولونية الشعبية

أؤيد بالبالغ السرور تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذي جاء فيه ما يلى :-

« لى الشرف أن أحيطكم علما بأنه خلال مفاوضاتنا التى أسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية خاصة بالتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين جمهورية بولونية الشعبية والجمهورية العراقية تم الاتفاق على ما يلى :-

أ - تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية فى المجالات والفروع التالية للاقتصاد الوطنى لكلا البلدين أى بما يلى :-

١ - تدريب وتعليم الاختصاصيين والطلاب العراقيين فى بولونية وذلك على ما يلى :-

- (أ) صناعة السكر
- (ب) صناعة النسيج
- (ج) صناعة مواد البناء
- (د) زراعة بنجر السكر فى المعهد الزراعى
- (هـ) تنظيم وإدارة الموانئ البولونية
- (و) تخطيط وتشيد المصانع الجديدة
- (ز) علم المساحة التطبيقية وطرق رسم الخرائط
- (ح) التخطيط الاقتصادى
- (ط) فى المدارس العالية

٢ - استخدام الاختصاصيين البولونيين فى المعامل والمشاريع والمعاهد وكذلك فى مؤسسات ودوائر الدولة العراقية وذلك بناء على طلب الجانب العراقى •

٣ - البحوث العلمية وأعمال التجرى التى يقوم بها الاختصاصيون

البولونيون فى الاراضى العراقية بناء على طلب الجانب العراقى •

ب - طبقا لاحكام المادة السادسة من الاتفاقية والمتعلقة بتعيين اللجنة الدائمة المختلطة يوافق الفريقان المتعاقدان على أن يبلغ كل منهما الآخر تحريريا وخلال شهر واحد بعد ابرام الاتفاقية بأسماء الاعضاء الذين جرى تعيينهم ذاكر ا الرئيس المقبل لممثليه فى اللجنة •

ج - تحدد اللجنة الدائمة المختلطة فى كل مرة عدد الاختصاصيين وتاريخ وصولهم ومدة مكوثهم ونطاق عملهم •

ويكون للجنة الحق فى نطاق الصلاحيات المخولة الى أعضاء كل فريق منها من قبل حكومته فى أن تتخذ قرارات جديدة أو تعدل أو تضيف الى أو تلغى القرارات المتخذة سابقا •

لى الشرف أن أويد بأن الكتاب المذكور أعلاه يبين بصورة صحيحة الاتفاق الذى تم التوصل اليه بيننا •

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام •

ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد
ورئيس الوفد العراقى

الاتفاقية التجارية

واتفاقية المعونة الفنية والعلمية

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية



سيادة ابراهيم كبة وسيادة يون • فيدراشكو رئيس الوفد الاقتصادي جمهورية رومانيا الشعبية يتبادلان نسختي الاتفاقية التجارية والاتفاقية الخاصة بالعمونة الفنية والعلمية بين البلدين اثر التوقيع عليها في ١٩٥٨/١٢/٢٤

خطاب سيادة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد

في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية واتفاقية المعونة الفنية
مع جمهورية رومانيا الشعبية في يوم ١٩٥٨/١٢/٢٤
سيدي نائب وزير التجارة الخارجية لجمهورية رومانيا الشعبية المحترم
ايها السادة الكرام

في هذا الوقت الذي يتعرض فيه العراق لحملة استعمارية مسعورة
بسبب سياسته الوطنية العربية الديمقراطية السلمية المبينة على الدفاع عن
حرية شعبه ووطنه ، ورفع راية القومية المتحررة لاستكمال التحرر
والسيادة لجميع الشعوب العربية الشقيقة ، والسير قدما في سبيل تعزيز
وتعميم سياسته الديمقراطية الشعبية ودعم مبادئ باندونغ والسلام
العالمي ... في هذا الوقت بالذات يشرفني جدا أن أوقع بالنيابة عن حكومة
الجمهورية العراقية على اتفاقيتي التجارة والتعاون الفني والعلمي اللتين
تمخضت عنهما المفاوضات التجارية بهذه السرعة الرائعة بين هذه البلاد التي
قاسى أبناءها كما قاسى شعب رومانيا النيل من الظلم والاستبداد ومن
الاقطاع ومن الاحتكار ومن التسبب والاستهتار ومن الاستغلال والاستئثار
وكافحوا كفاحا عنيدا كما كافح أبناءه البواسل من أجل حياة سعيدة تعود
فيها موارد الشعب للشعب ونجحوا في توجيه ضربة قاصمة للاستعمار
وعملائه وصاروا في طريق انشاء مجتمع ديمقراطي سليم قائم على أساس
تحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة الملكية الفردية وتشجيع التثبث الخاص
وتعزيز الرأسمال الوطني وتطهير الاقتصاد الوطني من جميع شوائب
الاستغلال والتبعية الاستعمارية .

ومن الطبيعي ، أيها الضيوف الاعزاء ، أن نلتفت ونحن في عهدنا
الجديد الى الشعوب العربية الشقيقة أولا لتسير في طليعة أمتنا العربية
الواحدة ونرفع راية العروبة المتحررة شامخة خفاقة ونجعل من وحدة

الصف العربي المتحرر ومن التضامن الكامل مع شقيقتنا الكبرى الجمهورية العربية المتحدة حجر الزاوية فى سياستنا القومية ، كما انه من الطبيعى أيضا أن نلتفت بعد ذلك الى الشعوب والدول الصديقة بصرف النظر عن أنظمتها الاجتماعية والسياسية ، تلك التى تدرك معنا معنى الكفاح من أجل الحرية والنضال ضد الاستعمار والرجعية لكى نتعاون واياها فى بناء مستقبل سعيد للانسانية يسوده السلام والتعاون بين الامم على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة •

ان الشعب العراقى يقدر الخطوات العظيمة التى قطعها الشعب الرومانى منذ تحرره من نير الاستعمار الفاشى الغاشم بشأن تقديره لانجازات جميع الشعوب المتحررة الاخرى وهو واثق بأن هذه الانجازات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ستكون دائما مصدرا للتجارب الغنية التى تستفيد منها الانسانية جمعاء •

ايها السادة

أكرر ثانية باسمى وباسم أعضاء الوفد العراقى المفاوض ترحيبنا البالغ بكم واعتباطنا العظيم بنجاح مفاوضاتكم ، وآمل أن تسهم اتفاقيتنا اليوم فى تطوير العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين جمهوريتنا العزيزتين ، مما يعزز جبهة التحرر والتقدم والسلام فى العالم •

والسلام عليكم •

ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد
ورئيس الوفد العراقى

اتفاقية تجارية

بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية
تحدوهما الرغبة في تنمية وتوسيع وتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية
بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

تسعى الحكومتان لتنمية وتوسيع التجارة بين البلدين • وتهتم كل
حكومة تحدوها أحسن النوايا وكذلك روح التعاون التام اهتماما تاما
بالاقتراحات التي قد تتقدم بها الحكومة الاخرى بغية تطوير وتوسيع التجارة
بين البلدين •

المادة الثانية

يتعهد الفريقان المتعاقدان مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما
بمنح اجازات الاستيراد والتصدير للسلع المدرجة في الجدولين (أ) و(ب)
الملحقين بهذه الاتفاقية •
ولا تقل قيمة مشتريات رومانية من العراق عن ٢٥ ٪ من قيمة
صادرات رومانيا اليه •
وليس في هذه الاتفاقية ما يحول دون الاتجار بالسلع غير المبينة في
الجدولين المذكورين •

المادة الثالثة

يوافق الفريقان المتعاقدان على منح كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم
حظوة وخاصة فيما يتعلق بالامور التالية :-
(أ) الرسوم الكمركية وسائر التكاليف أيا كان نوعها المعمول بها في
بلد أى منهما وذلك فيما يتعلق باستيراد السلع وتصديرها وعبورها
(ترانزيت) •

(ب) الانظمة والاجراءات الكمركية الخاصة باستيراد السلع وتصديرها وعبرها وخزنها ونقلها من واسطة نقل الى أخرى ♦

المادة الرابعة

لا تسرى أحكام المادة الثالثة على منح أو استمرار أى من :-

- (أ) الامتيازات الممنوحة أو التى ستمنح من قبل أى من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود ♦
- (ب) الامتيازات الخاصة الناشئة عن اتحاد كمركى يدخل فيه أى من الفريقين المتعاقدين ♦
- (ج) الامتيازات أو الفوائد الخاصة التى منحتها أو قد تمنحها جمهورية رومانية الشعبية الى أى بلد متاخم ♦
- (د) الامتيازات أو الفوائد التى منحتها أو قد تمنحها الجمهورية العراقية الى أية دولة عربية ♦

المادة الخامسة

بغية تنمية تصدير السلع العراقية المنشأ اتفق الفريقان المتعاقدان على انه يجوز أن يعاد تصدير السلع المشتراة فى الجمهورية العراقية من قبل منظمات التجارة الخارجية الرومانية الى البلدان الاخرى وذلك بعد استحصال الموافقة المسبقة للفريق العراقى ♦

المادة السادسة

تدرس الحكومتان وتبت بكل حسن نية بشأن المقترحات التى ترغب أية منهما بتقديمها الى الاخرى للنظر فيها وذلك لغرض عقد صفقات متعددة الاطراف

المادة السابعة

تتمتع السفن التجارية العائدة الى أى من الفريقين المتعاقدين مع حمولتها بمعاملة أكثر الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بكافة الامور الخاصة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية وكذلك فيما

يخص الاستفادة من الموانئ وتسهيلات ورسم الشحن والتفريغ
والضرائب والتسهيلات الأخرى ♦

المادة الثامنة

ان حكومة جمهورية رومانية الشعبية على استعداد لتقديم المعونة
الفنية الى حكومة الجمهورية العراقية وذلك فيما يخص المعدات والاجهزة
التي قد تسلم على أساس التفاهم المتبادل الذي يتم التوصل اليه ♦

المادة التاسعة

تتم تسوية كافة المدفوعات الناجمة عن هذه الاتفاقية بالباون الاسترليني
القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى يتفق عليها الطرفان ♦
وتجرى تسوية المدفوعات في جمهورية رومانيا الشعبية بواسطة بنك
الدولة لجمهورية رومانية الشعبية كما تجرى تسوية المدفوعات في الجمهورية
العراقية بواسطة البنوك المخولة من قبل الحكومة العراقية بتعاطي التحويل
الخارجي ♦

المادة العاشرة

تتم ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية تسوية ، أى عقد تجارى أبرم خلال
مدة سريان الاتفاقية والذي لم ينفذ كليا أو جزئيا بتاريخ انتهاء العمل بها ♦

المادة الحادية عشرة

بغية تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية يوافق الفريقان المتعاقدان على التشاور
فيما بينهما بشأن المسائل التي تنشأ عن أو تخص التجارة بين البلدين ♦
ولتحقيق هذه الغاية تؤلف لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب أى من
الفريقين المتعاقدين في موعد يتفق عليه لا يتأخر عن (٤٥) يوما من تاريخ
الطلب المقدم بهذا الشأن ♦

المادة الثانية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق
الابرام وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائيا من سنة الى
أخرى ما لم يقدم أحد الفريقين اشعارا تحريريا بانهاؤها وذلك قبل ستين

يوما من تاريخ انتهاء العمل بها فى أية سنة •

حرر بغداد بتاريخ ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٥٨ ميلادية وذلك

بمستخين أصليتين باللغات العربية والرومانية والانكليزية ويعول على
النصوص الثلاثة على السواء •

بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية	بالنيابة عن حكومة جمهورية
ابراهيم كبة	رومانية الشعبية
وزير الاقتصاد	يون فيلدراشكو
	نائب وزير التجارة الرومانية



الجدول (أ)

السلع المعدة للتصدير من رومانية الى العراق

- ١ - أجهزة الحفر ومعدات حقول النفط •
- ٢ - تراكتورات ومكائن زراعية •
- ٣ - محركات شبه ديزل •
- ٤ - لوريات وتريلات (Trailers)
- ٥ - طائرات صغيرة للأغراض الصحية •
- ٦ - معدات كهربائية - فنية
- ٧ - أدوات المكائن
- ٨ - مكائن لتكسير الحجر
- ٩ - رولات للطرق (Road Rollers)
- ١٠ - لوازم بيتية
- ١١ - أنابيب مصنوعة من الآهين تدفن تحت الارض
- ١٢ - أجهزة مصنوعة من الآهين تستعمل لأغراض التدفئة في
البنائيات •
- ١٣ - أجهزة اللحيم وأجهزة تخفيف الضغط للاوكسجين
- ١٤ - معدات للعرض (بروجيكترات)
- ١٥ - قاطرات
- ١٦ - عربات الحمل
- ١٧ - بواخر
- ١٨ - مكائن لصناعة الغذاء
- ١٩ - معامل تبريد
- ٢٠ - معامل لصناعة الثلج
- ٢١ - معامل سممت
- ٢٢ - خشب رقيق منشور

- ٢٣ - خشب الزان المنشور
- ٢٤ - فحم الخشب
- ٢٥ - ورق الصحف وورق السكاير
- ٢٦ - دهن البريك والكريز
- ٢٧ - البارافين
- ٢٨ - معاجين غذائية
- ٢٩ - مواد صيدلانية
- ٣٠ - عقاير وادوية
- ٣١ - اكسيد الرصاص الاحمر
- ٣٢ - او كسيد الخارصين
- ٣٣ - أصباغ نايتروجينية
- ٣٤ - مواد مخففة لاصباغ النيتروجين
- ٣٥ - مواد طينية للقصر •
- ٣٦ - سلفات الصوديوم •
- ٣٧ - زيت خروج صيدلانى •
- ٣٨ - زيت طبى ابيض •
- ٣٩ - مواد شمعية تدخل فى صناعة الادوية •
- ٤٠ - صودا كاوية •
- ٤١ - صودا آش
- ٤٢ - بيكاربونات الصوديوم
- ٤٣ - اصباغ (مباشرة وحامضية وقاعدية)
- ٤٤ - نوع خاص من الفلفل الاحمر (Paprika)
- ٤٥ - بذور نباتية تستعمل لايجاد نكهة فى الطعام
- ٤٦ - اعشاب طبية
- ٤٧ - لوازم يدوية
- ٤٨ - كتب وصحف ورقوق سينمائية مصورة •

٤٩ - قماش جوخ مصنوع من الصوف لعمل القبعات

٥٠ - زجاج الشبايك

٥١ - طباقات نفطية *

٥٢ - فوانيس لا تتأثر بتيار الهواء

٥٣ - فرش وفرش للصباغة

٥٤ - مادة عازلة للحرارة (Mineral Felt)

٥٥ - منسوجات قطنية غير مطبوعة

٥٦ - سلع زجاجية

٥٧ - بدلات كاملة للعمال

٥٨ - سممت ابيض وملون

الجدول (ب)

السلع العراقية المعدة للتصدير من العراق الى رومانية

١ - التمور

٢ - الشعير

٣ - الجلود الخام والمدبوغة

٤ - المصارين

٥ - البذور الزيتية (زيوت نباتية خام)

٦ - الصوف

٧ - القطن

٨ - الشعر على اختلاف انواعه

اتفاقية

خاصة بالمعونة الفنية والعلمية

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية رومانية الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية رومانية الشعبية
بغية تنمية التعاون الفنى والعلمى وتعزيز العلاقات الودية بين شعبي البلدين،
اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى

تسعى حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية رومانية الشعبية
لتحقيق تعاون فنى وعلمى فى كافة قطاعات اقتصادهما الوطنى مع المراعاة
التامة للقوانين المعمول بها فى بلد كل من الفريقين المتعاقدين والتزاماتهما
القانونية الدولية •

المادة الثانية

يتحقق التعاون الفنى والعلمى بين الفريقين المتعاقدين بواسطة عقود
محدودة تبرم بين المنظمات الاقتصادية والمؤسسات ذات العلاقة فى كلا
البلدين •

وتجرى تسوية النفقات التى تكون فى ذمة أى من الفريقين المتعاقدين
بموجب عقود خاصة بكل حالة •

المادة الثالثة

استنادا الى احتياجات أى من الفريقين المتعاقدين قد يتخذ التعاون الفنى
والعلمى الاشكال التالية :

(أ) اعطاء الوثائق الفنية وما شابهها من المواد مع أحدث التغييرات التى
جرت عليها •

(ب) ايفاد الاختصاصيين لتقديم المعونة الفنية والقيام بالمشاريع وتقديم الخبرة •

(ج) اجراء التبادل بشأن اعداد الاختصاصيين الشباب وايفاد الاختصاصيين لغرض اكمال تخصصهم بالدراسة العملية والنظرية وتعلم الانجازات الفنية والعلمية عن طريق الزيارات والمؤتمرات والوسائل الاخرى التى تتقرر باتفاق الطرفين •

(د) تبادل المواد بشأن الابحاث العلمية والمؤلفات الفنية •

(هـ) سائر اشكال التعاون الفنى والعلمى الذى يتفق عليه الفريقان •

المادة الرابعة

لا يجوز اىصال أو إعطاء الوثائق الفنية والعلمية التى يجرى تسلمها بمقتضى هذه الاتفاقية الى فريق ثالث بدون استحصال موافقة تحريرية مسبقة من الفريق الذى قام بتجهيزها •

ويجوز أن تصدر الى دولة أخرى المنتجات التى تصنع استنادا الى الوثائق الفنية المجهزة الى أحد الفريقين المتعاقدين من الفريق المتعاقد الآخر وذلك عندما يكون تصديرها غير مقيد على وجه التخصيص فى العقد الخاص المتعلق بتجهيز واستعمال الوثائق الفنية •

المادة الخامسة

تمنح الحكومتان الخبراء والفنيين والعمال الموفدين بموجب هذه الاتفاقية الحماية اللازمة فيما يخص أشخاصهم وحاجياتهم •

على الخبراء والفنيين والعمال الرومانيين الموفدين الى العراق مراعاة القوانين والانظمة المرعية فى العراق بدقة •

على الخبراء والفنيين والعمال العراقيين الموفدين الى جمهورية رومانية الشعبية مراعاة القوانين والانظمة المرعية فى جمهورية رومانية الشعبية بدقة •

المادة السادسة

تجرى تسوية المدفوعات الناشئة عن تنفيذ التعاون الفني والعلمي الذي يقرره الفريقان المتعاقدان بالباون الاسترليني القابل للتحويل ♦

المادة السابعة

بغية اعداد واقتراح التدابير اللازمة لتحقيق التعاون العلمي والفني تؤلف لجنة رومانية - عراقية مختلطة لهذا الغرض ♦

وتكون اللجنة الرومانية - العراقية المختلطة مؤلفة من ثلاثة اعضاء وسكرتير يمثلون الفريق الروماني وتعينهم حكومة جمهورية رومانية الشعبية وكذلك من ثلاثة اعضاء وسكرتير يمثلون الفريق العراقي وتعينهم حكومة الجمهورية العراقية ♦

تعمل اللجنة وفقا لنظام تعدد بنفسها ويصبح نافذ المفعول حالما تصادق عليه الحكومتان ♦

وتجتمع اللجنة المختلطة في الغالب مرة واحدة في السنة وتعقد اجتماعاتها بالتناوب في جمهورية رومانية الشعبية وفي الجمهورية العراقية ♦ وتعرض توصيات اللجنة المختلطة على السلطات المختصة في البلدين لاستحصال الموافقة عليها ♦

المادة الثامنة

تدخل هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ حالما تصادق الحكومتان عليها وتكون نافذة المفعول لمدة خمس سنوات ♦ وتتجدد تلقائيا لمدة الخمس السنوات اللاحقة اذا لم ينهها أى من الفريقين المتعاقدين خلال سنة واحدة قبل تاريخ انتهاء العمل بها ♦

ويجوز للفريقين المتعاقدين انهاءها خلال فترة الخمس سنوات مع مراعاة شرط اعطاء اشعار لانهاؤها قبل سنة واحدة ♦

وفي حالة انتهاء الاتفاقية فان العقود المبرمة بموجب المادة الثانية منها تجرى تسويتها طبقا لاحكامها بغض النظر عن الانهاء ♦

حرر بنسختين وتم التوقيع عليها في بغداد بتاريخ ٢٤ كانون الاول
سنة ١٩٥٨ ميلادية وذلك باللغات العربية والرومانية والانكليزية ، ويعول
على كافة النصوص على السواء ♦

بالنيابة عن حكومة جمهورية	بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
رومانيا الشعبية	ابراهيم كبة
يون فيدراشكو	وزير الاقتصاد
نائب وزير التجارة الرومانية	

الى سيادة وزير الاقتصاد

استنادا الى المباحثات التي جرت واسفرت عن عقد وتوقيع اتفاقية تجارية بتاريخ اليوم بين جمهورية رومانية الشعبية والجمهورية العراقية لي الشرف ان اطلب اليكم بان تؤيدوا لنا موافقة حكومة الجمهورية العراقية على تأسيس وكالة تجارية من قبل حكومة جمهورية رومانية الشعبية يكون مقرها بغداد وهدفها تنمية ورعاية العلاقات التجارية بين البلدين •

وقد جرى الاتفاق على ان تتمتع الوكالة التجارية وموظفوها بالحقوق والامتيازات الممنوحة عادة للممثلات الدبلوماسية واعضاءها ضمن نطاق واجبات الوكالة وموظفيها •

كما وجرى الاتفاق على أن تكون المشاكل المتنازع عليها قانونا المتعلقة بالصفقات التجارية التي تبرم في أراضي الجمهورية العراقية من قبل الوكالة التجارية لجمهورية رومانية الشعبية وباسمها خاضعة لاختصاص المحاكم العراقية ما لم يشترط على خلافه في كل عقد على حده وان التنفيذ الاجرائي للاحكام النهائية للمحاكم بشأن هذه المشاكل المتنازع عليها ينصب فقط على سلع وديون وسائر الموجودات العائدة للوكالة التجارية والتي تتعلق مباشرة بالصفقات التجارية المعقودة من قبلها •

وفي الوقت نفسه يجب ان يلاحظ ان الوكالة التجارية سوف لا تكون مسؤولة عن أية صفقات تجارية تعقد مباشرة من قبل المؤسسات التجارية الرومانية او التي تعقد من قبل اعضاء الوكالة التجارية باسم هذه المؤسسات التي تكون هي المسؤولة مباشرة وفقا لقواعد القانون الدولي الخاص •

وتفضلوا يا سيادة الوزير بقبول فائق احترامى وتقديرى •

المخلص

ايون فدراشكو

نائب وزير التجارة حكومة جمهورية
رومانية الشعبية

سيادة نائب وزير التجارة حكومة جمهورية رومانية الشعبية

أؤيد بسرور بالغ تسلم كتابكم المؤرخ فى ٢٤-١٢-١٩٥٨ والذى كانت محتوياته كما يلى :

« استنادا الى المباحثات التى جرت واسفرت عن عقد وتوقيع اتفاقية تجارية بتاريخ اليوم بين جمهورية رومانية الشعبية والجمهورية العراقية لي الشرف ان اطلب اليكم بأن تؤيدوا لنا موافقة حكومة الجمهورية العراقية على تأسيس وكالة تجارية من قبل حكومة جمهورية رومانية الشعبية يكون مقرها بغداد وهدفها تنمية ورعاية العلاقات التجارية بين البلدين •

وقد جرى الاتفاق على ان تتمتع الوكالة التجارية وموظفوها بالحقوق والامتيازات الممنوحة عادة للممثلات الدبلوماسية وأعضائها ضمن نطاق واجبات الوكالة وموظفيها •

كما وجرى الاتفاق على ان تكون المشاكل المتنازع عليها قانونا المتعلقة بالصفقات التجارية التى تبرم فى اراضى الجمهورية العراقية من قبل الوكالة التجارية لجمهورية رومانية الشعبية وباسمها خاضعة لاختصاص المحاكم العراقية ما لم يشترط على خلافه فى كل عقد على حده وان التنفيذ الاجرائى للاحكام النهائية للمحاكم بشأن هذه المشاكل المتنازع عليها ينصب فقط على سلع وديون وسائر الموجودات العائدة للوكالة التجارية والتى تتعلق مباشرة بالصفقات التجارية المعقودة من قبلها •

وفى الوقت نفسه يجب ان يلاحظ ان الوكالة التجارية سوف لا تكون مسؤولة عن اية صفقات تجارية تعقد مباشرة من قبل المؤسسات التجارية الرومانية او التى تعقد من قبل اعضاء الوكالة التجارية باسم هذه المؤسسات التى تكون هى المسؤولة مباشرة وفقا لقواعد القانون الدولى الخاص • «
ولي الشرف أن أبلغكم بموافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور •
وتفضلوا يا سيادة نائب الوزير بقبول فائق احترامى وتقديرى •

المخلص

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

خطاب سيادة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد

بمناسبة افتتاح المفاوضات التجارية

مع جمهورية الصين الشعبية

سيدي نائب وزير التجارة لجمهورية الصين الشعبية المحترم

ايها السادة

ما أسعد هذه اللحظات التي أشرف فيها بافتتاح هذه المفاوضات التجارية بين جمهوريتنا العراقية الفتية وجمهورية الصين الشعبية العظيمة قلعة الحرية والديمقراطية في القارة الآسيوية ، ومهد الحضارات والمدنيات العريقة ، وبؤرة الإشعاع الفكري والروحي في عالمنا المعاصر ، والحصن الحصين لمبادئ باندونغ والسلام العالمي .

ايها السادة

ان تاريخ الاستعمار العالمي في بلادنا ، نحن الشعوب الآسيوية والافريقية ، تأريخ دام اجرامى يشيب لهوله الولدان : لقد كانت لهذه الشعوب اقتصادياتها الخاصة فدكها الاستعمار دكا وربطها بعجلته الساحقة الماحقة ، لقد كانت لها ثقافاتنا القومية المزدهرة ولغاتها الوطنية وآدابها وفنونها فشن الاستعمار عليها حملات شعواء بقصد تحطيمها وتفتيتها واذايتها في بودقة الخاصة ، لقد كانت لها أنظمتها الاجتماعية والسياسية التي تحقق لها الكثير من الاستقرار والحكم الذاتي فقلبها الاستعمار رأسا على عقب واقام بدلها أنظمة متفسخة متهزأة قائمة على الاقطاع والاستغلال والاستبداد والفساد ، لقد كان لها قيمها الاجتماعية والحضارية فاقتلعها الاستعمار من جذورها وصهرها في القيمة الاخلاقية الوحيدة التي يعترف بها وهي قيمة الاستئثار والاستغلال .

والواقع ان النظام الاستعماري أصبح العنصر المخرب الهدام البربري

في عالمنا المعاصر ، العنصر الذى لا يتورع عن اسناد جميع النظم الرجعية وقيادة جميع الفئات الخائنة والعميلة والانتهازية ، وابتدال وتشويه جميع القيم الفكرية والمفاهيم السياسية والاقتصادية ، بل حتى تسخير العلم والفن لاغراض التخريب الذرى وابادة البشر بمجموعه •

على ان هذا النظام الوحشى الظالم ، ايها السادة - يلفظ انفاسه الاخيرة الآن • ان الحركات الثورية فى آسيا وافريقيا آخذة فى تبديل خريطة العالم الاستراتيجية والسياسية بسرعة مدهشة، ولا شك أن ثورتكم الشعبية العظيمة- ايها الضيوف الاعزاء - هى اكبر حدث بعد الحرب العالمية الاخيرة غير وسيغير مجرى التاريخ ، واكبر ضربة قاصمة وجهت للاستعمار العالمى فى الشرق والغرب ، وما الثورات التحررية المتعاقبة في عالمنا الفسيح الا أجزاء من هذه الثورة العالمية الكبرى ضد الاستعمار ، وما على كل انسان شريف فى هذا العصر الذى غدت فيه مسألة تصفية النظام الاستعمارى اخطر واهم ضرورات الساعة الا ان يدرك تمام الادراك مسؤولياته العظمى فيساعد بكل امكانياته هذا النظام المتهرىء على الموت •

ايها السادة

من هذا المبدأ الاساسى ، مبدأ مناهضة الاستعمار ، تنطلق جميع مبادئنا السياسية والاقتصادية وهى مبادئ تتفق تمام الاتفاق مع سياستكم فى العلاقات الدولية •

انا نؤمن بسياسة العروبة المتحررة لاننا جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، ولان وطننا جزء من هذا العالم العربى الكبير الذى استأنف سيره الآن نحو التحرر والنهضة والتقدم والديمقراطية ، فخاض ولا يزال يخوض كفاحا بطوليا فى سبيل بقاءه وصيانته وجوده وحرته وسعادته ، كفاحا موجها ضد الاستعمار ذا مضمون ثورى لا مشابه فيه يساهم مساهمة أكيدة فى كفاح جميع الشعوب ضد الحرب والاستعباد • واذا كانت هذه هى سياستنا العربية المتحررة فلن نفلح محاولات الاستعمار المجنونة المسعورة لتفريق الصف العربى الواحد، او احداث ثغرة واحدة بين جمهوريتنا الفتية والجمهورية العربية المتحدة

لأنهما مظهران متلازمان رائعان للقومية العربية المتحررة •
اننا نؤمن بمبدأ الديمقراطية الموجهة القائمة على منح الحريات الكاملة
للقوى الوطنية على اختلاف قومياتها واتجاهاتها والوقوف بالمرصاد لاعداء
الشعب واعداء الثورة واعداء الجمهورية •

اننا نؤمن باتباع سياسة خارجية وطنية : سياسة حرة من كل ضغط
وتدخل اجنبيين ، سياسة تشجب الكتل والاحلاف العدوانية ، سياسة قائمة
على التعاون مع جميع الدول على قدم المساواة وخاصة في المبادئ الاقتصادية
والثقافية ، سياسة تسير في طريق التعايش السلمى الفعال ، وبالاختصار
سياسة تستوحى مبادئها من القرارات التاريخية العظيمة لمؤتمر باندونغ •

اننا نؤمن بضرورة اقامة أحسن العلاقات مع جميع الدول الصديقة على
اختلاف انظمتها الاجتماعية والسياسية شرقية كانت أم غربية بشرط الابتعاد
عن نطاق الكتل والاحلاف العسكرية ، وعدم التدخل في شؤوننا الداخلية
ونحن مستعدون لاستقبال المساعدات الاقتصادية أو الفنية من جميع الجهات ،
بشرط ان يتم استغلالها واستثمارها من قبل دولتنا وتحت اشرافها وفي الميادين
الحיוية التى تفتقر اليها ، وليس لمجرد اعتصار ثرواتنا وتهريبها خارج البلاد •
تعزيز الوحدة العراقية القائمة على تآخي القوميتين العربية والكردية •
الايان بالعروبة المتحررة والعمل جنبا واحدا مع الجمهورية العربية
المتحدة •

الايان بالديمقراطية الموجهة •

الايان بمبادئ باندونغ والسلام العالمى •

التضامن مع جميع الدول الصديقة •

هذه هى مبادئنا الجوهرية واهداف جمهوريتنا الفتية اعلانها منذ اللحظة
الاولى لمولد عراقنا الجديد ، وسوف نعمل فى سبيل تعزيزها وتطبيقها رغم
انف الاستعمار وأذنايه ، بالتعاون مع جميع الدول العربية الشقيقة والدول
الاخرى الصديقة • ولا شك ان هذه المفاوضات التى أشرف بافتتاحها اليوم

بين جمهوريتنا الناشئة وجمهوريتكم الكبرى ، أيها السادة ، سوف تضع لجنة
أخرى في صرح التعاون السياسي الاقتصادي بين بلدينا ، وسوف تساهم لحد
كبير في تعزيز اهدافنا المشتركة ومثلنا العليا ، مثل الرخاء والرفاه والتقدم
والسلام •

والسلام عليكم

وزير اقتصاد

ابراهيم كبة

١٩٥٨-١٢-١٧

خطاب سيادة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية مع جمهورية الصين الشعبية

سيلى رئيس الوفد الصينى المحترم

ايها السادة الكرام

يسعدنى جدا أن أؤف لابناء الشعب العراقى الكريم هذه الاتفاقية الجديدة التى اتشرف بالتوقيع عليها نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية ،
ثمرة يانعة أخرى من ثمرات سياستنا الاقتصادية التحررية ، سياسة السلم
والصداقة مع جميع الشعوب ، سياسة المساواة والتكافؤ فى التعامل التجارى
بين الدول ، سياسة العمل الدائب المشترك للقضاء على الاسباب الحقيقية
للتخلف الاقتصادى والاجتماعى واخيرا سياسة الشعور الكلى بالمسؤولية
التاريخية الكبرى الملقاة على عاتق شعبنا العظيمين ، للنضال فى جبهة واحدة
مع سائر الشعوب الاسيوية الافريقية ، ومع سائر قوى الخير والحق والتقدم
فى العالم ، لانجاز أجل وأسمى رسالة اقفاها التاريخ على عاتق الانسان
المعاصر ، الا وهى تصفية النظام الاستعمارى العالمى وانقاذ البشرية من
شروده وآفاته .

ايها الاخوان

ان الاتفاقية التى تشرفت بتوقيعها الآن بما حوته من المبادئ الاقتصادية
السليمة وخاصة مبدأ التكافؤ المطلق بين قيم الصادرات والواردات ، لهى
نموذج حى كما يجب ان يكون عليه التعاون الاقتصادى والتعامل التجارى
خالصا لوجه الشعوب ، حرا من أية شائبة ، منزها عن كل غرض
وهوى . ولست أشك فى ان هذه الاتفاقية سوف تخطو ببلادنا خطوة حاسمة
كبرى نحو التحرر الاقتصادى من التبعية التجارية والذيلية الاقتصادية فاتحة
ابواب المستقبل الاقتصادى الزاهر على مصراعيه لشعبنا الحر الابى .

اتفاقية التجارة والمدفوعات

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية



سيادة لو شو شان نائب وزير التجارة جمهورية الصين الشعبية وسيادة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد في الجمهورية
المرايية في حفلة التوقيع على اتفاقية التجارة والمدفوعات بين البلدين في ١٩٥٩/١١/٣

ايها السادة

لا يسعنى فى الختام الا ان اُتقدم للوفدين المفاوضين باجزل الشكر على الجهود الصادقة التى بذلها لانتجاح المفاوضات بهذه السرعة الخاطفة ، وان أُعنتم هذه الفرصة السعيدة لابعث بتحيات الشعب العراقى الكريم للشعب الصينى العظيم ، خالق الحضارات ، وسليل المدنات ، والقائم اليوم تحت سمع الانسانية وبصرها باكبر تجربة اجتماعية تاريخية ، لبناء عالم الغد المشرق ، حيث يهزم النور جحافل الظلام ، وتتبصر قوى الخير على قوى الشر ، ويحق الحق ويزهق الباطل ، ان الباطل كان زهوقا .

والسلام عليكم .

بيان مشترك

حول المفاوضات التجارية

بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية العراقية

وصل بغداد في السابع عشر من شهر كانون الاول ١٩٥٨ وفد تجارى حكومى من جمهورية الصين الشعبية لغرض اجراء مفاوضات تجارية مع الوفد المفاوض لحكومة الجمهورية العراقية حول عقد أول اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين البلدين • وقد تم التوصل الى اتفاقية وقعت في بهو أمانة العاصمة بغداد بتاريخ ٣-١-١٩٥٩ •

وقد وقع الاتفاقية نيابة عن جمهورية الصين الشعبية السيد لوشو شانغ نائب وزير التجارة الخارجية ورئيس الوفد التجارى ووقعها نيابة عن الجمهورية العراقية السيد ابراهيم كبه وزير الاقتصاد ورئيس الوفد العراقى المفاوض • وحضر توقيع الاتفاقية من الجانب الصينى السيد كوتاكى القائم بالاعمال الموقت لسفارة الجمهورية الصينية فى العراق والسيد ليغشى نائب رئيس الوفد التجارى وكافة أعضاء الوفد وحضرها من الجانب العراقى السيد طالب جميل مدير الاقتصاد العام والسيد نعيم بدوى مدير التجارة العام والدكتور حافظ التكمجى معاون مدير الاقتصاد العام وكافة اعضاء الوفد العراقى •

هذا وجرت المفاوضات بين الوفدين فى جو من الصداقة والود • وتفقنى اتفاقية التجارة والمدفوعات الموقعة من قبل الفريقين بأن يجرى التبادل التجارى بين البلدين على اساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وكذلك الموازنة بين أقيام الاستيرادات والصادرات • وتتم تسوية المدفوعات عن قيمة السلع بواسطة حسابات تفتح بالدينار العراقى • وعند انتهاء العمل بهذه الاتفاقية يسوى الفرق بين الحسابين بالسلع أو بأية عملة خاصة ببلد ثالث يتفق عليها

الفريقان • وتقضى الاتفاقية أيضا بأن يمنح الفريقان كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بالرسوم والترتيبات الكمركية والاجراءات الشكلية وغيرها •

وتصدر جمهورية الصين الشعبية بمقتضى هذه الاتفاقية الى الجمهورية العراقية الفولاذ وصفائح الالومنيوم والمكائن واجزائها وأجهزة كاملة من المعدات لمعامل الصناعة الخفيفة ومعدات للاتصالات اللاسلكية ومواد التأسيسات الكهربائية ولوازم كهربائية بيتية ومواد كيمياوية ومواد صيدلانية واصباغ واصباغ على شكل دهون والدراجات الهوائية ومكائن الخياطة ومواد السيراميك وطلع الفخار والورق والشاي والغزل الحريرية والاقمشة الحريرية والاقمشة الصوفية والاقمشة القطنية وغيرها •

وستصدر الجمهورية العراقية الى جمهورية الصين الشعبية التمور والجلود الخام والصوف والقطن والمصارين والبذور الزيتية والزيوت النباتية وغيرها •

وقد أعرب الجانبان عن ارتياحهما لسير المفاوضات واتفقا على أن توقيع هذه الاتفاقية ما هو الا بداية حسنة وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين ستكون لها آثار طيبة على الاعداد الاقتصادية للبلدين كما ستساهم في تعزيز اواصر الصداقة بين حكومتى وشعبى البلدين •

اتفاقية للتجارة والمدفوعات

بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بغية تعزيز الصداقة بين حكومتى وشعبى البلدين ورغبة منهما فى تنمية العلاقات التجارية بين العراق والصين على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والموازنة بين اقيام الاستيرادات والصادرات اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى

يوافق الفريقان المتعاقدان على أن يمنح كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بالامور التالية :

- (١) الرسوم الكمركية وجميع الرسوم والضرائب الاخرى المقررة على الاستيراد أو التصدير او مرور السلع بطريق الترانسيت •
- (٢) التدابير الكمركية والاجراءات الشكلية وكذلك كافة الرسوم والنفقات المتعلقة باستيراد البضائع وتصديرها ومرورها بطريق الترانسيت وخزنها ونقلها من واسطة نقل الى أخرى وذلك عند استيرادها او تصديرها أو مرورها بطريق الترانسيت •

وبالرغم من ذلك لا تنطبق الاحكام المبينة أعلاه على ما يلى :

- (١) الامتيازات التى منحتها أو قد تمنحها فى المستقبل حكومة جمهورية الصين الى أى من البلدان المجاورة بما فيها كافة الخطوات الخاصة بتجارة الحدود •

- (٢) الامتيازات التى منحتها او قد تمنحها فى المستقبل حكومة الجمهورية العراقية الى أى من البلدان العربية وكذلك الفوائد الخاصة الناشئة من اتحاد كمركى عقده أو قد تعقده الجمهورية العراقية فى المستقبل مع أى من البلدان العربية والبلدان المجاورة •

المادة الثانية

يجرى التبادل التجارى بين الفريقين المتعاقدين وفقاً لمبدأ الموازنة للبضائع المبيّنة فى الجدولين «أ» و «ب» الملحقين بهذه الاتفاقية والذين يشكلان جزءاً لا يتجزأ منها • وتقوم الحكومتان بإصدار اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة للسلع المدرجة فى الجدولين الملحقين أ و ب على ان تراعى فى ذلك القوانين والانظمة المعمول بها فى البلدين • ولا تحول هذه الاتفاقية دون الاتجار بسلع أخرى غير السلع المبيّنة فى الجدولين «أ» و «ب» الملحقين •

المادة الثالثة

ولتسهيل تنفيذ المادة الثانية من هذه الاتفاقية تجرى تسوية كافة المدفوعات عن قيمة السلع والنفقات العرضية الناجمة عن هذه الاتفاقية بواسطة حسابات بالدينار العراقى لا تستوفى عنها فائدة أو أجور ويقوم بفتحها بنك الصين الشعبية والبنك المركزى العراقى كل منهما لحساب الآخر •

إذا حصل تغيير فى القيمة الاسمية للدينار العراقى والتي تعادل ٢٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص تجرى وفقاً لذلك تسوية رصيد الحسابات المذكورة أعلاه فى تاريخ حصول التغيير •

وعند انتهاء العمل بهذه الاتفاقية تجرى تسوية رصيد الحسابات من قبل البنك المدين خلال ثلاثة أشهر بعد انتهاء العمل بها وذلك بواسطة سلع أو باونات استرلينية قابلة للتحويل أو بأية عملة خاصة ببلد ثالث يتفق عليها كلا الفريقين •

وتحدد الترتيبات الفنية المتعلقة بذلك عن طريق التشاور بين البنكين المذكورين أعلاه •

وتكون كافة المدفوعات عن تبادل السلع المذكورة أعلاه والنفقات العرضية الناشئة عن هذه الاتفاقية خاضعة للقوانين والانظمة والقواعد المختصة المرعية فى بلدى كلا الفريقين •

المادة الرابعة

يوافق الفريقان المتعاقدان على تأليف لجنة مختلطة عند الضرورة لغرض دراسة المشاكل الناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية وإيجاد وسائل لتوسيع تبادل السلع بين البلدين ♦

المادة الخامسة

توافق الحكومتان على إقامة معارض للسلع لكل من البلدين في البلد الآخر وتقديم كافة أنواع التسهيلات إلى الفريق الآخر لإقامة مثل هذه المعارض وذلك ضمن نطاق القوانين والأنظمة ♦

المادة السادسة

يتم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل حكومتى الفريقين المتعاقدين وتدخل حيز التنفيذ بعد إبلاغ كل منهما الآخر بمصادقته عليها ، وتكون سارية المفعول لمدة سنة واحدة ♦

جرى تحرير هذه الاتفاقية والتوقيع عليها في بغداد بتاريخ ٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٩ بنسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والصينية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على السواء ♦

المخول بالتوقيع نيابة عن

حكومة الجمهورية العراقية

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

المخول بالتوقيع نيابة عن

حكومة جمهورية الصين الشعبية

لوشو شانغ

نائب وزير التجارة

الجدول (آ)

قائمة بالسلع المعدة للتصدير

من جمهورية الصين الشعبية الى الجمهورية العراقية

- ١ - فولاذ (Rolled Steel)
- ٢ - صفائح من الالمنيوم *
- ٣ - مختلف انواع المكائن واجزاءها والمكائن الكهربائية ونضبان اللحيم *
- ٤ - مختلف انواع المعدات الكاملة لمعامل الصناعة الخفيفة *
- ٥ - مختلف انواع معدات الاتصالات اللاسلكية *
- ٦ - البطاريات على اختلاف انواعها *
- ٧ - مواد التأسيسات الكهربائية واللوازم الكهربائية البيتية *
- ٨ - الزجاج وكاشي لماع للحيطان والمواد الصحية *
- ٩ - الخشب المعاكس *
- ١٠ - المواد الكيماوية والمواد الصيدلانية والاصباغ واصباغ على شكل دهون *
- ١١ - الدراجات الهوائية ومكائن الخياطة والسيراميك والسلع الفخارية والورق والقرطاسية واللوازم التعليمية وسلع للرياضة واقفال *
- ١٢ - تايرات ومنتجات مطاطية *
- ١٣ - مختلف انواع المعادن *
- ١٤ - السجاد والفرو والفرش *
- ١٥ - الشاي والسكر والحليب المركز المعب *
- ١٦ - منتجات اهلية بما فيها التوابل والحصران المصنوعة من القش والمصنوعات اليدوية وفحم الخشب *
- ١٧ - غزول من الحرير واقمشة حريرية واقمشة صوفية واقمشة قطنية وسائر المنتجات المصنوعة من الالياف *

الجدول (ب)

قائمة بالسلع المعدة للتصدير

من الجمهورية العراقية الى جمهورية الصين الشعبية

- ١ - التمور
- ٢ - الجلود الخام
- ٣ - الصوف
- ٤ - القطن
- ٥ - المصارين
- ٦ - الجبوب
- ٧ - البذور الزيتية والزيتون النباتية الخام •

**سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم
وزير الاقتصاد**

لى الشرف ان اشير الى ما اتفقنا عليه من انه لا يحق للمشتريين من
أى من بلدينا ان يعيدوا بيع أو يعيدوا تصدير السلع المستوردة من البلد
الآخر الى بلد ثالث ما لم يستحصلوا مقدما موافقة السلطات المختصة فى
البلدين على اجراء مثل هذه الصفقات •

ان هذ الكتاب يشكل جزء لا يتجزأ من اتفاقية التجارة والمدفوعات
الموقعة اليوم بين حكومتينا •

اكون شاكرًا لو ايدت حكومتكم الاتفاق المذكور أعلاه •
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام

لوشو شانغ

رئيس الوفد التجارى الحكومى لجمهورية
الصين الشعبية

سيادة السيد لوشو شانغ المحترم

رئيس الوفد التجارى الحكومى لجمهورية الصين الشعبية

لى الشرف ان أويد تسلم كتاب سيادتكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم
والذى جاء فيه ما يلى :

لى الشرف ان اشير الى ما اتفقنا عليه من أنه لا يحق للمشتريين من
أى من بلدينا ان يعيدوا بيع أو يعيدوا تصدير السلع المستوردة من البلد
الآخر الى بلد ثالث ما لم يستحصلوا مقدما موافقة السلطات المختصة فى
البلدين على اجراء مثل هذه الصفقات •

ان هذا الكتاب يؤلف جزء لا يتجزأ من « اتفاقية التجارة
والمدفوعات » الموقعة اليوم بين حكومتينا •

لى الشرف ان أويد موافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور
أعلاه •

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام •

الدكتور ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد
الجمهورية العراقية

خطاب سيادة وكيل وزير الاقتصاد

بمناسبة توقيع الاتفاقية التجارية

مع جمهورية هنغارية الشعبية بتاريخ ١٩٥٩/١/٦

سيادة السفير الهنغارى المحترم

حضرات السادة

يسعدنى حقيقة أن أوقع بأسم الجمهورية العراقية الفتية ، على الاتفاقية التجارية المقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وبين حكومة جمهورية هنغارية الشعبية • ان هذه هى المرة الاولى التى توقع بها اتفاقية من هذا النوع مع جمهوريتكم ، ويعود الفضل فى ذلك الى ثورة ١٤ تموز التى حررتنا فى جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجعلتنا أسيادا فى بلادنا بنى علاقتنا مع الدول جميعها ، بغض النظر عن انظمتها السياسية والاجتماعية ، على أساس المساواة والتكافؤ والمصلحة الوطنية • لقد أتمت تجارتنا فى العهد البائد بالتسبب وعدم التنظيم وكانت مقتصرة على عدد محدود من البلدان الكبيرة التى لها مصالح فى بلادنا • لكن منذ ميلاد جمهوريتنا وحكومتنا تعمل على تثبيت قواعد جديدة فى التعامل الدولى قائم على احترام المصالح المتبادلة وحماية ثروتنا وتوفير الشروط لانتشال بلدنا من التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى ورثناه عن النظام الاستعمارى السابق •

أن حكومتنا لفخورة أن تلتقى بدول أخرى ، تبدى تفهما تاما لظروفنا وتشاركنا بالمبادئ الاساسية التى يجب أن تقوم عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول ، كالمساواة وتبادل المنافع والتعاون النزيه غير المشروط • وما المفاوضات التى تمت بين جمهوريتنا وجمهوريتكم وما التوقيع على هذه الاتفاقية التجارية الا أدلة على التفاهم والاتفاق على الاسس وعلى امكانيات التعاون وتطوير العلاقات بين بلدينا •

واننى ، ياسيادة السفير ، كللى ثقة بأن عقد هذه الاتفاقية بين بلدينا

الاتفاقية التجارية

بين الجمهورية العراقية

و

جمهورية هنغاريا الشعبية

سيفتح صفحة جديدة في توثيق روابط الصداقة والتعاون بين الجمهورية العراقية الفتية وبين جمهورية هنغارية الشعبية الصديقة • وسيلعب توثيق الروابط الاقتصادية والتجارية دورا كبيرا في زيادة التفاهم والتعاون بين البلدين في الميادين الاخرى وبالاخير أشكركم باسم الوفد العراقي المفاوض على الروح الودية التي أبدتموها أثناء المفاوضات •

والسلام عليكم •

وكيل وزير الاقتصاد
بابا علي

اتفاقية تجارية

بين حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية
تحدوهما الرغبة في تنمية وتوسيع وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية
بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا كما يلي :-

المادة الاولى

تسعى الحكومتان لتنمية وتوسيع التجارة بين بلديهما •
تهتم كل حكومة تحدوها أحسن النوايا وكذلك روح التعاون
التام ، اهتماما تاما بالاقتراحات التي قد تتقدم بها الحكومة الاخرى بغية
تطوير وتوسيع التجارة بين البلدين •
وتمنح كل حكومة أفضل معاملة ممكنة الى الصادرات والاستيرادات
الى ومن بلد الفريق الآخر •

المادة الثانية

تمنح الحكومتان اجازات الاستيراد والتصدير للسلع المدرجة في
القائمتين (أ) و (ب) المرفقتين بهذه الاتفاقية طبقا للقوانين والقواعد والانظمة
الخاصة بهما •
تشتمل القائمة (أ) على السلع المقرر تصديرها الى جمهورية العراق
وتشتمل القائمة (ب) على السلع المقرر تصديرها الى جمهورية هنغاريا
الشعبية •

ويجوز تعديل الجدولين (أ) و (ب) بالاتفاق المتبادل بين الفريقين •
وليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الاتجار بالسلع غير المذكورة في

القائمتين (أ) و (ب) وعلى هذا الاساس فان الفريقين المتعاقدين على استعداد لتسهيل الاتجار كذلك بالسلع غير المدرجة فى القائمتين (أ) و (ب) وذلك طبقا لـانظمة التصدير والاستيراد المرعية فى البلدين •

المادة الثالثة

تمنح الحكومتان كلا منهما الاخرى معاملة أكثر الامم حظوة وذلك فيما يخص كافة المسائل المتعلقة بالتجارة بين بلديهما وفيما يخص نقل السلع بأية واسطة نقل بين أراضي البلدين •

ويشمل هذا بوجه خاص كافة الانظمة والاجراءات الشكلية والقواعد المتعلقة بالكمارك والرسوم والضرائب والاجور وسائر التكاليف وكذلك الانظمة والاجراءات الشكلية والقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير والممرور بالترانسيت والخزن والنقل من واسطة نقل الى أخرى للسلع المصدرة أو المستوردة أو المارة بالترانسيت •

تتمتع البواخر التجارية العائدة لكل فريق مع حمولاتها بمعاملة أكثر الامم حظوة لدى دخولها موانئ الفريق المتعاقد الآخر وخلال مكوثها فيها وعند خروجها منها •

المادة الرابعة

لا تسرى معاملة أكثر الامم حظوة على مايلي :-

(أ) الامتيازات الممنوحة أو التى ستمنح من قبل أحد الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود •

(ب) الامتيازات الخاصة الناشئة عن اتحاد كمركى يشترك فيه أى من الفريقين المتعاقدين •

(ج) الامتيازات والفوائد الخاصة التى منحتها أو قد تمنحها الجمهورية العراقية الى أى بلد عربى •

(هـ) الامتيازات والفوائد الخاصة التى منحتها أو قد تمنحها جمهورية هنغاريا الى أى من البلدان المجاورة •

المادة الخامسة

تدرس الحكومتان الاقتراحات التي تتقدم بها أى منهما للنظر فيها من قبل
الآخرى لغرض عقد الصفقات المتعددة الاطراف ، وتتخذان القرارات بشأن
هذه المقترحات ببالغ حسن النية ♦

وبغية تنمية تصدير السلع العراقية المنشأ يوافق الفريقان المتعاقدان على
أنه يجوز إعادة تصدير السلع المشتراة في الجمهورية العراقية من قبل
مؤسسات التجارة الخارجية الهنغارية الى البلدان الاخرى بعد استحصال
موافقة الفريق الآخر ♦

المادة السادسة

تكون مؤسسات التجارة الخارجية أو أية هيئات أخرى أو الشركات
التابعة لجمهورية هنغارية الشعبية والجمهورية العراقية خاضعة من حيث
الاهلية والوضعية القانونية لقانون البلد الذي تعمل فيه أو تسجل فيه ♦
ويكون لها الحق في مراجعة محاكم الفريق المتعاقد الآخر بصفة مدعية
أو مدعى عليها أو الاتفاق على التحكيم ♦
ولا تكون مثل هذه المؤسسات مسؤولة عن أية التزامات ناشئة عن
العقود التي ليست هي طرفا فيها ♦

المادة السابعة

ان حكومة جمهورية هنغارية الشعبية على استعداد للتعاون في الحقل
الفنى مع حكومة الجمهورية العراقية ولتقديم المعونة الفنية بشأن المعدات
والاجهزة التي يجرى تسليمها الى العراق على أساس التفاهم المتبادل الذي
قد يتم التوصل اليه بين ممثلى الفريقين المتعاقدين ♦

المادة الثامنة

مع مراعاة القوانين والقواعد والانظمة الداخلية الخاصة بالادخال
الوقتى المجانى للسلع يتعهد الفريقان المتعاقدان بمنح كل منهما الآخر اعفاء

موقتا من رسوم الاستيراد والتصدير وسائر التكاليف لما يلي :-

- (أ) المواد المستوردة ضمن نطاق التعاون الفنى .
- (ب) المواد المرسلّة لغرض اجراء الفحص والتجارب .
- (ج) نماذج السلع والمعروضات الخاضعة للرسوم او الى التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

يعفى كل من الفريقين المتعاقدين وفى نطاق القوانين الداخلية والقواعد والانظمة الخاصة به كافة أنواع النماذج التى تنتج فى بلد الفريق الآخر من رسوم الاستيراد والتكاليف التى تستوفى داخل بلده بشرط ان تستعمل لمجرد الحصول على طلبات من السلع التى تمثلها .

وتعفى كذلك من رسوم الاستيراد والتكاليف قوائم الاسعار والمطبوعات الدورية المتعلقة بالسلع التجارية ومواد الدعاية بما فيها افلام الدعاية التجارية .

المادة العاشرة

تجرى تسوية كافة المدفوعات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين لجمهورية هنغارية الشعبية والجمهورية العراقية بالباون الاسترلينى القابل للتحويل او بأى نوع من العملة يتفق عليه .

ولهذا الغرض تنظم كافة العقود والقوائم بالباون الاسترلينى أو بالعملة التى اتفق عليها الفريقان .

المادة الحادية عشرة

بغية تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية يوافق الفريقان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما وذلك فيما يتعلق بأية قضايا تنشأ عن أو تخص التجارة بين البلدين .

ولتحقيق هذه الغاية تؤلف لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب اى من الفريقين المتعاقدين فى تاريخ يتفق عليه بين الفريقين لا يتأخر عن ٤٥ يوما

من تاريخ الطلب المقدم بهذا الخصوص وتعد هذه الاجتماعات في عواصم
كلا البلدين بالتناوب ♦

المادة الثانية عشرة

تم وفقا لاحكام هذه الاتفاقية تسوية أى عقد ابرم خلال سريان الاتفاقية
والذى لم ينفذ كليا أو جزئيا بتأريخ انتهاء العمل بها ♦

المادة الثالثة عشرة

تم المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل كل فريق متعاقد طبقا لتشريعته
وتدخل حيز التنفيذ بتأريخ تبادل وثائق الابرام وتبقى نافذة المفعول لمدة
سنة واحدة ♦

وفى حالة عدم تقديم أى من الفريقين المتعاقدين اشعارا تحريريا برغبته
فى انهاء الاتفاقية قبل ثلاثة أشهر من انتهاء العمل بها فانها تمدد تلقائيا كل
مرة لفترة أخرى امدها سنة واحدة ♦

حرر فى بغداد بتاريخ ٦ كانون الثانى ١٩٥٩ بنسختين وذلك باللغات
العربية والهنغارية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على السواء ♦

فانتزل هازى

بالنيابة عن حكومة

جمهورية هنغاريا الشعبية

بابا علي

بالنيابة عن حكومة

الجمهورية العراقية

الجدول (آ)

السلع المعدة للتصدير من هونغاريه الى العراق

١ - المكائن واللوازم الميكانيكية وأقسامها :

- معامل الألمنيوم
- معامل استخلاص الألمنيوم من الخامات بواسطة التحليل الكهربائي ♦
- افران للحديد والفولاذ والمعادن ♦
- معامل كيمياوية لانتاج الصودا والامونية والنروجين والاكسجين ♦
- معامل المخصبات النتروجينية
- مكائن طحن الحبوب
- معامل جرش الرز
- معامل كاملة للتبريد
- معامل صنع الثلج
- معامل كهربائية مختلفة مثل معامل صنع الموتورات والمحولات والمصابيح ولمبات للراديوات واسلاك كهربائية وغيرها ♦
- معامل الفخار والجص
- معامل السمنت
- مكائن لتكسير الحجر والفحم ولصناعة السمنت ♦
- مكائن فصل الجوامد عن السوائل مثل مكائن استخلاص الزبد والقشطة من الحليب ♦
- مكائن لصناعة الغذاء
- مكائن لضغط البلاستيك ♦
- مكائن للتعدين
- مكائن للطحن
- اجهزة اللحيم بالكهرباء

ادوات المكائن

- معدات لسحب وتمديد القابلوات والاسلاك
- المكائن الزراعية : التراكتورات وغيرها
- مكائن لصناعة الخشب
- الادوات الدقيقة الصنع
- الادوات التي تشتغل بضغط الهواء
- لوازم بيتية مثل اجهزة الكوى بالفحم وآلات تقطيع اللحم وغيرها

٢ - المعدات الكهربائية واقسامها :

- معامل توليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية ومن البخار
- مكائن الضخ
- مضخات ومكائن كبس
- أسلاك لا يصل التيار الكهربائي للمسافات البعيدة
- محولات
- مواد التأسيسات الكهربائية
- عازلات للفولتية الواطئة والعالية
- قابلوات من الالمنيوم
- موتورات كهربائية ومولدات
- الاجهزة الكهربائية الخاصة بفتح وقطع التيار الكهربائي
- ومكائن اللحيم والادوات اليدوية الكهربائية
- اللوازم الكهربائية البيتية

٣ - العدد والاجهزة الكهربائية والطبية والسلع الدقيقة الصنع :

- معدات للحفريات العميقة
- معدات الحفر الجيوفيزيكية
- بدالات التلفون الاوتوماتيكية واليدوية

- اجهزة التلفون الاتوماتيكية واليدوية •
- محطات الاذاعة اللاسلكية واجهزة الاتصال اللاسلكي •
- اجهزة الراديو
- اجهزة راديو على شكل اجزاء غير مركبة •
- ادوات اجهزة الراديو
- صمامات لاجهزة الارسال والاستقبال بالراديو
- مكائن الخياطة
- عدد كهربائية والكترونية للقياس
- عدد للمسح (Geodetical Instruments)
- عدد طبية وجراحية
- اجهزة الفحص باشعة أكس
- اجهزة كهربائية طبية
- مصابيح ذات النور الوهاج ومصابيح فلورسنت على شكل أنابيب •
- صمامات للراديو (Radio Valves)
- أدوات احتياطية للراديو
- أجهزة التلفزيون
- مسجلات صوت
- عدد بصرية واجهزة العرض السينمائي والكاميرات •
- ساعات حائطية وترموسات
- معدات كهربائية لتوليد وتنظيم الاصوات للاستديوهات

٤ - السيارات والبواخر ومعدات النقل :

- رافعات للبواخر ورافعات عائمة
- زوارق بخارية
- قطارات ديزل
- قطارات تشتغل بالبخار والديزل والكهرباء

عربات السكك الحديدية للمسافرين وعربات خاصة للسكك الحديدية
مثل عربات البضائع والعربات الناقلة للمواد البريدية وغيرها ♦

- باصات تشتغل بالديزل
- الهياكل السفلى للباصات (شاصيات)
- لوريات تشتغل بالديزل
- لوريات خاصة
- الهياكل السفلى للوريات (شاصيات)
- قلابات (Dumpers)
- معدات للكراجات والورشات
- اجهزة للفحص
- محركات ديزل
- معدات للنقل مثل الرافعات وغيرها ♦
- الدراجات الهوائية
- ادوات احتياطية للدراجات الهوائية ♦
- دراجات بخارية من مختلف الانواع ♦
- ادوات احتياطية للدراجات البخارية ♦

ه - منتجات كيماوية ومنتجات متعلقة بها :

مواد شمعية (فازلين) تدخل في صناعة الادوية

- شمع البرافين
- المواد المضادة للجراثيم (انتيبايوتكس)
- أمصال للوقاية
- أدوية طبية
- سلع صيدلانية أخرى
- سلفات الألمنيوم
- نواة السللوز

مواد للتلوين على شكل مسحوق

مواد التلوين جاهزة

وارنيش وورانيش محلول اللك

حبر للكتابة

حبر للطباعة

صبغة النيل

مادة لصقل الجلد بعد اكمال صنعه

مواد تكميلية لصناعة النسيج والجلود

مستحضرات التشحيم أى (كريز ودهن البريك)

شموع

مادة الكيزين التى تدخل فى صناعة الجبن وكذلك مواد الالبومين

والجيلاتين والبيتون ومشتقاتها ♦

بارود (Propellant Powder)

مواد متفجرة للاغراض الصناعية

أفلام للتصوير وورق

أفلام سينمائية

مواد التعقيم ومواد قتل الحشرات

خراطيم المياه وخراطيم حلزونية من المطاط محاطة بأسلاك وخراطيم

فنية ♦

سلع مختلفة من المطاط

قوايش (Transmission Beltings)

تايرات وأنابيب (تيوبز) للدراجات الهوائية والسيارات

نعل وكعوب من المطاط

جلد اصطناعى

سلع مطاطية متنوعة للاطفال الرضع

مواد لوقاية المكاين

٦ - منسوجات و سلع من النسيج واحذية :

أقمشة قطنية واصطناعية

أقمشة من الريون

أقمشة صوفية

مناشف وبطانيات قطنية

خيوط سوتلى

كتان قطنى

قماش لأفرشة النوم

مواد لسكنى المخيمات او قضاء الوقت خارج المدينة مثل الخيم والحقائب

وحقائب النوم

أقمشة محاكاة مصنوعة من الكتان او القنب

الغزول من قياس يزيد على الاربعين

جوارب قطنية طويلة وقصيرة

جوارب من النايلون

ملابس رجالية تحتانية

أقمشة تباع على أساس القطعة وخردوات وملابس صناره

السجاد

احذية طويلة مطاطية

سلع السفر المصنوعة من الجلد

٧ - المواد المصنوعة من المعادن الخفيفة :

القضبان والمفاصل

الصفائح السميكة

أنابيب فولاذية ملحومة بالكهرباء

كافة انواع الانابيب الفولاذية

مفاصل الانابيب

اقفال واقفال يدوية

ادوات يدوية

أدوات زراعية

براغى

فوانيس نفطية لا تتأثر بتيار الهواء ♦

مصابيح نفطية

مصابيح غاز

أدوات تناول الطعام

سلع حديدية وأدوات ندف الصوف وغيرها من الادوات اللازمة

لصناعة النسيج ♦

سلع معدنية مطلية

سلع صحية واحواض للحمامات مصنوعة من الحديد الآهين ♦

٨ - مواد مصنوعة متنوعة :

كتب

جرائد ومجلات ومطبوعات دورية

الطوابع

خزف من نوع هيرند

سلع للمسح والتنظيف (Brushware)

سلع مصنوعة من الحديد

سلع للرياضة

سلع خشبية ما عدا الاثاث

مواد بيتية مصنوعة من الفخار

سلع زجاجية مجوفة

سلع صحية مصنوعة من الفخار

كاشى

قرطاسية

٩ - مواد غذائية جاهزة :

السكر

مجون الطماطم

مادة المولت لصنع البيرة

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من العراق الى هنغاريا

- ١ - التمور
- ٢ - القطن الخام
- ٣ - الجلود الخام
- ٤ - الصوف
- ٥ - المصارين
- ٦ - السمنت
- ٧ - البذور الزيتية
- ٨ - زيوت نباتية خام
- ٩ - شعر الماعز
- ١٠ - الشعير
- ١١ - الدخن
- ١٢ - التبغ

الكتاب الملحق رقم ١

بغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩

سيادة السيد بابا علي المحترم

وكيل وزير الاقتصاد ورئيس الوفد العراقي

بالاشارة الى الاتفاقية التجارية بين حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية
وحكومة الجمهورية العراقية الموقعة اليوم لي الشرف أن أحيطكم علما
بما يلي :

بغية تنمية التجارة بين البلدين اتفق الوفدان خلال المباحثات على ان
لا تقل قيمة مشتريات هنغاريا من العراق عن ٢٥٪ من قيمة صادرات هنغاريا
الى المستوردين الاهليين في العراق .

ولغرض تمكين الجانب الهنغاري من تنفيذ تعهده بشراء المنتجات
العراقية يخصص الجانب العراقي الى الجانب الهنغاري مقدارا مناسباً من
حصص (كوتا) السلع المذكورة في القائمة (أ) الملحقة بالاتفاقية التجارية
وذلك في حالة ما اذا كان استيراد هذه السلع خاضعاً للحصص (الكوتا) .
ان الاتفاق المبين اعلاه والذي تم التوصل اليه يشكل جزءاً لا يتجزأ
من الاتفاقية التجارية بين بلدينا .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي :

فانتزل هازي

السفير الهنغاري ورئيس وفد
جمهورية هنغاريا الشعبية

الكتاب الملحق رقم ١ آ

بغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩

سيادة السيد فانتزل هازي المحترم

السفير الهنغاري ورئيس وفد جمهورية هنغارية الشعبية

لى الشرف أن أؤيد تسلّم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذي جاء فيه ما يلي :

« بغية تنمية التجارة بين البلدين اتفق الوفدان خلال المباحثات على ان لا تقل قيمة مشتريات هنغارية من العراق عن ٢٥٪ من قيمة صادرات هنغارية الى المستوردين الاهليين فى العراق .

ولغرض تمكين الجانب الهنغارى من تنفيذ تعهده بشراء المنتجات العراقية يخصص الجانب العراقى الى الجانب الهنغارى مقدارا مناسباً من حصص (كوتا) السلع المذكورة فى القائمة (أ) الملحقة بالاتفاقية التجارية وذلك فى حالة ما اذا كان استيراد هذه السلع خاضعاً للتحصيص (الكوتا) .

ان الاتفاق أعلاه الذى تم التوصل اليه يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية بين بلدينا » .

أؤيد بهذا كون كتابكم يبين بصورة صحيحة التفاهم الذى تم التوصل اليه بين وفدينا .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديرى واحترامى .

بابا علي

وكيل وزير الاقتصاد

ورئيس الوفد العراقى

الكتاب الملحق رقم ٢

بغداد فى ٦ كانون الثانى ١٩٥٩

سيادة السيد بابا علي المحترم

وكيل وزير الاقتصاد ورئيس الوفد العراقى

بالاشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة اليوم بين حكومة جمهورية
هنغارىة الشعبية وحكومة الجمهورية العراقىة لى الشرف ان احيطكم علما
بما يلى :

يرغب الفريقان المتعاقدان فى التعاون فى مجال التقدم العلمى والفنى
من أجل رفع المستوى الاقتصادى لكلا البلدين •

وفيما يخص تصنيع العراق وامكانيات هنغارىة الخاصة فى الميدان
الصناعى سيولى الفريقان اهتماما خاصا لمسألة توثيق عرى التعاون •

وفى نطاق ذلك فان السلطات الهنغارىة على استعداد لتأمين تعليم
وتدريب الفنيين العراقيين على نصب وتشغيل وادارة المكينات والمعدات التى
تجهز من قبل المصدرين الهنغاريين • ولغرض المباشرة بهذا التعاون يعرض
الجانب الهنغارى قبول ستة عراقيين من ذوى المؤهلات فى الحال للتعليم
والتدريب لمدة سنة واحدة مع تحمل النفقات الخاصة بمكوئهم فى هنغارىة
الى المستوى الاعتيادى السائد فيها •

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام •

فانتزل هازى

السير الهنغارى ورئيس وفد

جمهورية هنغارىة الشعبية

الكتاب الملحق رقم ٢ آ

بغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩

سيادة السيد فانتزل هازي المحترم

السفير الهنغاري ورئيس وفد جمهورية هنغارية الشعبية

لى الشرف أن أؤيد تسليم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذي جاء فيه
ما يلي :

« يرغب الفريقان المتعاقدان فى التعاون فى مجال التقدم العلمى والفنى
من أجل رفع المستوى الاقتصادى لكلا البلدين •

وفيما يخص تصنيع العراق وامكانيات هنغارية الخاصة فى الميدان
الصناعى سيولى الفريقان اهتماما خاصا لمسألة توثيق عرى التعاون •

وفى نطاق ذلك فان السلطات الهنغارية على استعداد لتأمين تعليم وتدريب
الفنيين العراقيين على نصب وتشغيل وادارة المكائن والمعدات التى تجهز من
قبل المصدرين الهنغاريين ولغرض المباشرة بهذا التعاون يعرض الجانب
الهنغارى قبول ستة عراقيين من ذوى المؤهلات فى الحال للتعليم والتدريب
لمدة سنة واحدة مع تحمل النفقات الخاصة بمكوثهم فى هنغارية الى المستوى
الاعتيادى السائد فيها » •

أؤيد بهذا ان كتابكم يبين بصورة صحيحة التفاهم الذى تم التوصل
اليه بين وفدينا •

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديرى واحترامى

بابا علي

وكيل وزير الاقتصاد

ورئيس الوفد العراقى

الاتفاقية التجارية

واتفاقية التعاون العامي والفني

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية



سيادة ابراهيم كبة يلقي كلمته في حفلة التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٩ ويظهر في الصورة سيادة بوردس تاسكوف وزير التجارة ورئيس الوفد التجاري البلغاري

خطاب سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد
في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية واتفاقية المعونة الفنية
مع جمهورية بلغارية الشعبية في يوم ١٩٥٩/٢/٤
سيدي سيادة وزير التجارة لجمهورية بلغارية الشعبية المحترم

ايها السادة الافاضل

انه لشرف عظيم لى ان أوقع بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية على هاتين الاتفاقيتين ، الاتفاقية التجارية والاتفاقية الخاصة بالتعاون العلمى والفنى والرسائل الملحقة بهما وهى التى تمخضت عنها المفاوضات القصيرة بين وفدنا المفاوضين بهذه السرعة الخاطفة وبهذه الروح الودية الواعية المسؤولة التى تدل دلالة قاطعة على وجود أسس مشتركة وقاعدة متينة تلتقى عندها كثير من الخطوط العامة لسياسة بلدنا وأهداف شعبنا الباسلين •

ايها السادة

بالرغم من اختلاف بنائنا الاجتماعى ، وما يتبعه من اختلاف طبيعى فى انظمتنا السياسية والاقتصادية ، نتيجة لاختلاف المراحل التى تمر بها بلادنا فى خط التطور العام الا ان من الواضح ان سياستنا العامة ، شأن أية سياسة وطنية تقدمية سليمة فى عالم اليوم ، تستند لنفس الافتراضات والمعطيات العلمية المنبثقة من تحليل طبيعة المرحلة التاريخية التى يجتازها العالم الآن ، والتى تكون الاساس الفكرى المشترك الذى تجتمع حوله قوى التحرر والخير والسلام ، فى كفاحها البطولى المشترك ضد قوى الطغيان والشر والحرب ، المتجسدة اليوم فى نظام الاستعمار العالمى • ولا بد فى مثل هذه الظروف الخاصة التى تشهد فيها الحملات الاستعمارية المسعورة لتمزيق حركة التحرر العربى وتشويه ابسط المفاهيم السياسية لعزل البلدان العربية المستقلة عن المجرى الانسانى الرئيسى العام ، ان تذكر ونذكر بهذه

الافتراضات والمعطيات والحقائق التى تمثل فى الواقع جوهر النظرية العلمية
فى السياسة الدولية •

الحقيقة الاولى : ان النظام الاستعمارى نظام غير قابل للاصلاح • انه
بحكم جبلته الخاصة وقوانين حياته نفسها مبنى على الاستغلال والاحتكار
وامتصاص القوى الحية والسير عبر الحروب والمجاعات والازمات • ان
اصلاح هذا النظام لا يمكن ان يتم الا بقبوره الى الابد •

الحقيقة الثانية : ان هذا النظام نظام عالمى من الوجهة الجغرافية
والموضوعية ، فلا يمكن ان يحارب فى موطن واحد من اشكاله دون الاشكال
الاخرى أو فى ميدان واحد من ميادينه دون الميادين الاخرى ، أو فى ركيزة
واحدة من ركائزه دون الركائز الاخرى • انه يكون وحدة واحدة على
الصعيد العالمى ، ولا يمكن معالجته الا بمحاربتها فى جميع المواطن وجميع
الاشكال وجميع الميادين •

الحقيقة الثالثة : ان هذا النظام ليس عدوا لعقيدة سياسية واجتماعية
معينة وحدها ، أو لشعب ما دون سائر الشعوب أو لدولة معينة بذاتها ،
أو لطبقة اجتماعية خاصة على انفراد أنه فى الواقع العدو الألد لجميع
الشعوب وجميع الطبقات الوطنية وجميع المذاهب الاجتماعية السلمية وجميع
القيم الخلقية الرفيعة ، وجميع قوى الخير والحق والسلام فى العالم •

الحقيقة الرابعة : ان هذا النظام الاستعمارى العالمى يمر اليوم فى
مرحلة التفسخ والطفيلية والاحتضار وبالرغم من أنه يغدو السير نحو مصيره
المحتوم بسرعة متزايدة يوما بعد يوم ، الا انه لما يمت بعد • انه يجاهد
لاطالة حياته القذرة بتجديد الاشكال والالوان • لقد عفا طبعاً ، الا فى بقاع
قليلة من العالم وزمن الاستعمار المباشر ، الا أننا نمر الآن فى دور الاستعمار
المنافق الكاذب المتبرقع ببرقع « التعاون » و « المساعدات والمنح » و « النقاط
والمبادئ » ••• بل اننا على عتبة شكل جديد من اشكال الاستعمار ، أشد
وحشية وأكبر خطراً من جميع الاشكال السابقة ، ذلكم هو الاستعمار

الدولى أو الاممى ، حيث تشترك فيه جميع الدول الاستعمارية الكبرى على السواء • وما اسلوب « الكتل العسكرية القارية » و « الاسواق الاقتصادية المشتركة » و « المؤسسات المالية الاقليمية » الا بعض مظاهر هذا الاستعمار المدول الجديد •

الحقيقة الاخيرة : هى ان هذا النظام بالرغم من انه يسير لحثفه الاكيد بموجب قوانينه الموضوعية الخاصة الا ان هذه القوانين ليست قوانين آلية كما هو الامر فى بعض قوانين الطبيعة ، بل هى قوانين اجتماعية تاريخية تتحقق بفعل تعاون وتفاعل وكفاح جميع القوى التاريخية التى توجه مصائر البشرية اليوم والمستقطبة فى الثورة العالمية المعاصرة العارمة ضد الاستعمار فى قطاعاتها الرئيسية الثلاث وخاصة القطاع الاسيوى-الافريقى-اللاتينى •

ايها السادة

يظهر مما سبق بوضوح بان سياسة الجمهورية العراقية التى نص عليها الدستور الموقت وسارت على هديها جمهوريتنا الشجاعة بكل حزم واستمرارية وتصميم ، ليست سياسة طارئة او عرضية او خاضعة لتقلب الالهواء وانزعات ، بل هى تستمد محتواها وجوهرها من هذه الافتراضات والمعطيات العلمية ، او بعبارة أخرى ان مبادئ سياستنا العامة ، سواء فى الحقل الداخلى او القومى او الدولى ، تستمد مقوماتها من مدى مساهمتها فى تصفية النظام الاستعمارى العالمى •

ففى الحقل الداخلى : تقوم سياسة جمهوريتنا على مبدأ الديمقراطية الموجهة ، باعتبارها أصلح نظام لتحقيق الوحدة الوطنية ، وصيانة مكاسب الجمهورية ، وحماية النظام الوطنى ، واستمرارية الثورة الاجتماعية ، وتأخى القوميتين الكبيرتين فى البلاد ، وضمان التضامن الفعال للأحزاب فى الجبهة الوطنية ، وتحقيق التعايش السلمى بين العقائد السياسية المختلفة ، وتوطيد اتحاد الجيش والشعب ، واطلاق الحريات الديمقراطية للفئات

الشعبية وتأمين حرية جميع القوى الاجتماعية في التنظيم السياسي والمهني والثقافي ، وتسليح الشعب بتعميم وتنظيم المقاومة الشعبية ، وتطهير الجهاز الحكومي ... الى آخره من مستلزمات ومقومات الوحدة الوطنية الداخلية ضد الاستعمار وركائزه المحلية •

وفي الحقل القومي : تقوم سياسة الجمهورية العراقية على مبدأ العروبة المتحررة ، أى تعزيز وحدة الكفاح العربى ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية ، والعمل على تحرير الاجزاء غير المتحررة من الوطن العربى الكبير ، وتوثيق اواصر التضامن الكفاحى مع البلدان العربية المستقلة ، والسير فى طريق الوحدة العربية على اساس الاخذ بواقع الظروف التاريخية للبلدان العربية ، والعمل على تحقيقها بالاساليب الديمقراطية • او بعبارة أخرى استيعاء السياسة القومية من نفس الافتراضات العلمية المشار اليها فى أول هذه الكلمة والقائمة على التحرر من الاستعمار وعلى الديمقراطية •

واخيرا فى الحقل الدولى : تقوم سياسة جمهوريتنا على أساس التعاون والتضامن الصادقين مع جميع القوى السياسية والاجتماعية والفكرية المساهمة اليوم فى تعزيز استقلال وحرية الشعوب وتطبيق مبادئ العدالة والخير والسلام • وما مبادئ باندونغ ، والحياد الايجابى ، والتعايش السلمى ، الا اسماء مختلفة لهذه السياسة الوطنية المبنية على مكافحة الاستعمار بكل أشكاله وألوانه ، من دون هوادة أو مساومة أو التقاء معه على الصعيد الدولى •

ايها السادة

كذلك تتبع سياستنا الاقتصادية والتجارية والمالية من نفس الافتراضات والمعطيات • ان الفكرة العامة فى هذه السياسة هى خلق اقتصاد وطنى سليم، يخدم جماهير الشعب العراقى بسائر طبقاته الوطنية على اساس القضاء على

التبعية الذليلة للاقتصاد الاستعماري العالمي وركائزه الرجعية المحلية وفي مقدمتها الاستغلال الاقطاعي • والواقع ان جميع انجازات جمهوريتنا في هذا الحقل سارت وتستير دوما وفق هذا الخط العام ، كما جرى ذلك في اصلاح الزراعي ، وسياسة التصنيع وتشجيع الرأسمال الوطني ، وفتح أسواق تجارية جديدة للمنتوجات العراقية ، وتنظيم صلاتنا التجارية مع الدول الاجنبية على اساس المنافع المتبادلة ، وادخال مبدأ الاستيراد النسبي في اتفاقيتنا الجديدة ، ومحاربة تغلغل الراسمائل الاستعمارية الاجنبية في حقول اقتصادنا الوطني ، واحترام حقوق عمالنا وفلاحينا وتجارنا وصناعنا في تنظيماتهم النقابية الحرة الخ •

ايها السادة الافاضل

في اطار هذه الصورة السريعة لسياسة جمهوريتنا في الحقول الداخلية والقومية والدولية ، عقدنا جملة اتفاقيات تجارية واقتصادية مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة ، المشتركة معنا في الايمان بهذه المبادئ العلمية السليمة لسياستنا التحررية الديمقراطية السلمية النابعة جميعا من الشعور الواعي المسؤول بأهمية التعاون الكفاحي والتضامن النضالي ضد النظام الاستعماري ، وفي سبيل خلق مجتمع أفضل يؤمن لجميع الشعوب والافراد نعمة الحياة الانسانية الكريمة •

ايها الضيوف الاعزاء

ان الشعب العراقي لا يمكن ان ينسى الموقف البطولي الكريم للشعب البلغاري من حدث الثورة العراقية الجارية ، كما ان جمهوريتنا الشجاعة لا يمكن ان تنسى موقف الجمهورية البلغارية في الايام الاولى من حياة جمهوريتنا عندما كان الخطر الاستعماري محدقا بنا من كل جانب • ولسنا نشك لحظة واحدة ان انجازات شعبكم العظيم في جميع الحقول والميادين ، سوف تكون دائما مصدرا خصباً للتجارب الغنية التي يمكن أن نستفيد منها وتستفيد منها جميع الشعوب •

أيها السادة

أكرر ثانية باسمي وباسم أعضاء الوفد العراقي المفاوض ، ترحيبنا
البالغ بكم ، واعتباطنا العظيم بزيارتكم واننى واثق من أن اتفاقيتنا معكم اليوم
سوف تسهمان فى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين
جمهوريةنا العزيزتين مما يعزز منطقة التحرر والسلام فى العالم •
والسلام عليكم •

اتفاقية تجارية

بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغارية الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بلغارية الشعبية
تحدوهما الرغبة فى تنمية وتطوير العلاقات التجارية واقتصادية بين
بلديهما اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى

تمنح حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بلغارية الشعبية
كل منهما الاخرى وفى نطاق أنظمة الاستيراد والتصدير الخاصة بهما معاملة
تفضيلية قدر الامكان لغرض تنمية التجارة بين البلدين •

المادة الثانية

يتعهد الفريقان المتعاقدان بأن يمنح كل منهما الآخر اجازات الاستيراد
والتصدير بشأن السلع المبينة فى الجدولين «أ» و «ب» الملحقين بهذه الاتفاقية
على أن تراعى فى ذلك الانظمة المعمول بها فى بلديهما •
هذا ويجب أن لا تقل قيمة استيرادات بلغارية من العراق فى جميع
الاحوال عن ٣٠٪ (ثلاثين بالمائة) من قيمة صادرات بلغارية الى العراق •
وليس فى هذه الاتفاقية ما يعتبر حائلا دون الاتجار بسلع غير تلك
المذكورة فى الجدولين المشار اليهما أعلاه •

المادة الثالثة

بغية تنمية التجارة بين الفريقين المتعاقدين يحق للمشتريين من أى من
البلدين أن يعيدوا تصدير السلع المستوردة من البلد الآخر الى بلد ثالث
وذلك بعد استحصال موافقة مسبقة من السلطات المختصة فى كلا البلدين •

المادة الرابعة

يمنح الفريقان المتعاقدان كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة

فيما يخص الامور التالية :

(أ) الرسوم الكمركية وكافة النفقات الاخرى الخاصة بالاستيراد والتصدير والترانزيت والمفروضة على السلع المصدرة من بلد أى من الفريقين المتعاقدين الى بلد الفريق الآخر وبالعكس أو على السلع المنقولة بطريق الترانزيت عبر بلديهما •

(ب) الانظمة الكمركية والاجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت والخزن والنقل من واسطة نقل الى أخرى للسلع المستوردة أو المصدرة أو المنقولة بالترانزيت ، وكذلك فيما يخص الرسوم والاجور المتعلقة بذلك •

المادة الخامسة

تتمتع السفن التجارية العائدة الى أى من الفريقين المتعاقدين مع حمولاتها بمعاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة الى السفن العائدة الى أى بلد ثالث وذلك لدى دخولها الموانئ البحرية للفريق الآخر وخروجها منها ومكوئها فيها •

المادة السادسة

يسهل الفريقان المتعاقدان بكافة السبل الممكنة تجارة الترانزيت التى تجرى عبر أراضيها وتعود بالنفع على بلديهما على أن تراعى فى ذلك القوانين والانظمة الخاصة بتجارة الترانزيت السارية المفعول فى بلديهما •

المادة السابعة

لا تشمل معاملة اكثر الامم حظوة ما يلى :

(أ) الامتيازات الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل أى من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود •

(ب) الفوائد الناشئة عن اتحاد كمركى عقده أو قد يعقده أى من الفريقين المتعاقدين •

(ج) . الامتيازات أو الفوائد الخاصة التى سبق ان منحتها أو قد تمنحها بلغارية الى أى من البلدان التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بولونية الشعبية وجمهورية جيكوسلوفاكية وجمهورية هنغارية الشعبية وجمهورية رومانية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كورية الديمقراطية الشعبية وجمهورية منغولية الشعبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية •

(د) الامتيازات أو الفوائد الخاصة التى سبق ان منحها العراق أو قد يمنحها الى أى بلد عربى •

المادة الثامنة

تجرى تسوية المدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغارية الشعبية والناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية بموجب التشريعات المطبقة فى بلديهما بشأن مراقبة التحويل الخارجى •

وتسوى المدفوعات السالفة الذكر بحساب استرلينى خارجى أو بأية عملة اخرى يتفق عليها الفريقان المتعاقدان •
وتتعهد كل من الحكومتين بأن تأذن بتحويل العملة من بلدها الى بلد الفريق الآخر بغية تغطية المدفوعات المذكورة أعلاه •

المادة التاسعة

تعقد الصفقات بالنيابة عن الجانب البلغارى فى نطاق هذه الاتفاقية من قبل مؤسسات التجارة الخارجية البلغارية التى تعتبر شخصيات حكومية مستقلة بمقتضى القوانين البلغارية • وتكون هذه المؤسسات هى وحدها مسؤولة عن الصفقات المعقودة من قبلها أو نيابة عنها •

ويكون التنفيذ الاجرائى فيما يخص الصفقات السالفة الذكر منصبا فقط على أملاك المؤسسات المذكورة أعلاه •

المادة العاشرة

ان كلا الفريقين المتعاقدين على استعداد لان يقدم كل منهما للآخر عند الضرورة المعونة العلمية أو الفنية وان يتعاونوا في ميدان التجارة والاقتصاد وبموجب شروط تعود بالنفع المتبادل على البلدين • ولتحقيق هذه الغاية تبرم عقود خاصة بين المؤسسات ذات العلاقة في كلا البلدين •

المادة الحادية عشرة

بفنية تأمين تطبيق هذه الاتفاقية بيسر وتدعيم وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين تؤلف لجنة بلغارية - عراقية مختلطة تكون واجباتها بالدرجة الاولى ما يلي :

- (أ) متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية •
- (ب) التغلب على كافة الصعوبات التي قد تنشأ خلال تنفيذ هذه الاتفاقية •
- (ج) تقديم الاقتراحات لغرض تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين •

تجتمع اللجنة بناء على طلب أى من الفريقين المتعاقدين في صوفيا وبغداد بالتناوب •

المادة الثانية عشرة

تصادق حكومتا الفريقين المتعاقدين على هذه الاتفاقية وعلى الجدولين والكتب الملحق بها والتي تشكل جزء لا يتجزأ منها وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد اشعار كل منهما الآخر بمصادقته عليها • وتبقى نافذة المفعول لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائيا لفترات مماثلة الا اذا تقدم أى من الفريقين باشعار تحريري لانهاؤها قبل ثلاثة أشهر من انتهاء العمل بها في أية فترة من فترات نفاذها •

حرر في بغداد بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٩ بنسختين وذلك باللغتين بالعربية والبلغارية ويعول على كلا النسخين •

بالنيابة عن حكومة
الجمهورية العراقية
ابراهيم كية
وزير الاقتصاد
ورئيس الوفد العراقي

بالنيابة عن حكومة
جمهورية بلغارية الشعبية
بوريس تاسكوف
وزير التجارة
ورئيس الوفد البلغاري

الجدول (آ)

السلع المعدة للتصدير من جمهورية بلغارية الشعبية الى الجمهورية العراقية

- ١ - معامل ومعدات كاملة بما فيها :
 - (آ) معدات للتعدين
 - (ب) معامل مواد البناء
 - (ج) معامل للصناعات الكيماوية
 - (د) معامل لصناعة الاغذية
 - (هـ) مصانع توليد الطاقة الكهربائية ومعدات هندسية كهربائية
- ٢ - بواخر وجنائب (دوب)
- ٣ - محركات كهربائية ومحركات ديزل
- ٤ - مضخات مائية
- ٥ - عدادات كهربائية
- ٦ - مصابيح كهربائية
- ٧ - راديوات ومكبرات صوت
- ٨ - مدخرات كهربائية
- ٩ - اجهزة تلفون
- ١٠ - عربات تسير على سكة حديد تستعمل لنقل المواد داخل المعامل
- ١١ - عربات معلقة تستعمل بالكهرباء وتستعمل لنقل المواد داخل المعامل
- ١٢ - مواد التأسيسات الكهربائية ومواد عازلة
- ١٣ - لوازم كهربائية بيتية
- ١٤ - مكائن وآلات زراعية
- ١٥ - مكائن لاشغال المعادن
- ١٦ - مكائن للاعمال الخشبية والبناء

- ١٧- مكائن الصهر والكبس •
- ١٨- قلابات (Dumpers)
- ١٩- قاطرات صغيرة تشتغل بالديزل •
- ٢٠- محولات •
- ٢١- آرميجرات (Armatures)
- ٢٢- موازين ومقاييس •
- ٢٣- المخصبات •
- ٢٤- كافة انواع المواد الكيماوية •
- ٢٥- زيت النعناع وسائر الزيوت الطيارة •
- ٢٦- الادوية •
- ٢٧- معجون الاسنان •
- ٢٨- خيوط للخياطة •
- ٢٩- سجاد •
- ٣٠- احذية المطاط واحذية اخرى ما عدا الاحذية الجلدية •
- ٣١- منتجات الاعمال الخشبية وصناعة السلال (ما عدا الاثاث) •
- ٣٢- سلع بيتية و سلع زجاجية وأواني اخرى للمطبخ •
- ٣٣- سلع صحية (مغاسل وغيرها) •
- ٣٤- سلع مطلية •
- ٣٥- كاشي للزينة •
- ٣٦- زجاج للتوافذ •
- ٣٧- قرطاسية •
- ٣٨- أخشاب •
- ٣٩- بدلات صوفية وقطنية •

- ٤٠- اقمشة صوفية وقطنية •
- ٤١- جوارب وملابس داخلية صوفية وقطنية •
- ٤٢- سلع مصنوعة من القنب (خراطيم ومشمعات) •
- ٤٣- اقمشة مصنوعة من القنب والكتان •
- ٤٤- مختلف سلع الرياضة ولوازمها •
- ٤٥- السكر ومنتجات السكر •
- ٤٦- مادة الكيزين التي تدخل في صناعة الجبن •
- ٤٧- قش لصنع المكاس •
- ٤٨- بذور نباتية •
- ٤٩- قضبان لأغراض الكونكريت المسلح •
- ٥٠- سلفات الباريوم الخام •
- ٥١- الرخام وسائر الأحجار المستعملة لواجهات الابنية •
- ٥٢- الطابوق الناري •
- ٥٣- أسلاك شائكة ومغلونة وأسلاك حديدية مرنة بسبب الحرق
- ٥٤- مطبوعات •
- ٥٥- رقوق سينمائية •

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية الى جمهورية بلغاريا الشعبية

- ١ - الصوف ♦
- ٢ - القطن ♦
- ٣ - الشعير ♦
- ٤ - التمور ♦
- ٥ - الجلود الخام ♦
- ٦ - المصارين ♦
- ٧ - البذور الزيتية ♦
- ٨ - الزيوت النباتية ♦

الكتاب الملحق رقم ١ - ٢

بغداد فى ٤ شباط ١٩٥٩

سيادة السيد ابراهيم كبة المحترم

وزير الاقتصاد - بغداد

استنادا الى المباحثات التى جرت وأسفرت عن عقد وتوقيع اتفاقية تجارية بتاريخ اليوم بين جمهورية بلغارية الشعبية والجمهورية العراقية لي الشرف أن أطلب اليكم بأن تؤيدوا موافقة حكومة الجمهورية العراقية على تأسيس ممثلية تجارية من قبل حكومة جمهورية بلغارية الشعبية يكون مقرها بغداد وهدفها تنمية ورعاية العلاقات التجارية بين البلدين •

وقد جرى الاتفاق على ان يتمتع الممثل التجارى ونوابه والمكاتب والمحلات العائدة له بالحقوق والامتيازات الممنوحة عادة الى الممثلين الدبلوماسيين ضمن نطاق الواجبات التى يقوم بها الممثل ونوابه •

كما جرى الاتفاق على أن تكون المشاكل المتنازع عليها قانونا المتعلقة بالصفقات التجارية التى تبرم فى أراضى الجمهورية العراقية من قبل الممثلة التجارية لجمهورية بلغارية الشعبية وبأسمها خاضعة لاختصاص المحاكم العراقية ما لم يشترط على خلافه فى كل عقد على حده وان التنفيذ الاجرائى للاحكام النهائية للمحاكم بشأن هذه المشاكل المتنازع عليها ينصب فقط على السلع والديون وسائر الموجودات العائدة للممثلة التجارية والتى تتعلق مباشرة بالصفقات التجارية المعقودة من قبلها •

وفى الوقت نفسه يجب أن يلاحظ أن الممثلة التجارية سوف لا تكون مسؤولة عن أية صفقات تجارية تعقد مباشرة من قبل المؤسسات التجارية البلغارية أو التى تعقد من قبل اعضاء الممثلة التجارية بأسم هذه المؤسسات اذ تكون المؤسسات المذكورة هى وحدها المسؤولة مباشرة وفقا لقواعد القانون الدولى الخاص •

وتفضلوا ياسيادة الوزير بقبول فائق احترامى وتقديرى •

بوريس تاسكوف

وزير التجارة ورئيس الوفد البلغارى

سيادة السيد بوريس تاسكوف المحترم

وزير التجارة ورئيس الوفد البلغاري - بغداد

أؤيد بسرور بالغ تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذي كانت محتوياته كما يلي :

« استنادا الى المباحثات التي جرت واسفرت عن عقد وتوقيع اتفاقية تجارية بتاريخ اليوم بين جمهورية بلغارية الشعبية والجمهورية العراقية لي الشرف أن أطلب اليكم بأن تؤيدوا موافقة حكومة الجمهورية العراقية على تأسيس ممثلة تجارية من قبل حكومة جمهورية بلغارية الشعبية يكون مقرها بغداد وهدفها تنمية ورعاية العلاقات التجارية بين البلدين »

وقد جرى الاتفاق على ان يتمتع الممثل التجاري ونوابه والمكاتب والمحلات العائدة له بالحقوق والامتيازات الممنوحة عادة الى الممثلين الدبلوماسيين ضمن نطاق الواجبات التي يقوم بها الممثل ونوابه .

كما جرى الاتفاق على أن تكون المشاكل المتنازع عليها قانونا المتعلقة بالصفقات التجارية التي تبرم في اراضي الجمهورية العراقية من قبل الممثلة التجارية لجمهورية بلغارية الشعبية وبأسمها خاضعة لاختصاص المحاكم العراقية ما لم يشترط على خلافه في كل عقد على حده وان التنفيذ الاجرائي للاحكام النهائية للمحاكم بشأن هذه المشاكل المتنازع عليها ينصب فقط على السلع والديون وسائر الموجودات العائدة للممثلة التجارية والتي تتعلق مباشرة بالصفقات التجارية المعقودة من قبلها .

وفي الوقت نفسه يجب ان يلاحظ ان الممثلة التجارية سوف لا تكون مسؤولة عن أية صفقات تجارية تعقد مباشرة من قبل المؤسسات التجارية البلغارية او التي تعقد من قبل اعضاء الممثلة التجارية بأسم هذه المؤسسات

اذ تكون المؤسسات المذكورة هي وحدها المسؤولة مباشرة وفقا لقواعد القانون الدولي الخاص » •

لي الشرف أن ابلغكم بموافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور •
وتفضلوا يا سيادة الوزير بقبول فائق احترامى وتقديرى •

ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد
ورئيس الوفد العراقى

الكتاب الملحق رقم ٢ - آ

بغداد فى ٤ شباط ١٩٥٩

سيادة السيد ابراهيم كبة المحترم

وزير الاقتصاد - بغداد

بالاشارة الى المفاوضات التى اسفرت بتاريخ اليوم عن توقيع اتفاقية تجارية بين بلدنا لي الشرف ان اقدم بهذا الكتاب العرض التالى لحكومة جمهورية بلغارية الشعبية •

توافق حكومة جمهورية بلغارية الشعبية على تهيئة الفرص لتدريب الاختصاصيين العراقيين على تشغيل وادامة المسكائن والاجهزة والمعدات التى تجهز من قبل جمهورية بلغارية الشعبية فى نطاق الاتفاقية التجارية المعقودة بين بلدنا بتاريخ اليوم فيما اذا كان هذا التدريب مرغوبا فيه •

وستكون الشروط الخاصة بتدريب الاختصاصيين العراقيين خاضعة لاتفاق خاص بين المؤسسات ذات العلاقة لكلا البلدين •

أكون ممتنا لو أيدتم موافقة حكومتكم على ما ورد اعلاه •
وتقبلوا سيادتكم بقبول فائق احترامى وتقديرى •

بوريس تاسكوف
وزير التجارة ورئيس الوفد البلغارى

الكتاب الملحق رقم ٢ - ب

بغداد فى ٤ شباط ١٩٥٩

سيادة السيد بوريس تاسكوف المحترم

وزير التجارة ورئيس الوفد البلغارى - بغداد

أؤيد بسرور بالغ تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذى كانت محتوياته كما يلى :

« بالاشارة الى المفاوضات التى أسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية تجارية بين بلدينا لي الشرف ان أقدم بهذا الكتاب العرض التالى لحكومة جمهورية بلغارية الشعبية .

توافق حكومة جمهورية بلغارية الشعبية على تهيئة الفرص لتدريب الاختصاصيين العراقيين على تشغيل وإدامة المكين والاجهزة والمعدات التى تجهز من قبل جمهورية بلغارية الشعبية فى نطاق الاتفاقية التجارية المعقودة بين بلدينا بتاريخ اليوم فيما اذا كان هذا التدريب مرغوبا فيه .

وستكون الشروط الخاصة بتدريب الاختصاصيين العراقيين خاضعة لاتفاق خاص بين المؤسسات ذات العلاقة لكلا البلدين » .

لي الشرف ان أؤيد موافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور .
وتقبلوا سيادتكم فائق احترامى وتقديرى .

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

ورئيس الوفد العراقى

الكتاب الملحق رقم ٣ - آ

بغداد في ٤ شباط ١٩٥٩

سيادة السيد ابراهيم كبة المحترم

وزير الاقتصاد - بغداد

بالإشارة الى المفاوضات التي أسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية تجارية بين بلدينا لي الشرف ان أبدى بان كلا الحكومتين اتفقتا على منح المقيمين في بلد أى منهما كافة التسهيلات الضرورية لتنمية السياحة بين البلدين •
أكون ممثنا لو أيدتم موافقة حكومتكم على ما هو مبين اعلاه •
وتقبلوا سيادتكم فائق احترامى وتقديرى •

بوريس تاسكوف

وزير التجارة ورئيس الوفد البلغارى

الكتاب الملحق رقم ٣ - ب

بغداد في ٤ شباط ١٩٥٩

سيادة السيد بوريس تاسكوف المحترم

وزير التجارة ورئيس الوفد البلغارى - بغداد

أؤيد مع مزيد السرور تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذي كانت محتوياته كما يلى :

« بالإشارة الى المفاوضات التي أسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية تجارية بين بلدينا لي الشرف أن أبدى بان كلا الحكومتين اتفقتا على منح المقيمين في بلد أى منهما كافة التسهيلات الضرورية لتنمية السياحة بين البلدين » •
لي الشرف أن أحيطكم علما بموافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور •

وتقبلوا سيادتكم فائق احترامى وتقديرى •

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

ورئيس الوفد العراقى

الكتاب الملحق رقم ٤ - أ

بغداد فى ٤ شباط ١٩٥٩

سيادة السيد بوريس تاسكوف المحترم

وزير التجارة ورئيس الوفد البلغارى - بغداد

بالاشارة الى احكام المادة الثالثة من الاتفاقية التجارية التى وقعت اليوم بين بلدينا من المفهوم أن التمور العراقية مستثناة من أحكام المادة المذكورة •
أكون ممثنا لو أيدتم موافقة حكومتكم على التفاهم الذى تم التوصل اليه اعلاه •

وتفضلوا سيادتكم بقبول احترامى وتقديرى

ابراهيم كبة

وزير الاقتصاد

ورئيس الوفد العراقى

الكتاب الملحق رقم ٤ - ب

بغداد فى ٤ شباط ١٩٥٩

سيادة السيد ابراهيم كبة المحترم

وزير الاقتصاد - بغداد

أؤيد ببالغ السرور تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذى جاء فيه ما يلى :

« بالاشارة الى أحكام المادة الثالثة من الاتفاقية التجارية التى وقعت اليوم بين بلدينا من المفهوم أن التمور العراقية مستثناة من أحكام المادة المذكورة » •
لي الشرف أن أؤيد موافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور اعلاه •

وتفضلوا سيادتكم بقبول احترامى وتقديرى •

بوريس تاسكوف

وزير التجارة ورئيس الوفد البلغارى

اتفاقية خاصة بالتعاون العلمى والفنى

بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغارية الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بلغارية الشعبية رغبة
منهما فى تعزيز الصداقة والمعونة المتبادلة بين بلديهما وفى تطوير اقتصادهما
الوطنى وقعنا هذه الاتفاقية بغية تحقيق التعاون العلمى والفنى بين البلدين •

المادة الاولى

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بلغارية الشعبية
تعتبران تبادل الاختصاصيين والمتدربين والوثائق الفنية والعلمية والخبرات
والانجازات المضطردة فى مختلف فروع الاقتصاد الوطنى اساسا للتعاون
العلمى والفنى •

المادة الثانية

يتحقق التعاون العلمى والفنى وفقا لشروط تعود بالنفع المتبادل على
كلا البلدين •
وتتحمل كل حكومة النفقات الحقيقية الناشئة عن المعونة الفنية والعلمية
التي تتلقاها من الفريق الآخر الا اذا جرى الاتفاق على خلاف ذلك •

المادة الثالثة

تؤلف لجنة تتكون من ثلاثة اعضاء عن كل فريق لغرض تنسيق
التعاون الفنى والعلمى المشار اليه فى المادة الثانية أعلاه وتقديم المقترحات
بهذا الخصوص • وتقدم اللجنة المقترحات المذكورة خلال ثلاثة اشهر بعد
توقيع هذه الاتفاقية •

وتجتمع اللجنة مرة واحدة فى العام بالتناوب فى عاصمتى البلدين •

المادة الرابعة

تعمل اللجنة بموجب نظام داخلى خاص وتقرر النواحي العامة للتعاون

العلمي والفني على ان تستحصل لذلك موافقة الحكومتين •

المادة الخامسة

تم المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل كلا الحكومتين وتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ اشعار كل منهما الاخرى بمصادقتها عليها • وتبقى نافذة المفعول لمدة خمس سنوات وتتجدد تلقائيا لفترات مماثلة الا اذا قدم أى من الفريقين اشعارا تحريريا بانهاؤها وذلك قبل سنة واحدة من تاريخ انتهاء العمل بها في أية فترة تنفيذية •

حرر في بغداد بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٩ بنسختين وذلك باللغتين العربية والبلغارية ويعمل على كلا النسخين •

بالنيابة عن حكومة
الجمهورية العراقية
ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد
ورئيس الوفد العراقي

بالنيابة عن حكومة
جمهورية بلغارية الشعبية
بوريس تاسكوف
وزير التجارة
ورئيس الوفد البلغاري



في حفلة التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في قصر الكرملين بموسكو بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٦ . وقد وقع على الاتفاقية كل من سيادة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وسيادة طلعت الشيباني وزير الاعمار عن الجانب العراقي والسيد كوزمين عن الجانب السوفياتي ويرى في الصورة السيد نيكيتا خروشوف والسيد ميكيويان وسيادة الدكتور محمد الشواف وزير الصحة وسيادة عبدالوهاب محمود سفير العراق في الاتحاد السوفياتي وغيرهم .

اتفاقية

التعاون الاقتصادي والفني

بين الجمهورية العراقية

واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

خطاب السيد نيكيتا خروشوف

رئيس مجلس الوزراء للاتحاد السوفياتي

بمناسبة التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي
والفنى بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات
السوفياتية الاشتراكية فى ١٦ آذار ١٩٥٩



ايها السيد الوزير المحترم ابراهيم كبة

ايها الضيوف الاعزاء من الجمهورية العراقية

ايها السادة

ايها الرفاق

يسرنا جدا أن نرحب هنا بوفد الشعب العراقى الباسل الذى قام فى
تموز عام ١٩٥٨ برئاسة الزعيم عبدالكريم قاسم بثورة مظفرة • وان هذه
الثورة وتطوراتها قد اسفرت عن نتائج ملموسة للشعب العراقى الذى حطم
قيود السيطرة الاستعمارية الاجنبية وأخذ يشعر بنفسه حرا فى بلاده •

ان الثورة لا تعنى استبدال الاشخاص فقط ، الداخلى فى هذه
الحكومة أو تلك فاذا استبدل الاشخاص الجالسون على الكراسى الوزارية ،
بقيت فى الوقت نفسه السياسة السابقة الغريبة عن مصالح الشعب ، فان
الشعب سيدرك عاجلا ان هذه لم تكن ثورة ، بل مجرد تبديل اشخاص
بآخرين • والشعب طبعاً لن يكف عن نضاله ضد السياسة الغريبة عنه •

ان الثورة الحقيقية تزلزل الانظمة القديمة البالية وتحطمها وتعطى
الشعب الامكانية لىبدى مبادرته لى يمكن من الاستفادة من خيرات عمله
المادية والروحية ، ولى تخدم الدولة مصالح الشعب • ان الحكومة التى

تمارس سياسة تتفق مع مصالح الشعب بإمكانها دائما أن تعتمد على تأييده •
حينما حاولت زمرة المتآمرين منذ أيام اسقاط حكومة عبدالكريم
قاسم أيد الشعب العراقي حكومته كل التأييد وحطم المتآمرين ومشروع
القوى الرجعية الدنيء بالفشل •

ان ثورة العراق قد وجدت التأييد من قبل جميع القوى التقدمية
لأنها كانت مساهمة كبيرة في نضال الشعوب العربية العنيد ضد المستعمرين •
ان ثورة العراق قد لقيت العطف والتأييد في الجمهورية العربية
المتحدة واني لاذكر الايام الاولى من هذه الثورة عندما عبر الرئيس جمال
عبدالنصر عن رغبته في الاجتماع بى لتبادل الآراء • ولقد جرى بيننا هذا
الاجتماع فى موسكو فتباحثنا بجد وسرنا ما أحرزته من النجاح ثورة العراق
التي انزلت ضربة ساحقة لمشروعات المستعمرين •• ولكن موقف السيد
جمال عبدالناصر من الثورة العراقية بدأ يتغير بصورة تدريجية ولسنا ندرك
سببا لما حدث •• فان التدابير التي حققتها حكومة الجمهورية العراقية كانت
ولا تزال تثير فى الشعوب الامل بأن هذه الحكومة ستصغى فعلا لصوت
شعبها وستعمل من أجل كل ما يمكن عمله فى ظروف التطور الحالى لاقتصاد
البلاد • فما هو أذن سبب تغيير موقف الرئيس جمال عبدالناصر ؟ لقد تجلّى
فى ذلك كما يبدو خطأه فيما يتعلق باتحاد الجمهورية العراقية مع الجمهورية
العربية المتحدة • فالرئيس جمال عبدالناصر يصصر على ضم الجمهورية
العراقية الى الجمهورية العربية المتحدة • وطبعى أن مسألة توحيد الدول
يجب أن تحلها شعوب تلك الدول التي يعينها الامر • فهى التي ستقرر
بنفسها ما اذا كان عليها أن تتوحد أو أن تحافظ على تطورها المستقل ، وهى
التي ستقرر ما اذا كان عليها أن تنشئ اتحادا فدراليا أو وحدة أولا •
والاتحاد السوفياتى لم يتدخل ولا يتدخل فى مثل هذه الامور • ولكننا
لسنا عديمى المبالاة بحقيقة الوضع الناشئ فى منطقة تقع على مقربة من
حدودنا • وبوسعنا أن نوضح موقفنا من الاحداث التي تجرى فيها •• انه
لكى تناضل الشعوب من أجل تحريرها من النير الاستعماري بنجاح ولكى

تقوى انتصارات الشعوب المتحررة ويتوطد استقلالها الاقتصادى يجب
توحيد جهود هذه الشعوب • ولكن هذا لا يعنى أن البلدان التى حطمت
اغلال الاستعمار لابد لها أن تنضم الى اتحاد من الاتحادات الدولية وأن
تخضع لحكومة أو تسير وراء قائد وزعيم واحد •

ان توحيد عدة دول فى دولة واحدة هو مسألة معقدة وتدل تجارب
التاريخ على أن الشعوب وخصوصا حديثة العهد بالتححرر من التبعية الاجنبية
تحرص على حقوقها فى السيادة أو تتفاعل بسرعة أمام كل محاولة تبذل
لانتهاك هذه الحقوق •• وتوحيد القوى لم يأت بفائدة لهذه الشعوب الا اذا
احتمر فى ظروف سياسية واقتصادية ضرورية لذلك • والا اذا أخذت بعين
الاعتبار جميع مميزات البلدان التى تتوحد •• أما الاتحاد الذى يفرض على الشعب
ويحقق برغم منه فلن يكون اتحادا راسخ الدائم • فعند حل مثل هذه
المسائل يجب ابداء الحكمة والصبر • أما العجلة فقد تؤدى الى عواقب غير
مرغوب فيها •

ان التوحيد الذى يحقق قبل أوانه لا يؤدى فى نهاية الامر الى تعزيز
وحدة الشعوب بل الى تقويضها • ويبدأ شعب احدى البلدان المتوحد
يشعر بحدة متزايدة لفقدان استقلاله • أما زعماءه السابقون فأما أن يصبحوا
فى المرتبة الثانية أو أن يخرجوا من الميدان تماما ، وذلك لانهم لا يتفقون
كل الاتفاق مع قادة الدولة المتحدة وبذلك لا تتوطد الوحدة بل تتفرق
القوى وهذا لا يفيد سوى أعداء حرية الشعوب •• لا يفيد سوى
الاستعماريين •

انه لما يؤسفنا بكل اخلاص أنه بعد نجاح الثورة فى العراق وتطورها
الموفق راحت تتكون بين الجمهورية العراقية وبين الجمهورية العربية المتحدة
علاقات لا تساعد على توحيد جهود الشعوب العربية فى النضال من أجل
استقلالها الوطنى ومن أجل تطوير اقتصاد بلدانها ومن أجل رفع مستوى
المعيشة لشعوبها • ومثل هذه العلاقات لا تعود بأى فائدة على الشعوب العربية
بل هى مفيدة للدول الاستعمارية التى لها مصلحة فى اضعاف البلدان

العربية ♦♦ اننا نبدي أسفنا لهذا خصوصاً وأن شعبنا كان ولا يزال يكن عواطف الصداقة الخالصة ازاء شعب الجمهورية العراقية وشعب الجمهورية العربية المتحدة على حد سواء ♦♦ لقد ابدى الشعب السوفياتي عطفاً كبيراً لنضال المصريين البطولي ويعتبر مصير الشعب المصري مصيره عندما حاول المستعمرون الاعتداء على قناة السويس ♦♦ فاتخذت بلادنا جميع التدابير لوقف حرب المستعمرين اللصوصية ضد مصر ولمساعدة المصريين في الذود عن استقلالهم وقد اظهر الشعب المصري الباسل بقيادة حكومته التي يرأسها جمال عبدالناصر بسالة وبطولة في مكافحة الغزاة وذاذ عن بلاده ♦ وقد سبق وأشرنا مراراً الى الدور الايجابي الذي قام به الرئيس جمال عبدالناصر في هذا النضال ♦

ومعلوم أيضاً أن الشعب السوفياتي قد ساعد على ازالة الخطر الجدي الذي احقق بسوريا أثناء المؤامرة الاستعمارية ضدها ، وقد قوبل ذلك بامتنان كبير من الشعوب العربية ♦

ان مصالح تطور البلدان العربية ونضالها من أجل التحرر النهائي والتبعية الاستعمارية ومن أجل توطيد اقتصادها تتطلب توطيد وحدة الشعوب العربية وتضامنها في وجه مكائد الاستعماريين ♦ وأملنا أن ينتصر التفكير السليم وأن تبذل كل الجهود الضرورية لازالة هذا النزاع ولمنع المستعمرين من استغلاله لمصلحتهم ♦

ان مسائل التطور الداخلي لدولة من الدول هي قضية شعب هذه الدولة ♦

انى أرى لزماً عليّ أن أعتبر خطب الرئيس عبدالناصر الاخيرة في دمشق ترعلنا جميعاً ♦♦ فهو عندما يتكلم في هذه الخطب عن الشيوعية والشيوعيين يلجأ الى لغة الاستعماريين ♦ ان التهجم على الشيوعية ليس أمراً جديداً ♦ ان ما قاله السيد ناصر عن الشيوعية قد سبق للرجعيين أن قالوه في مختلف البلدان منذ عهد بعيد ♦ ان السيد ناصر لم يستخدم بعد كل ما يحتويه مستودع أسلحة أعداء الشيوعية ♦ ان لديه احتياطات كبيرة لو

أراد أن يسلك هذا الطريق • ان تاريخ مكافحة الشيوعية يمتد الى أكثر من مائة عام • وفي بلادنا كافح الشيوعية القيصر وجلادوه • فإذا كان يشاهد في كتيب أو جريدة عبارة شعبية تتضمن كلمة الحرية كانوا يعتبرونها ضلالا وكانوا يشطبونها •

يسمون الشيوعيين عملاء الدول الاجنبية • ولكن دعونا نسأل ، في عداد عملاء أية دولة تضعون شيوعيي الاتحاد السوفياتي ؟ عملاء من نحن ؟ فإذا صحت تسمية الشيوعيين بالعملاء ، فاننا عملاء الطبقة العاملة في الاتحاد السوفياتي والشعب الكادح في الاتحاد السوفياتي واننا نخدمه بأمانة • ان الشيوعيين في كل مكان هم الابناء البرره لشعوبهم • وليس بأمر جديد أيضا أن يسمى الشيوعيين بعملاء الدول الاجنبية •

عندما عاد (فيلاديمير اليج لينين) بعد ثورة فبراير من الخارج الى روسيا كان الرجعيون يسمونه بعمليل الالمان •• نعم لقد بلغ الاقتراء القذر بالاعداء أن سموا لينين ومن ورائه جميع البلاشفة بعملاء الالمان •• فماذا نتج عن هذا بالفعل ؟ نتج أن البلاشفة وهم خير المعبرين عن مصالح العمال والفلاحين الكادحين وجميع شغيلة بلادنا ، قادوا الشعب السوفياتي الى مكاسب الاشتراكية العظيمة • وخرجت بلادنا الى آفاق التطور الرحب وانشأ عندنا دولة طليعية قوية ذات اقتصاد وثقافة بالئين حدا عاليا من التطور •

لقد أتيح للرئيس عبدالناصر أن يتعرف شخصا ببلادنا وأن يقتنع بمكتسباتها وأن يقدر آفاق تطور الدولة السوفياتية حق قدرها وكل هذا إنما تم بقيادة الشيوعيين على اسس شيوعية •• وهناك كثيرون ممن هاجموا الشيوعية فأطاحت بهم شعوبهم منذ زمن بعيد وأصبحوا في عالم النسيان • وإذا كان ذكرهم يخطر على البال في بعض الاحيان فانهم لا يذكرن الا كرجعيين جلبوا الشقاء لشعوبهم •• ولهذا فأنا موقن بأن المهمة غير النبيلة ، مهمة مكافحة الشيوعية لم تجلب للسيد عبدالناصر غار النصر وان كانت تجلب له في وقت من الاوقات عطف أوساط معينة من الدول الاستعمارية • قد يسأل سائل كيف ستكون علاقات الاتحاد السوفياتي الآن مع

الجمهورية العربية المتحدة ؟ أعتقد أنها ستكون كما كانت عليه حتى الآن •
ذلك لاننا عندما أقمنا علاقات ودية مع الجمهورية العربية المتحدة كنا نعلم
بميول الرئيس عبدالناصر المعادية للشيوعية • صحيح اننا كنا نعتقد في
نضال التحرر الوطني القائم سيبدى صبرا أكبر واهتماما أكثر نحو مطالب
الشعوب الديمقراطية •• ولكن الامر الآن بعكس ذلك مع الاسف فالآن
تتخذ تدابير لخلق نزعة الحرية لا في الجمهورية العربية المتحدة وحدها بل
حتى في البلدان الاخرى • نريد ان نقول بدافع من الصداقة ان هذه
السياسة تنهار حتما اذا اصر عليها •

يقولون ان القومية العربية فوق مصالح الدول العربية المتفرقة ••
فوق مصالح فئات السكان المتفرقة في البلدان العربية ••
لاشك ان مصالح أكثرية العرب واحدة في مكافحة نير الاستعمار ••
ولكن بعد ان يتحرر البلد من السيطرة الاجنبية لا يجوز تجاهل مصالح
الشعب لان مصالح كل فئة من العرب لا يمكن ان تتوافق مع مصالح الفئة
الاخرى منهم • ولذا فان محاولات تجاهل مصالح بعض فئات السكان ••
مصالح الكادحين بحجة القومية العربية لا تقوم على أساس طبيعي • ان
ما يجرى في الجمهورية العراقية ليس اشتراكية اطلاقا ولكن هل يمكن
ان نقيم علاقاتنا مع البلدان العربية على هذا الاساس ؟ غير اننا نرى انه
تتحقق في الجمهورية العراقية تغيرات تقدمية وتقام أنظمة أرقى مما في
البلدان المجاورة في الشرق العربي • وطبعي ان تكون عواطفنا الى جانب
تلك الحكومات وتلك الدول التي تحسب الحساب لمصالح شعبها •

انى احيي بحرارة رئيس وزراء العراق (عبدالكريم قاسم) الذى
يقود البلاد بجرأة في طريق التقدم •• فى طريق تعزيز الجمهورية
العراقية الفتية • ونتمنى له ولحكومته كل النجاح •• اننا بكثير من الاهتمام
والعطف الصادق نقف من مشاكل الجمهورية العراقية الرامى الى بعث
الاقتصاد الوطنى وزيادة رضاء السكان •• واملنا ان تكون الاتفاقية
السوفياتية العراقية التى وقعت اليوم للتعاون الاقتصادى والفنى عوناً للعراق

فى بلوغ هذه الاهداف • فالاتفاقية تنص على أن تبنى فى العراق بمساعدتنا الفنية مصانع للتعبدين وبناء الماكينات ومصانع كيمياوية ومؤسسات للصناعات الخفيفة وصناعة المواد الغذائية ومنشآت للرى وغير ذلك من الاهداف •• اتنا نساعد الشعب العراقى مساعدة اخوية فى القضاء بأسرع وقت ممكن على المخلفات الوخيمة وان مساعدتنا الاقتصادية والفنية للعراق هى مساعدة ودية نزيهة غير مشروطة بأية شروط مياسية أو عسكرية أو غيرها • لقد قدمنا هذه المساعدة لمصر وسوريا ونقدمها الآن للجمهورية العربية المتحدة كما تقدم مثل هذه المساعدة للبلدان الاخرى • ولقد نفذنا وننفذ بشرف جميع تعهداتنا • واتنا مستعدون لتوسيع روابطنا الاقتصادية ولمنح الشعب العراقى والدولة العراقية والبلدان الاخرى التى تحررت من الاستعمار كل مساعدة نستطيع منحها ••

ان بناء المؤسسات الصناعية ومنشآت الرى والسكك الحديدية وغيرها من الاهداف الاقتصادية الهامة التى تريد الحكومة العراقية تحقيقها ، هو خطوة كبيرة نحو القضاء على التأخر الاقتصادى فى البلاد • ويعنى كل ذلك تشغيل عشرات الالوف من العمال ، وتزويد سكان البلاد بضائع ومواد غذائية أرخص •• ان حكومتكم والشعب العراقى يواجهان مهمة صعبة ولكنها سامية •• تحويل وطنكم كما قلتم لنا من بلاد مستعمرة متأخرة الى بلاد راقية فى الشرقين الادنى والاوسط • وان لديكم جميع الشروط اللازمة لذلك •• لقد قدم الشعب العراقى المجيد المحب للعمل قسطا كبيرا فى كنز الحضارة العالمية والتمدن • وللعراق تاريخ مجيد عظيم فى النضال فى سبيل الاستقلال الوطنى وتملك بلادكم احتياطات طبيعية هائلة متنوعة •• وعندكم اصدقاء اماناء مخلصون مستعدون لمساعدتكم ولتأييدكم فى تذليل الصعوبات • واتنا لانشك فى ان الشعب العراقى المحب للحرية سيتغلب على جميع العقبات وسينفذ المهام الكبرى التى تواجهها الجمهورية العراقية • اسمحوا لى ان ارفع النخب من اجل الصداقة المتينة بين الشعبين السوفياتى والعراقى • من أجل صحة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم واعضاء حكومته • ومن أجل ضيوفنا الاعزاء ، من أجل السلام فى العالم كله •

خطاب سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد

بمناسبة التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي
والفنى بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات
السوفياتية الاشتراكية فى ١٦ آذار ١٩٥٩

سيادة السيد خروشوف المحترم

ايها السادة الافاضل

انه لشرف عظيم لنا نحن اعضاء الوفد الاقتصادى العراقى ان نحظى
بهذا الاستقبال الرسمى الرائع الذى تفضلت حكومتكم الصديقة باقامته لنا ،
بمناسبة انتهاء المفاوضات الاقتصادية بين بلدينا الى النجاح التام وتوقيع اتفاقية
التعاون الاقتصادى والفنى بينهما . ان السرعة النسبية التى تمت بها
المفاوضات فى بغداد وموسكو ، والروح الودية الواعية المسؤولة التى سادتها
فى جميع مراحلها ، تدلان دلالة قاطعة على وجود أسس مشتركة وقاعدة
متينة ، تلتقى عندها كثير من الخطوط العامة لسياسة بلدينا واهداف شعبينا .

والواقع - ايها السادة الافاضل - ان من اكبر الحقائق السياسية التى
اثبتتها التجارب الانسانية بعد كفاحات مريرة ونضالات شاقة عنيفة ضد قوى
الشر والطغيان طيلة قرون وقرون ، هى ان اختلاف الانظمة الاجتماعية
والسياسية بين الامم والشعوب لا يصح ان يكون مبررا لاثارة النزاعات
والحروب ، بل على العكس ، ان هذا الاختلاف فى الانظمة ضرورة تاريخية
حتمية يقتضيها اختلاف المراحل الاجتماعية التى تمر بها البلدان ، أى تقضى
بها سنن التطور الاجتماعى نفسه . ومن هنا اصبحت قضية التعايش السلمى
بين الانظمة الاجتماعية والسياسية ، وقضية السلام العالمى المرتبطة بها ، اهم
قضايا الساعة على الاطلاق . وكم يسرنى هنا ان اشيد بمواقف الاتحاد
السوفيتى الدولية فى هذه القضية الكبرى ، قضية السلام والتعايش
السلمى .

ولكن السلام ، ايها السادة ، قضية مركبة • انها مجموعة مترابطة من عشرات القضايا الاخرى • انها لا يمكن ان تحل بالاماني والتمنيات ، او تفك بالأحاجي والالغاز ، انها تستند ، في ظروفنا العالمية المعاصرة ، الى مسائل كبرى ثلاث :- الديمقراطية ، والتحرر وصدقة الشعوب •

اما الديمقراطية فانها النظام الوحيد الذي يمكن ان يثبت دعائم السلام ، لانه يتيح المجال لظهور الحقيقة عبر الاخطاء ، وينظم سبل التطور الطبيعي للشعوب ، ويفتح المجال امام ازدهار الكفاءات وانطلاق القابليات ، ويسد الطريق امام الفئات المستغلة والاقليات المتحكمة ، وعلى الجملة فأن النظام الديمقراطي هو النظام الوحيد الذي يجعل الحكم من الشعب والى الشعب •

واما التحرر ، من الاستغلال الاقتصادي والسياسي والفكري ، فانه الشرط الذي لاغنى عنه لسيادة السلام في العالم ، ولا يمكن لحكومة من الحكومات ان تحمل شعار السلام بيد ، وتطعن باليد الاخرى بضالات الشعوب في سبيل تحررها الكامل • ومن هنا - ايها السادة - اصبح النظام الاستعماري نظاما باليا لا يلتئم بالمرّة مع ضرورات هذا العصر ، ولا يتفق مع الدعوة للسلام العالمي • وأخيرا فأن الصداقة بين الشعوب تكون اليوم جوهر كل سياسة صحيحة تعمل لتدعيم السلام • لقد اصبح العالم ، منذ زمن ليس بالقصير ، بفضل الثورة الصناعية والعلمية ، وحدة لا تتجزأ ، فما اجدر سياسة اليوم بالخضوع لهذا الواقع الحتمي ، وتوفير جميع الشروط المادية والفكرية لتتلاقى شعوبهم وامتزاج حضاراتها وتفاعل امكانياتها ، والاستفادة المتبادلة من خبراتها وتجاربها ، والعمل المشترك للقضاء على اسباب تخلفها ، وتمهيد الطريق لسيطرة الانسان الكاملة على الطبيعة والمجتمع •

ايها السادة

على اساس الادراك الواعي لهذه الحقائق ، اختطت جمهوريتنا سياستها فأعلنت منذ مولدها تمسكها بسياسة السلام والتعايش السلمي وتكييف علاقتها

الدولية على اساس الاخذ بمبادئ باندونغ والحياد الايجابى والتعاون الدولى المتكافى واحترام القانون والعدالة الدوليين ، والتمسك بميثاق هيئة الامم المتحدة •

والعراق بوصفه جزءاً من الامة العربية ، يتابع بثبات أقصى التضامن والتكافل مع البلدان العربية المتحررة ، ويساهم بكل ما يملك من جهد فى مد يد العون المادى والادبى للشعوب العربية المكافحة ضد الاستعمار ، وانطلاقاً من الواقع الذى تحيا فيه مختلف البلدان العربية المجزأة ، يعالج العراق موقفه من قضية الوحدة العربية على الاساس الذى يضمن تعزيز وحدة الكفاح العربى ضد الاستعمار والرجعية ، ويجلب المزيد من الحرية والتقدم للعرب • كما يضمن تخطيط أفضل السبل ، لبلوغ امتن واجدى اشكال الارتباط التى تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة للبلدان العربية ومصالح الجماهير العربية ، وتيسر بالتالى سير الامة العربية سيرا ديمقراطيا طبيعيا شطر الوحدة القومية المنشودة •

اما فى الداخل فيتابع العراق سياسة اشباع طموح الشعب الى الحرية التى حرم منها دهورا طويلة ••• سياسة تمكين القوى الوطنية من العمل بحرية للحفاظ على النظام الجمهورى ، وصيانة مكاسب الثورة وتطويرها • وبنفس الوقت تلتزم جمهوريتنا بسياسة أقصى الحزم ازاء أعداء الثورة ، والعاملين ضد النظام الجمهورى الذى تدعمه جميع جماهير الشعب •

ولقد ورثنا من الماضى البغيض ، تركة ثقيلة من العبودية والتأخر ، بادرت حكومة الثورة ، بمساندة شاملة من الشعب ، الى تصفيتها تدريجيا بتصميم واقدام • فأبرم قانون الاصلاح الزراعى ، ورسمت خطط الاصلاح الشامل لاستثمار ثروات الوطن ، ولتصنيع البلاد ، وموازنة الميزان التجارى ، وعقدت الاتفاقات التجارية والاقتصادية مع مختلف البلدان الصديقة ، ويستمر العمل المتواصل فى شتى الحقول لرفع مستوى الشعب المعاشى والصحى والاجتماعى والثقافى •

وتغمر بلادنا اليوم موجة عارمة من الحماس والاندفاع لتطوير حياة جمهوريتنا من كل الوجوه ، وتحقيق نهوض شامل سريع لها • وفي غمرة من الاستبشار والحماس ، يعمل الشعب ، بكل فئاته ، بمشاركة فعالة من حكومة الثورة ، ومنابرة دؤوبة وارشاد متواصل من زعيم البلاد ، ابن الشعب اللواء عبدالكريم قاسم •

ايها الاصدقاء

كان طبيعيا ان تبادر حكومة الثورة غداة اسقاط النظام القديم في العراق الى تصحيح الوضع الشاذ في العلائق العراقية السوفيتية ، وازالة كل اثار الجفوة والقطعية التي اصطنعها ساسة العهد البائد ضد الشعوب الصديقة بما فيها شعوب الاتحاد السوفيتي •

ومنذ الايام الاولى للثورة افتتحت بين العراق والاتحاد السوفيتي صفحة جديدة من علائق الصداقة والود ، وكان الموقف الكريم الذي اتخذه الاتحاد السوفيتي من ثورتنا ، ومبادرة حكومته للاعتراف بجمهوريتنا ، أثر كبير في تدعيم هذه العلائق وتطويرها ، ومما لا شك فيه ان سياسة التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، والتعاون الدولي المتكافئ ، والصداقة النزيهة مع مختلف البلدان ، التي اتخذها الاتحاد السوفيتي ازاء البلدان الاخرى ولا سيما البلدان العربية ، كانت ولما تزال الاساس المتين الذي تنهض وتتطور على اساسه علائق الصداقة والتعاون بيننا وبين الاتحاد السوفيتي •

ايها الاصدقاء

ان وجودنا معكم هنا وانجاز مفاوضاتنا الاقتصادية وتكلفتها بالنجاح التام ، وعقد الاتفاق الخاص بها • هو بالنسبة لبلادنا ذو اهمية قصوى لنجاح خطتنا في اعمار البلاد وضمان التطور والازدهار السريع لاقتصادنا الوطني • وانتم تعلمون من دون شك ان في العراق امكانيات واسعة للتقدم : فالى جانب الثروات الجسيمة الموجودة في بلادنا هنالك الايدي العاملة الوفيرة ، وهنالك الطاقات الشعبية التي انطلقت بعد الثورة بشكل لم يسبق له مثيل يضاف الى

ذلك ان ثورتنا جاءت حصيلا طبيعيا لركام هائل من السخط الشعبى الذى كدسته سنوات العبودية المديدة فأكسبها مضمونا شعبيا تحرريا عميقا • وثورتنا كذلك انبثقت كقيض مباشر لعهد كان يستهتر بالشعب ويدوس حقوقه وحرياته بوحشية وشراسة فأكسبها ايضا مضمونا ديمقراطيا تقدما •

ونتيجة للنضال الدائب المرير الذى خاضه شعبنا وهو يسعى لاسترداد حقوقه وحرياته المستباحة تملكك نفوس الجماهير الواسعة من ابناء شعبنا روح ثورية منطلقة ، وتعلق شديد بأفكار الديمقراطية والتقدم • ومن هنا نشأت فى عهدنا الجمهورى امكانيات فريدة للتقدم السياسى والاقتصادى والثقافى ، وتحقيق نهوض سريع للبلاد •

ان شعبنا وحكومتنا مصممان ، بقيادة قائدا وزعيمنا الوفى عبدالكريم قاسم على استثمار هذه الامكانيات وتحقيق هذا النهوض • ونحن واثقون بأن جمهوريتنا الفتية التى تشغل اليوم مركزا خاصا بين البلدان العربية الشقيقة ، سوف تلعب دورا طليعيا فى حركة التحرر العربى ، وتؤدى قسطها الكبير فى ارشاد الامة العربية الى افضل سبل التحرر والتقدم والازدهار •

ايها الاصدقاء

اسمحوا لي فى الختام ، بأسم جمهوريتنا شعبا وحكومة ، وبأسم وفدنا المفاوض ، ان أكرر شكرى اياكم ، على حسن وفادتكم ، وكرم ضيافتكم ، وجميل استقبالكم ، وعلى ابداء التسهيلات لانجاح مهمتنا معكم •

والسلام عليكم •

اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني

بين الجمهورية العراقية

واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية •

استنادا الى العلاقات الودية القائمة بين الجمهورية العراقية والاتحاد
السوفيتي ورغبة منهما في تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني القائم
على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للسيادة
وللكرامة الوطنية لكلا البلدين اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

بغية تشجيع تقدم العراق الاقتصادي واستجابة لرغبات حكومة
الجمهورية العراقية توافق حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
على التعاون مع حكومة الجمهورية العراقية في تنفيذ خطط انشاء الاقتصاد
الوطني العراقي في حقول التعدين والصناعة الكيميائية وبناء المكنائن
وصناعات اللوازم والعدد الكهربائية والنسيج والمواد الغذائية والادوية
ووسائل النقل والمواصلات والزراعة والرى واستصلاح الاراضى وكذلك
في اعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية عن المعادن • اما المشاريع والاعمال
التي ستقدم المؤسسات السوفيتية المساعدات الفنية بشأنها للمؤسسات الحكومية
العراقية فهي مدرجة في الملحق رقم (١) لهذه الاتفاقية •

المادة الثانية

تنفيذا للتعاون المشار اليه في المادة الاولى من هذه الاتفاقية تجهز حكومة
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بواسطة المؤسسات السوفيتية
المختصة ما يلزم :

للقيام بالتعاون مع المؤسسات الحكومية العراقية باجراء اعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية والتصاميم والبحوث والتحريات وتجهيز المعدات والمكائن مع المجموعة القياسية للادوات الاحتياطية وكذلك تجهيز انواع معينة من المواد غير الموجودة في العراق لانشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال المدرجة في الملحق رقم (١) بهذه الاتفاقية ♦

ولتقديم المساعدة الفنية من قبل الخبراء السوفيت في اختيار مواقع المنشآت وجمع المعلومات الاولية للتصاميم وفي بناء المشاريع بمشورة واشراف القائمين بتصميمها وفي نصب الاجهزة وتركيبها وضبطها وتشغيل المشاريع التي تقام بمساعدة الاتحاد السوفيتي وكذلك لتقديم المساعدة خلال المدة المتفق عليها بين الفريقين في تنظيم استثمارها وفي بلوغ الطاقات الانتاجية المصممة لهذه المشاريع ♦

ولتقديم المساعدة في تدريب الخبراء العراقيين للعمل في المشاريع التي تؤسس بمساعدة الاتحاد السوفيتي وذلك بايفاد المديرين الاختصاصيين السوفيت الى العراق وكذلك بقبول العراقيين في الاتحاد السوفيتي لغرض التدريب الفني المهني في المشاريع المماثلة فيما اذا رغب في ذلك الفريق العراقي ♦

المادة الثالثة

تعهد حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بأن تسلم المؤسسات السوفيتية لحكومة الجمهورية العراقية الخرائط والمواصفات الخاصة بالعمليات الفنية الضرورية لتهيئة ما يلزم لانتاج المواد المطلوبة في المشاريع المؤسسة بمساعدة الاتحاد السوفيتي بموجب هذه الاتفاقية. ويجرى تسليم الوثائق المشار اليها آنفا دون مقابل سوى سد النفقات الفعلية التي يقتضيها اعداد هذه الوثائق وتسليمها ♦

ومن المفهوم ان الوثائق المشار اليها آنفا يجب ان تستعمل داخل الجمهورية العراقية وسوف لا تسلم الى الاجانب أفرادا أكانوا أم شخصيات

حكومية ولا يجوز الاستثناء من هذا الحكم الا بموافقة المؤسسات السوفيتية ذات العلاقة بكل قضية على حدة .

المادة الرابعة

تقوم حكومة الجمهورية العراقية بواسطة المؤسسات العراقية ذات الشأن بانشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال المدرجة في الملحق رقم (١) بهذه الاتفاقية وتقوم بتمويلها . ومن المفهوم ان تنظيم اعمال البناء والنصب والتركيب وتجهيز المشاريع بالايدي العاملة وبمواد البناء اللازمة التي قد توجد في العراق وكذلك توفير المشاريع المتممة والمرافق العامة يجب أن يكون في عهدة الفريق العراقي .

وعلى المؤسسات العراقية أن تزود المؤسسات السوفيتية بجميع المعلومات الاولية اللازمة لتصميم المشاريع المدرجة في الملحق رقم (١) بهذه الاتفاقية . أما مواصفات التصميم فيتم الاتفاق عليها ابتداء بين الفريقين .

المادة الخامسة

لغرض سد تكاليف المساعدة الفنية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي في بناء المشاريع وتنفيذ الاعمال المدرجة في الملحق رقم (١) بهذه الاتفاقية تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الى حكومة الجمهورية العراقية قرضا بمبلغ (٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠) روبل (يعادل الروبل الواحد ٢٢٢١٦٨.٠٠٠ غرام من الذهب الخالص) بفائدة سنوية قدرها ٢.٥٪ على ان يستفاد منه خلال سبع سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية . يستخدم القرض المنصوص عليه في هذه المادة للصرف على ما يأتي :

أ - المسوح الاستكشافية الجيولوجية والتصاميم والبحوث والتحريات التي ستقوم بها المؤسسات السوفيتية .

ب - المعدات والمكائن اللازمة لانشاء المشاريع ولتنفيذ الاعمال وكذلك المواد المعينة اللازمة للانشاء وغير المتوفرة في العراق والتي يجب تجهيزها من الاتحاد السوفيتي الى العراق وذلك على اساس س . آي

أف • (C. I. F.) الموانئ العراقية •

ج - النفقات التي يتطلبها سفر الخبراء السوفيت الى العراق ذهابا وايابا لاسداء المساعدة الفنية •

د - النفقات اللازمة لتدريب العراقيين مهنيا وفنيا في الاتحاد السوفيتي •

هـ - النفقات الفعلية لاعداد وتسليم الوثائق الفنية المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية •

اذا تغير سعر الروبل بالنسبة للذهب يعدل رصيد القرض تبعا للتغير الحاصل بحيث تظل قيمة الرصيد المذكور مقدرة بالذهب على ما كانت عليه •

اذا قلت النفقات اللازمة لاعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية والتصاميم والبحوث والتحريات وتجهيز المعدات والمكائن والمواد والخدمات الاخرى التي يقدمها الفريق السوفيتي للمشاريع والاعمال المدرجة في الملحق رقم (١) بهذه الاتفاقية عن مبلغ القرض المشار اليه فيتفق الجانبان فيما بعد على قائمة المشاريع الاضافية التي تقدم بشأنها المساعدات الفنية على حساب المبلغ المتبقى من القرض •

اما في حالة زيادة نفقات الخدمات المقدمة من قبل الجانب السوفيتي على مبلغ القرض المذكور فيسدد المبلغ الزائد من قبل الجانب العراقي عن طريق تسليم بضائع عراقية للاتحاد السوفيتي بموجب شروط الاتفاق التجاري النافذ بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي و/أو بعملة قابلة للتحويل يتفق عليها بين البنك المركزي للجمهورية العراقية وبنك الدولة للاتحاد السوفيتي •

المادة السادسة

تسدد حكومة الجمهورية العراقية مبالغ القرض المستخدمة لكل مشروع والمقدمة وفق المادة الخامسة من انتهاء الاتحاد السوفيتي من تسليم جميع المعدات المنصوص عليها في العقود الخاصة بهذا المشروع •

وفى الاحوال التى لا تتصل فيها المساعدة الفنية بشأن أى مشروع من المشاريع بتسليم الاجهزة والمعدات بصورة كاملة من الاتحاد السوفيتى تسدد مبالغ القرض المستخدمة من قبل الجانب العراقى ضمن مدة الاثنى عشر عاما ابتداء من تاريخ قائمة الحساب للاعمال التى تنجزها المؤسسات السوفيتية •

ان الفوائد على القرض تترتب من تاريخ استعمال الجزء المختص من القرض ويستحق دفعها خلال الربع الاول من السنة التالية للسنة التى تترتب فيها تلك الفوائد •

ويعتبر تاريخ استعمال القرض لتسديد أثمان المعدات والمكائن والمواد هو تاريخ قائمة شحنها كما يعتبر تاريخ تقديم قائمة الحساب تاريخا لاستعماله لتسديد مصاريف التصميم والمسوح الاستكشافية الجيولوجية والاعمال الاخرى الى جانب نفقات سفر الخبراء السوفيت من والى العراق مع نفقات التدريب المهنى الفنى للعراقيين فى الاتحاد السوفيتى وسائر النفقات الاخرى •

المادة السابعة

ان تسديد القرض والفائدة المترتبة عليه يجرى من قبل حكومة الجمهورية العراقية بهيد المبالغ القابلة بالدنانير العراقية (الدينار العراقى الواحد يعادل ٢٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص) فى حساب خاص يفتحه البنك المركزى العراقى باسم بنك الدولة للاتحاد السوفيتى •

يجرى تحويل الروبلات الى الدنانير العراقية على أساس مقدار الذهب فى الروبل والدينار يوم التسديد ويمكن استخدام المبالغ الموجودة فى هذا الحساب من قبل الاتحاد السوفيتى لشراء البضائع العراقية حسب شروط واحكام الاتفاق التجارى النافذ المفعول بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية و/أو يمكن تحويلها الى أية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها بين البنك المركزى العراقى وبنك الدولة للاتحاد السوفيتى •

وعند تحويل الدنانير العراقية الى أية عملة قابلة للتحويل يجرى تقييم

الدنانير العراقية بهذه العملة على أساس مقدار الذهب في كل منهما يوم التحويل ♦

يعاد تقييم رصيد بنك الدولة للاتحاد السوفيتي في حسابه لدى البنك المركزي العراقي عند حصول اي تبدل في سعر تعادل الدينار بالذهب وبنفس نسبة هذا التبدل ♦

المادة الثامنة

لغرض تنظيم تسجيل المبالغ المستعملة من القرض الممنوح بموجب هذه الاتفاقية وتسديدات القرض المذكور وتسديدات الفوائد المترتبة عليه يفتح البنك المركزي العراقي وبنك الدولة للاتحاد السوفيتي كل منهما لصالح الآخر حسابات قرض خاصة ويضعان مشتركا الترتيبات الفنية لتمشية هذه الحسابات ♦

المادة التاسعة

تدفع حكومة الجمهورية العراقية الى الجانب السوفيتي جميع النفقات التي تتحملها المؤسسات السوفيتية بشأن ايفاد الخبراء السوفيت الى العراق لبدء المساعدة الفنية في تأسيس المشاريع المنصوص عليها في الملحق رقم (١) بهذه الاتفاقية باستثناء مصاريف سفرهم الى العراق ومنه وذلك بقيد المبالغ المنصوص عليها في العقود بالدينار العراقي في حساب مستقل يفتح من قبل البنك المركزي العراقي باسم بنك الدولة للاتحاد السوفيتي لصالح المؤسسات السوفيتية ♦

ويمكن استعمال المبالغ المقيدة في هذا الحساب لتغطية النفقات الجارية للمؤسسات السوفيتية في العراق اما الرصيد غير المستعمل فيمكن تحويله الى اية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها بين البنك المركزي العراقي وبنك الدولة للاتحاد السوفيتي ♦

المادة العاشرة

تعرب حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عن استعدادها لتلبية طلبات حكومة الجمهورية العراقية لشراء الادوات الاحتياطية في الاتحاد

السوفيتى (بالاضافة الى المجموعة القياسية المجهزة مع المعدات) وكذلك
الانواع المعنية من المواد الخام اللازمة للتشغيل الاعتيادى للمشاريع المنشأة
بمساعدة الاتحاد السوفيتى •

ويجرى تسليم الادوات الاحتياطية والمواد الخام فى اطار الاتفاق
التجارى النافذ بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفيتية •

المادة الحادية عشرة

ان القيام بأعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية و التصاميم والبحوث
والتحريات وتجهيز المعدات والمكائن والمواد من الاتحاد السوفيتى وايفاد
الخبراء السوفيت الى العراق وتدريب العراقيين فنيا ومهنيا وكذلك تقديم
الفريق السوفيتى انواعا اخرى من المساعدة الفنية وفق هذه الاتفاقية يجرى
بموجب عقود تتفق عليها المؤسسات العراقية والمؤسسات السوفيتية المختصة
والمخولة بذلك حسب الاصول من قبل حكومتى البلدين •

وتحدد هذه العقود المجالات والمواعيد والاسعار وضمانات جودة
المعدات والمكائن ومطابقتها لطاقتها الانتاجية المصممة ومسؤوليات الجانبين
عند حصول احوال القوة القاهرة وغيرها من الشروط التفصيلية الاخرى
المتعلقة بتنفيذ التزامات الجانبين بموجب هذه الاتفاقية • وتحدد أسعار المعدات
والمكائن والمواد التى ستسلم للعراق بموجب هذه الاتفاقية وكذلك أسعار
البضائع العراقية التى ستسلم للاتحاد السوفيتى تسديدا للقرض والفائدة
المرتبة عليه على أساس أسعار السوق العالمية •

المادة الثانية عشرة

يعرب الجانب السوفيتى بالاضافة الى تقديمه المساعدة الفنية لانشاء
المشاريع على حساب القرض المنصوص عليه فى الاتفاقية الحالية عن موافقته
عند طلب الجانب العراقى على تقديم المساعدة الفنية فى تأسيس المشاريع

الصناعية والزراعية وغيرها المنصوص عليها في الملحق رقم (٢) لهذه الاتفاقية •
ويجرى تسديد النفقات التي تتحملها المؤسسات السوفيتية بشأن تقديم المساعدة
الفنية في اقامة هذه المشاريع من قبل الجانب العراقي بواسطة تسليم البضائع
للاتحاد السوفيتي بموجب شروط الاتفاق التجاري العراقي السوفيتي النافذ
المفعول و/أو بعملة قابلة للتحويل • اما مجالات وانواع المساعدة الفنية التي
تقدمها المؤسسات السوفيتية فيما يتعلق بهذه المادة فتحدد بواسطة اتفاقيات
اضافية وعقود لاحقة بين الجانبين •

تبرم هذه الاتفاقية باقصر مدة ممكنة وتصبح نافذة المفعول من تاريخ
تبادل وثائق الابرام الذي سيجرى في بغداد •

حرر في مدينة موسكو بتاريخ ١٦ مارت ١٩٥٩ في نسختين اصليتين
كل منهما باللغتين العربية والروسية ولكل من النصين نفس القوة القانونية •

نيابة عن حكومة الجمهورية
العراقية

نيابة عن حكومة اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية

قائمة

بالمشاريع والدراسات التي بموجبها تقدم
المؤسسات السوفيتية المعونة الفنية
الى مؤسسات الحكومة العراقية

الرقم	تعريف المشاريع والدراسات ومميزاتها الرئيسية	المدة المقررة لانجاز الاعمال
-------	---	------------------------------

١	معمل الفولاذ من انقاض الحديد بسعة انتاج سنوية قدرها (٦٠٠٠٠) ستون الف طن من المنتوجات المطروقة المتوسطة والصغيرة من الفولاذ على ان يعمل قسم الطرق بثلاث وجبات • يشتمل العمل على ورشة لسباكة الحديد الصب بسعة خمسة آلاف طن من الانابيب الحديدية وخمسة آلاف طن من حديد الساقية (جانيلد) في السنة •	
---	---	--

١٩٦٢-١٩٦٠	اعمال التصميم
-----------	---------------

١٩٦٣-١٩٦١	تسليم التجهيزات
-----------	-----------------

٢	معمل الاسمدة النتروجينية بسعة (٦٠٠٠٠) ستين الف طن من الامونيا سنويا ومن ثم تحويلها الى نترات لانيوم وكبريتات الانيوم •	
---	--	--

١٩٦٠-١٩٥٩	الابحاث
-----------	---------

١٩٦٢-١٩٦٠	اعمال التصميم
-----------	---------------

١٩٦٤-١٩٦٢	تسليم التجهيزات
-----------	-----------------

٣ معمل الكبريت وحامض الكبريتيك بسعة أقصاها
(١١٠٠٠٠) مائة وعشرة آلاف طن من حامض
الكبريتيك و (٦٥٠٠٠) خمسة وستين ألف طن
الكبريت سنويا •

الابحاث ١٩٥٩-١٩٦٠
اعمال التصميم ١٩٦٠-١٩٦٢
تسليم التجهيزات ١٩٦٢-١٩٦٤

٤ معمل المواد المضادة للحياة (انتيبوتيكس)
والمستحضرات الصيدلانية بسعة انتاج سنوية :

بنسيلين ٥٥ طن
ستروبتومايسين ٥٥ طن
بيومايسين ٦٥ طن
الصبغات والمستخلصات (السائلة)
والجافة والمركزة ٨٠٠ طن
المراهم والمعاجين ٢٥٠ طن
الحبوب ١٠٠ طن
المجالات (الامبولات) ٤٠ مليون قطعة

اعمال التصميم ١٩٥٩-١٩٦٠
تسليم التجهيزات ١٩٦٠-١٩٦١

٥ معمل انتاج المكائن والمعدات الزراعية • وقطع الغيار
بسعة انتاجية سنوية :

مكائن زراعية ١٢ الف طن (٣٠ الف قطعة)
قطع غيار ٢٠٠٠ طن
عدد وادوات يدوية ١٠٠٠ طن
مسابكات لمشاريع اخرى ٢٠٠٠ طن

١٩٦٠-١٩٥٩	الابحاث
١٩٦١-١٩٦٠	أعمال التصميم
١٩٦٢-١٩٦١	تسليم التجهيزات

٦ معمل اللوازم والعدد الكهربائية ينتج سنويا : محولات كهربائية بطاقة ١٠٠٠٠ كيلووات وتبلغ السعة الكلية لهذه المحولات ١٠٠٠٠٠ كيلووات • محركات كهربائية بطاقة اقصاها ١ كيلووات ٥٠٠٠٠ قطعة محولات كهربائية بطاقة اقصاها ٥٠ كيلووات ٢٥٠٠٠ قطعة مولدات كهربائية بطاقة اقصاها ٥٠ كيلووات ٢٠٠٠ قطعة اجهزة ذات فولتية واطئة تناسب السعة الانتاجية للمعمل وسيزود المعمل بورشة لتصليح المحولات والمحركات الكهربائية لغاية ٢٠٪ من سعة انتاج المعمل •

١٩٦٠-١٩٥٩	الابحاث
١٩٦٢-١٩٦٠	اعمال التصميم
١٩٦٢-١٩٦١	تسليم التجهيزات

٧ معمل المصابيح الكهربائية بسعة اقصاها ١٥ مليون مصباح في السنة ويشمل :-

- ٨ ملايين مصباح بقدرة اقصاها ١٠٠ وات
- ٧ ملايين مصباح بقدرة اقصاها ٢٠٠ وات
- ٢ مليون مصباح وهاج (فلوريسينت)

١٩٦٠-١٩٥٩	الابحاث
١٩٦٢-١٩٦٠	اعمال التصميم
١٩٦٢-١٩٦١	تسليم التجهيزات

٨ محطة اذاعة تشمل على اربع مرسلات قدرة كل منها ١٠٠ كيلو وات على ذبذبات الموجة القصيرة في منطقة بغداد

الابحاث واعمال التصميم ١٩٥٩-١٩٦٠

٩ معمل الزجاج بسعة (٨٣) طن من منصهر الزجاج يوميا لصنع القناني والعلب والمصنوعات الزجاجية وزجاج النوافذ •

الابحاث واعمال التصميم ١٩٥٩-١٩٦٠

تسليم التجهيزات ١٩٦١-١٩٦٢

١٠ معمل المنسوجات القطنية بسعة (٦٠٠٠٠) ستين الف مغزل بالاضافة الى مكائن النسيج والتكملة لانتاج (٣٠) مليون متر طولى من الاقمشة القطنية و (١١٠٠) طن من الخيوط القطنية فى السنة •

الابحاث ١٩٥٩

أعمال التصميم ١٩٦٠-١٩٦١

تسليم التجهيزات ١٩٦١-١٩٦٢

١١ معمل المنسوجات الصوفية لصنع ١٧-٢ مليون متر مربع من المنسوجات الصوفية فى السنة بالاضافة الى ورشة لغسل الصوف •

الابحاث واعمال التصميم ١٩٥٩-١٩٦٠

تسليم التجهيزات ١٩٦١-١٩٦٢

١٢ معمل (التريكو) لصنع ٦ ملايين زوج من الجوارب القصيرة والطويلة و ٣٨ مليون قطعة من الالبسة

الداخلية و ١٠ مليون قطعة من الالبسة الخارجية في
السنة (١) .

الابحاث واعمال التصميم ١٩٥٩-١٩٦٠

تسليم التجهيزات ١٩٦٠-١٩٦١

١٣ معمل خياطة مجهز بـ ١٣٠ ماكينة ذات وظائف متنوعة
لخياطة (٣٠٠٠٠٠٠) متر من القماش سنويا

الابحاث واعمال التصميم ١٩٥٩-١٩٦٠

تسليم التجهيزات ١٩٦١

١٤ الاعمال الجيولوجية :

(أ) مسح جيولوجي بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠ لجميع
الاراضي العراقية واعمال البحوث الاستكشافية في
المناطق المجدية .

(ب) الاعمال المغناطيسية لمساحة ٥٠٠ كم^٢ بمقياس
١/٢٥٠٠٠ ومسح تفصيلي للمناطق المجدية .

مدة المعاونة الفنية يحددها

ويتفق عليها الطرفان

(ج) اعمال سيسميكية على سطح الارض والتي
بموجبها يتم الحفر الاستكشافي لمنطقة جرى باك في
مساحة اقصاها ٣٠٠ كم^٢ وفي المساحات المجدية من المياه
الدولية .

(د) اعمال البحوث الاستكشافية عن الفوسفات
والكبريت .

(١) يحدد الانتاج أثناء اعداد التصميم

١٥ مركز تصليح الاجهزة الجيولوجية ومختبر للاعمال
الاستكشافية الجيولوجية

(تسليم التجهيزات والخدمات الاخرى)
مدد المعونة الفنية يحددها ويتفق عليها
الطرفان •

١٦ سايلون كونكريتيان سعة كل منهما ١٢ الف طن مع
ناقلتين حمولة كل منهما ١٠٠ طن في الساعة •

الابحاث واعمال التصميم ١٩٥٩-١٩٦٠
تسليم التجهيزات ١٩٦٠-١٩٦١

١٧ معمل التعليب - لتحضير وتعليب الخضروات والفواكه
واللحوم بسعة اقصاها ٣ ملايين علبة سنويا ومخزن
تبريد سعته خمسين طن

الابحاث واعمال التصميم ١٩٥٩-١٩٦٠
تسليم التجهيزات ١٩٦٠-١٩٦١

١٨ المساعدة الفنية لتأسيس خمس مزارع حكومية وهى :-
مزرعة البنجر السكرى (لا تتجاوز مساحتها المزروعة
٢٥٠٠ هكتار) ومزرعة القطن (لا تتجاوز مساحتها
المزروعة ٣٠٠٠ هكتار) ومزرعة محاصيل الحبوب
الديمية (لا تتجاوز مساحتها ١٠٠٠٠ هكتار) ومزرعة
الرز (لا تتجاوز مساحتها ٣٠٠٠ هكتار) ومزرعة
النباتات الطبية (لا تتجاوز مساحتها ٢٠٠ هكتار) •
الابحاث واعمال التصميم

وتسليم التجهيزات ١٩٥٩-١٩٦٠

١٩ المساعدة الفنية لتأسيس اربع محطات لتأجير التركتورات

منفصلة او ملحقة بالمزارع الحكومية لخدمة مزارع
الفلاحين على ان لا تتجاوز مجموع التراكتورات فيها
المائة تراكتور •

الابحاث واعمال التصميم و
تسليم التجهيزات ١٩٦٠-١٩٥٩

٢٠ بزل أراضي الري في جنوب العراق لمساحة ١٥ مليون
هكتار •

الابحاث واعمال التصميم ١٩٦٥-١٩٥٩
٢١ اعداد مشروع لاستغلال مياه حوض دجلة للري
والملاحة وتوليد القوة الكهربائية •

الابحاث واعمال التصميم ١٩٦٣-١٩٥٩
٢٢ اعداد مشروع لاستغلال مياه حوض الفرات •

الابحاث واعمال التصميم ١٩٦٣-١٩٥٩
٢٣ تحسين الملاحة النهرية

نهر دجلة (قسم بغداد - بصرة حتى مصب شط العرب)
ونهر الفرات (قسم هيت - بصرة) •

الابحاث واعداد التصاميم فيما يتعلق
بمشاريع الاسبقية من الدرجة الاولى
وتسليم التجهيزات

للابحاث ١٩٦٠-١٩٥٩

٢٤ خط سكة حديد بغداد - بصرة (تحسين الخط
الحديدي الضيق الموجود حاليا وانشاء خط حديدي
عريض) •

الابحاث واعمال التصميم ١٩٦٢-١٩٥٩
تسليم التجهيزات للابحاث ١٩٦٠-١٩٥٩

٢٥ خط سكة حديد كركوك - سليمانة

الابحاث واعمال التصميم ١٩٦٠-١٩٦٢

تسليم التجهيزات للابحاث ١٩٦٠

ملاحظة :- (١) يمكن تغيير مجال المعونة الفنية بالنسبة للمشاريع والدراسات المذكورة اعلاه باتفاق الطرفين ضمن حدود القرض المنصوص عليه في هذه الاتفاقية ♦

(٢) عند القيام بوضع الصاميم تأخذ المؤسسات السوفيتية بنظر الاعتبار رغبة الجانب العراقي في تسلمه الوثائق الفنية وذلك لغرض التسريع في المباشرة ببناء المشاريع المطلوبة ♦

قائمة

بالمشاريع والدراسات التي تقدم المؤسسات السوفيتية بموجبها المساعدة الفنية الى مؤسسات الحكومة العراقية

الرقم	تعريف المشاريع والدراسات ومميزاتها الرئيسية
١	معمل الصودا الكاوية بالتحليل الكهربائي سعته كما يلي : ٢٢٤٠٠ طن سنويا من الصودا الكاوية و ٢٠٠٠٠ طن من الكلور في السنة ومن ثم تحويل الكلور الى المسحوق القاصر وكلوريد الحديدك وكلورات البوتاسيوم وحامض الكلوردريك والكلور السائل .
٢	معمل البلاستيك بسعة اقصاها ٢٠٠٠٠ من بوليفينيل كلورايد و ٢٠٠٠٠ طن من البولي اثيلين في السنة .
٣	معمل بناء وتصليح السفن النهرية سعته الانتاجية ١٠ سفن قدرة كل منها ٤٠٠ حصان و ١٠ دوب في السنة .
٤	ورشة تجميع عربات القطار في المعامل المركزية لسكك الحديد في بغداد لاتاج ٣٠٠ عربة في السنة (تجميع فقط) .
٥	المعونة الفنية لبناء وتسليم التجهيزات للانشاءات اللازمة لضبط مياه اعالي الفرات .
٦	المعونة الفنية لبناء وتسليم التجهيزات لعدد من المنشآت على نهر دجلة لتحسين الري والملاحة واستغلال الطاقة الكهربائية .
٧	المعونة الفنية لبناء وتسليم التجهيزات للمنشآت اللازمة لاستصلاح الاراضي المروية في جنوب العراق في مساحة ١٠٥ مليون هكتار .

الرقم	تعريف المشاريع والدراسات ومميزاتها الرئيسية
٨	المعونة الفنية وتسليم التجهيزات لحفر ٣٠٠ بئر ماء لعمق ١٠٠ - ٢٠٠ متر
٩	المعونة الفنية في مد خط سكة حديد بغداد - بصرة (تحسين الخط الحديدي الضيق الموجود حاليا ومد خط عريض)
١٠	المعونة الفنية لمد خط سكة حديد كركوك - سلیمانیة
١١	تحسين ارسفة ميناء البصرة الحالية وبناء ارسفة جديدة
١٢	المعونة الفنية وتسليم التجهيزات للمنشآت اللازمة لتحسين الملاحة النهرية :-
	نهر دجلة (قسم بغداد - بصرة حتى مصب شط العرب)
	ونهر الفرات (قسم هيت - بصرة)
١٣	ثلاث بدالات تلفونية اوتوماتيكية عدد ارقام كل منها ١٠٠٠٠
١٤	المعونة الفنية لوضع خطة طويلة الامد لتحسين الاذاعة والتلفزيون وتسليم التجهيزات لهذا الغرض على ان يتم التنفيذ حسب الخطة المذكورة
١٥	تعمير هياكل الهوائيات للموجات المتوسطة والقصيرة في محطة اذاعة بغداد
١٦	تعمير ستوديوهات الاذاعة في بغداد
١٧	المعونة الفنية في دراسة الطرق
١٨	الابحاث لاستنباط الطرق المختلفة لتصنيع التمور

١٦ مارت ١٩٥٩

سيادة الوزيرين المحترمين

أؤيد استلام رسالتكما المؤرخة في ١٦ مارت ١٩٥٩ والتي نصها

كما يلي :

« لقد تم الاتفاق خلال المفاوضات حول المسائل الاقتصادية بين حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وحكومة الجمهورية العراقية على ان يقوم الاتحاد السوفيتي بتقديم المساعدة الفنية لتدريب الخبراء العراقيين في العراق وفي المعاهد الدراسية والمؤسسات الصناعية في الاتحاد السوفيتي • ستقوم المنظمات السوفيتية المختصة بتقديم المساعدة الى المنظمات الحكومية العراقية لتأسيس مراكز في العراق لتدريب الخبراء الفنيين للصناعة العراقية • ولهذا الغرض سوف تهيء المناهج والتصاميم للتدريب المهني للمواطنين العراقيين وتسلمها الى المنظمات العراقية كما ستسلم الاجهزة والمعدات وتوفد الخبراء السوفيت الى العراق لمساعدة المنظمات العراقية فيما يخص التدريب •

وفي الوقت ذاته تم الاتفاق على ان يقوم الجانب السوفيتي بايفاد الخبراء السوفيت الى العراق لمساعدة حكومة الجمهورية العراقية في تأسيس منظمة حكومية للانشاء بغية تنفيذ بناء المشاريع وانجاز الاعمال المنصوص عليها في اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية في ١٦ مارت ١٩٥٩ •

اما عدد الخبراء السوفيت الذين سيوفدون الى العراق مع اختصاصاتهم ومدد بقائهم وعدد المواطنين العراقيين الذين سيحصلون على التدريب في الاتحاد السوفيتي وكذلك الشروط الاخرى لابداء المساعدة الفنية المشار

اليها في هذه الرسالة فسوف تحدد في اتفاقية خاصة بين حكومة الاتحاد
السوفيتي وحكومة الجمهورية العراقية » •

هذا وأنتى أؤيد بسرور بالغ كل ما جاء في رسالتكما

وتفضلوا يا سيادة الوزيرين المحترمين

بقبول فائق الاحترام

سيادة الوزير ابراهيم كبة

سيادة الوزير طلعت الشيباني

المخولين عن حكومة الجمهورية العراقية

موسكو

١٦ مارت ١٩٥٩

سيادة الوزيرين المحترمين

أؤيد استلام رسالتكما المؤرخة في ١٦ مارت ١٩٥٩ والتي نصها
كما يلي :

« لقد تم الاتفاق خلال مفاوضاتنا حول مسائل التعاون الاقتصادى والفنى
على ان توافق حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية استجابة
لرغبات الجمهورية العراقية على ايفاد الخبراء السوفيت في التخطيط
الاقتصادى الى العراق وقبل خبراء التخطيط العراقيين في الاتحاد السوفيتي
لغرض تبادل الخبرة في هذا الحقل بالعدد وفي الآجال التى سيتفق عليها بين
الجانين » •

هذا وأنتى أؤيد بسرور بالغ كل ما جاء في رسالتكما •

وتفضلوا يا سيادة الوزيرين المحترمين بقبول فائق الاحترام •

سيادة الوزير ابراهيم كبة

سيادة الوزير طلعت الشيباني

المخولين عن حكومة الجمهورية العراقية

موسكو

« بيان رسمي »

جرى صباح اليوم ١٦ نيسان ١٩٥٩ في ديوان وزارة الخارجية بين سيادة هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية وسيادة كريكورى تيتوفيتش زائتسيف السفير فوق العادة والمفوض لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فى العراق تبادل وثائق ابرام اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقع عليها فى موسكو فى ١٦ آذار ١٩٥٩ وبناء على ذلك فقد أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من التاريخ المذكور آنفا .

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الاتحاد السوفياتى بناء على العلاقات الودية القائمة بينهما رسميا وسعيا الى استمرار تطوير التعاون الاقتصادى والفنى وتوثيقه على أسس مبادئ المساواة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والاحترام الكامل لكرامة الوطن وسيادة كلا البلدين فقد وافقتا على ان تقوم الحكومة السوفياتية بالتعاون مع حكومة الجمهورية العراقية بتحقيق برامج تطوير اقتصاد العراق الوطنى فى حقل الصناعة والزراعة والمواصلات وعلى هذا سيقدم الاتحاد السوفياتى للجمهورية العراقية العون الفنى فى تأسيس عدد من مشروعات الصناعة الثقيلة وصناعات انتاج الآلات والكيمياء والمواد الغذائية والصناعات الخفيفة كما سيقدم الاتحاد السوفياتى للجمهورية العراقية العون اللازم لتدريب الاختصاصيين العراقيين ورغبة فى مساهمة تطوير الجمهورية العراقية تطويرا اقتصاديا وحسب رغبة الطرف العراقى تقدم حكومة الاتحاد السوفياتى للجمهورية العراقية قرضا بمبلغ ٥٥٠ مليون روبل بفائدة قدرها ٢ر٥ بالمائة سنويا .

مدير التوجيه والاذاعة العام

الاتحاد السوفياتي يساهم

بتمويل ٢٥ مشروعاً صناعياً ضخماً

وزير الاقتصاد يشرح معاونات الاتحاد السوفياتي لتطوير مشاريع التنمية -
الاتفاقية تفرغ في مبدأ المساواة والاحترام التام ٠٠ ومن غير اشتراطات -
مباحثات على غاية من الاهمية يعقدها الوفد العراقي الاقتصادي مع الرفيق
ميكيان والرفيق كوزمين - روح الود والشمور بالمسؤولية الواعية تسود
المباحثات - الاتحاد السوفياتي يمحض جميع التسهيلات للعراق - وضع
الاطار العام لتبادل المساعدات الفنية بين البلدين •

كشف الدكتور ابراهيم كبه وزير الاقتصاد في ندوة صحفية عقدها
يوم امس وحضرها مدير التوجيه والاذاعة العام ومدير الاذاعة عن خطوة
التعاون بين العراق والاتحاد السوفياتي الصديق واعلن ان الاتحاد السوفياتي
سيساهم في تمويل ٢٥ مشروعاً ضخماً انتاجياً ويقوم بدراسة التصاميم لثمانية
عشر أخرى •

قال الوزير ان اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين البلدين
غير مشروطة وانها تقوم على مبدأ المساواة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون
الداخلية ومبدأ الاحترام التام للسيادة والكرامة الوطنية لكلا البلدين
وأشار الوزير الى المزايا التي تضمنها الاتفاق وانها حققت نجاحاً كبيراً لسياسة
العراق الاقتصادية •

وقد استهل الدكتور ابراهيم كبه مؤتمره الصحفي بالاشارة الى اتفاقية
التعاون الاقتصادي والفني التي عقدت بين الجمهورية العراقية والاتحاد
السوفياتي • فقال اني أحب قبل أن أتعرض الى الاتفاقية نفسها والى اسسها
وبعض نقاطها الرئيسية ان :-

ابدى شكر الوفد الاقتصادي الذي كان قد ساهم في التهيئة للاتفاقية

والمفاوضة حولها للشعب العراقي الواعى المدرك الذى يتزايد نضجه ووعيه السياسى بصورة مستمرة متزايدة ملموسة يوما بعد يوم * وابدى شكرى ايضا بالنيابة عن اعضاء الوفد لجميع المؤسسات والهيئات الشعبية الاجتماعية او نقابية عمالية ولجميع طبقات الشعب على الاستقبال الرائع الذى قوبل به وفدنا عند عودته أمس وبالطبع ان هذا التكريم ليس تكريما لاشخاصنا وانما هو تكريم للنجاح الذى حققه الوفد للسياسة الاقتصادية التى تعبر عنها هذه الاتفاقية والنقطة الثانية التى اود التطرق اليها قبل الدخول فى الاتفاقية التى عقدت بين البلدين هى ان انقل للشعب العراقي الكريم مشاعر الود والصداقة والتأييد المطلق والاسناد الكامل الذى لمسناه فى شعوب الاتحاد السوفياتى وفى حكومته المركزية وفى حكومات جمهوريات الاتحاد السوفياتى *

والحقيقة ان هذه المشاعر لا يمكن ان يصفها الانسان اذا لم يلمسها عن كذب بنفسه وقد رجانا رجال الحكومة السوفياتية من رئيس الوزراء الى باقى الاعضاء ان ننقل للشعب العراقي وحكومة الجمهورية العراقية بصورة مطلقة هذا التأييد وهذا الاسناد ولاشك ان الشعب العراقي يقدر ويؤمن هذه الصداقة قيمتها الحقيقية اما من ناحية الانجازات الرائعة الى اسداها الاتحاد السوفياتى فلا يتسع المجال لذكرها وربما توفرت فرصة اخرى للاشارة الى بعضها ولكنها على كل حال انجازات هائلة وفى جميع الميادين *

الاتفاقية الاقتصادية

وبعد هذه الكلمة البسيطة انتقل الى موضوع الاتفاقية :

تعلمون ان لمفاوضات حول الاتفاقية بدأت فى بغداد على مستوى الخبراء وقد أمكن بنتيجة مفاوضات بغداد تحديد بعض المشاريع فى مختلف الحقول التى يمكن ان يقدم الاتحاد السوفياتى معونته الفنية والاقتصادية فى تنفيذها كما انه وضعت بعض المبادئ العامة للاتفاقية التى يمكن ان تحدد الاطار العام لهذه المعونة ولكن بالطبع الدراسة التى تمت فى بغداد كانت تقريبية جدا وكان من الضرورى جدا ان تستأنف فى الاتحاد السوفياتى نفسه بعد رفع التقرير

الذى سبق أن هياه الخبراء السوفيات الى مراجع فنية واقتصادية أعلى كما انه كان يجب ايضا ان ينتهى من البت فى موضوع أسس الاتفاقية نفسها على مستوى سياسى ولهذا بالضبط كان من الضرورى سفر وفد اقتصادى عراقى يتألف من الوزراء للاتفاق على موضوع الاتفاقية لتى لها جانب سياسى واضح ومن خبراء فى الوزارات المختلفة التى لها مساس بالاقتصاد الوطنى لدراسة المشاريع التى اتفق عليها فى بغداد أو التى ستضاف أو تحذف بعد استكمال الدراسات فى الاتحاد السوفياتى ومع خبراتهم •

الوفد فى موسكو

وفعلا •• سافر الوفد كما تعلمون الى الاتحاد السوفياتى ووصل موسكو بتاريخ ٢٥ شباط • وبقي الوفد فى موسكو الى تاريخ ١٧ اذار وعقدت الاتفاقية فى الكرملين بتاريخ ١٦ والقى رئيس الوزراء السيد خروشوف خطابا تاريخيا فى غاية الاهمية اطلع الرأى العام العالمى عليه •

مباحثات هامة

وقبل الانتهاء من توقيع الاتفاقية جرت محادثات فى غاية الاهمية مع السيد خروشوف ومع السيد ميكويان النائب الاول لرئيس وزراء الاتحاد السوفياتى والمسؤول عن الشؤون التجارية بصورة عامة ومع السيد كوزمين نائب رئيس الوزراء والمسؤول عن التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفياتى كما جرت محادثات مختلفة مع كبار المسؤولين عن الاقتصاد الوطنى فى تلك البلاد ومن الجدير بالذكر ان روحا من الود والشعور بالمسؤولية الواعية سادت المفاوضات فى جميع مراحلها وان جميع المشاكل التى كانت من الطبيعى ان تثار اثناء المفاوضات قد حلت وفق هذه الروح وان كل التسهيلات الممكنة قد قدمت من الجانب السوفياتى سواء من ناحية الخبرة الفنية او من ناحية الترتيبات المالية أو من ناحية الجوانب السياسية للموضوع • وليس هناك شك ان الاتفاقية التى توصلنا اليها هى اتفاقية ناجحة وحقت جميع الاغراض التى قصد الجانب العراقى اليها فى توقيع الاتفاقية •

الاتفاقية

وقال الوزير ان الاتفاقية المعقودة تتألف من مقدمة و ١٢ مادة وخاتمة •
ثم يلحق بالاتفاقية ملحقان رقم ١- وملحق رقم ٢- كما ان هناك رسالتين
وجوابين عليهما تبودلت بين الجانبين وتتعلق هذه الرسائل والاجوبة بوضع
الاطار العام لتبادل الخبراء فى الحقول المختلفة بين البلدين •

المساواة والاحترام

اذا انتقلنا الى الاتفاقية نجد ان مقدمتها تشير الى المبادئ الاساسية
التي يسير عليها الاتحاد السوفياتى وتسير عليها الجمهورية العراقية فى علاقاتهما
التجارية مع الدول الاخرى وهذه المبادئ تعكس فى الحقيقة سياسة البلدين
بوجه عام • هذه المبادئ هى مبدأ المساواة ومبدأ عدم التدخل فى الشؤون
الداخلية ومبدأ الاحترام التام للسيادة والكرامة الوطنية لكلا البلدين •

ومعنى ذلك واضح وهو ان هذه الاتفاقية اتفاقية غير مشروطة باية
شروط سياسية او اقتصادية او عسكرية او من اى نوع آخر تمس سيادة
البلاد او تتدخل فى شؤونها الداخلية وبعد هذه المقدمة تنتقل الى الاشارة
الى بعض النقاط الاساسية فى الاتفاقية وهى ستشر حسب الاصول
الدستورية بعد ابرامها من الجانبين على أنه لا بأس فى أن تتطرق الى بعض
موادها •

التزامات الاتحاد السوفياتى :

وقال ان المادة الاولى تحدد الغرض
منها وهو استعداد أو التزام اتحاد الجمهوريات السوفياتية للتعاون مع
حكومة الجمهورية العراقية فى تنفيذ خطط انماء الاقتصاد الوطنى العراقى
فى الحقول المختلفة كالتعدين والصناعة والكيمياء وبناء المكنائن وصناعة
اللوازم والعدد الكهربائية وصناعة النسيج والمواد الغذائية والادوية وكذلك
التعاون فى ميدان وسائل النقل والمواصلات والزراعة والرى واستصلاح
الاراضى وكذلك - وربما كان هذا من أهم ميادين التعاون - هو أعمال
المسوح الاستكشافية عن المعادن فى جميع أنحاء العراق أى أن الغرض

بصورة مختصرة هو المساعدة فى الاعمار الاقتصادى فى العراق وهذه نقطة فى غاية الاهمية لانها فى الحقيقة تحدد جوهر الاتفاقية • الاتفاقية تستهدف المساعدة فى تنفيذ مشاريع الاعمار فى العراق فغرضها بنائى انتاجى سواء كان فى الصناعة أو فى المواصلات •

محتوى المساعدة

نتقل بعد ذلك الى المادة الثانية التى تحدد محتوى المساعدة التى تضمنتها الاتفاقية • المساعدة تشمل اجراء أعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية واعداد التصاميم والبحوث والتحريرات فى كل مشروع على حدة • ثم تجهيز المعدات والمكائن والادوات الاحتياطية ثم تجهيز المواد الاولية اللازمة لتنفيذ المشاريع غير الموجودة فى العراق وبالإضافة الى كل ذلك تشمل المساعدات الفنية تقديم الخبراء السوفيات للمساعدة فى اختيار مواقع المنشآت ومساعدة الجانب العراقى فى بناء الابنية اللازمة لتنفيذ المشاريع ثم تتضمن المعونة أيضا نصب الاجهزة وتركيبها وضبطها ثم تشغيل المشاريع التى ستقام بمساعدة الاتحاد السوفياتى وأخيرا وليس آخرا - كما يقال - تدريب الخبراء العراقيين للعمل فى المشاريع موضوعة البحث وذلك بإيفاد الاختصاصيين العراقيين الى الاتحاد السوفياتى والتدريب فى العراق نفسه حسب مقتضيات المشروع بحيث أن هذه المشاريع عندما يتم نصبها وتسليمها الى العراق تكون الملاكات الوطنية العراقية فى نفس الوقت قد تهيأت لتشغيل المشاريع •

التزامات العراق

إذا انتقلنا من هذه المادة الى المادة الرابعة نجد أن هذه المادة تحدد التزامات العراق فى تنفيذ هذه المشاريع • هذه المساهمة تتضمن تنظيم أعمال البناء ثم تجهيز المشاريع بالأيدي العاملة العراقية وبمواد البناء اللازمة التى قد توجد فى العراق وأخيرا توفير ما يسمى بالمشاريع المساعدة أو المتممة والمرافق العامة •

تمويل المشاريع

وننتقل الآن الى طريقة تمويل هذه المشاريع وهى احدى النقاط الاساسية فى الاتفاقية وهى تلزم الجانب السوفياتى بان يضع تحت تصرف الحكومة العراقية مبلغ ٥٥٠ مليون روبل اى ما يعادل ٥٠ مليون دينار بفائدة سنوية مقدارها ٢٥٥ بالمائة على ان يستفاد من هذا المبلغ خلال سبع سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية وهذا المبلغ يسدد من الجانب العراقى باثنى عشر قسما سنويا متساويا على ان يستحق القسط الاول بعد سنة واحدة من انتهاء الاتحاد السوفياتى من تسليم جميع المعدات المنصوص عليها فى العقود الخاصة فى المشاريع - كل مشروع على حدة •

تسديد القرض

ومن المزايا المهمة جدا التى نصت عليها الاتفاقية وهى ميزة جديدة بالنسبة للاتفاقية العراقية السوفياتية هى طريقة التسديد • فالمادة السابعة من الاتفاقية تنص على ان تسديد القرض والفائدة المترتبة عليه يجرى بقيد المبالغ المتقابلة بالدينائير العراقية فى حساب خاص يفتحه البنك المركزى العراقى باسم بنك الدولة للاتحاد السوفياتى ويجرى التحويل نفسه على أساس مقدار الذهب فى الروبل والدينار يوم التسديد ويمكن استخدام المبالغ الموجودة فى هذا الحساب من قبل الاتحاد السوفياتى لشراء البضائع العراقية حسب احكام الاتفاقية التجارية النافذة المفعول بين البلدين أو يمكن تحويلها الى أية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها بين بنك الدولة للاتحاد السوفياتى والبنك المركزى العراقى •

وهذا النص يختلف عن نص الاتفاقية السوفياتية السورية الذى كان ينص على ان التسديد للقرض والفوائد المترتبة عليه يجرى على اساس ان يتسلم الاتحاد السوفياتى بضائع سورية او بقطع قابل للتحويل بحرية على اساس اتفاق يعقد بين مصرفين والاتفاقية السورية لا تشترط التحويل بالعملة السورية بينما الاتفاق السوفياتى العراقى حدد المقدار الواجب الدفع سلفا دون أن يتأثر العمل فى السوق على اساس القيمة الثابتة بين نسبة الذهب

الموجود في الدينار والروبل بالرغم من التقلبات التي قد تحدث في أسعار العمل وهو يشبه من حيث الاساس الاتفاقية المصرية السوفياتية •

عقود المشاريع

نتقل من ذلك الى مادة مهمة جدا المادة الحادية عشرة التي تنص على أن التفاصيل الخاصة بكل مشروع على حده تحدد وتنظم في عقود خاصة توقع بين المؤسسات الحكومية العراقية وبين المؤسسات السوفياتية المختصة • فنحن كل ما عملناه أننا وقعنا اتفاقية عامة ولكن كل مشروع على حدة سيوقع عقد خاص تذكر فيه جميع المواصفات الخاصة بالمشروع ولكن هذه العقود طبعا ضمن الاتفاقية العامة المشار اليها •

٢٥ مشروعا

وهذه المواد التي ذكرناها كلها تتعلق بالمشاريع التي سيقدم الاتحاد السوفياتي المعونة الفنية والاقتصادية لتنفيذها عن طريق القرض الذي ذكرنا شروطه الآن وهذه المشاريع حددت بصورة عامة في الملحق رقم ١- واعتقد ان من المناسب التطرق الى هذا الملحق • المشاريع التي تدخل في حيز القرض وهي تشمل ٢٥ مشروعا تتناول جميع ميادين الاقتصاد الوطني وهي مبنية على دراسة واسعة لامكانيات العراق الفنية والاقتصادية ومحددة حسب الاولوية الاقتصادية للمشاريع وطبعا لا يمكن ذكر جميع التفاصيل الخاصة بها الآن ولهذا اتطرق بصورة مختصرة •

معمل الفولاذ

ف هناك معمل الفولاذ طاقته الانتاجية ٦٠.٠٠٠ طن قابل للتوسيع الى اضعاف هذه الطاقة بمجرد الانتهاء من اكتشاف فلز الحديد بعد المباشرة باجراء المسوح الجيولوجية وهذه الطاقة هي طاقة ابتدائية مؤقتة والمعمل قابل على التكيف بعد اكتشاف فلز الحديد •

الاسمدة الكيماوية

ثم معمل الاسمدة النتروجينية وهو في غاية الاهمية لتطوير الزراعة

فى العراق والتصدير ايضا سعة ٦٠.٠٠٠ طن من الامونيا قابلة للتحويل الى
نترات الامونيوم وكبريتات الامونيوم •

الكبريت وحامض الكبريتيك والعقاقير والادوية

كذلك نذكر معمل الكبريت وحامض الكبريتيك ومن المعلوم ان له
قيمة فى تطوير جميع فروع الصناعة • السعة السنوية ١١٠.٠٠٠ طن من
حامض الكبريتيك و ٦٥.٠٠٠ طن من الكبريت • ثم معمل الادوية وهذا
المعمل خطير جدا لسد حاجة العراق من الادوية المختلفة سينتج سنويا ٨٠٠
طن من الصبغات والمستخلصات السائلة والجلافة والمركزة وينتج حوالى ١٨
طنا سنويا من الادوية المضادة للجراثيم الحية وينتج ٤٠ مليون قطعة من
- الامبولات - و ٢٥٠ طنا معاجين طبية مختلفة و ١٠٠ طن حبوب السخ •
وهذا المعمل قابل للتسليم فى سنة ١٩٦١ وكذلك معمل انتاج المكائن والآلات
الزراعية وهو معمل واضح اهميته للزراعة فى العراق وسينتج سنويا
٣٠.٠٠٠ قطعة اى حوالى ١٢.٠٠٠ طن ويسلم حسب تقدير الخبراء
سنة ١٩٦٢ •

صناعة الكهرباء

ومن المعامل التى لها علاقة مباشرة بتطوير صناعة الكهرباء فى العراق
معمل اللوازم الكهربائية المولدات - والمحولات • وسينتج مولدات
ومحولات بطاقات مختلفة منها ٥٠.٠٠٠ محرك بطاقة كيلو وات واحد •
وينتج كذلك ٢٥.٠٠٠ قطعة أخرى بطاقة تتراوح حدها الاقصى ٥٠ كيلو
وات و ٢٠٠٠ قطعة مولدات كهربائية بطاقة ٥٠ كيلو وات وعدد من المحولات
الكهربائية مجموع طاقتها ١٠٠.٠٠٠ كيلووات والحد الاقصى لطاقة المحولة
الواحدة هى ١٠٠٠ كيلو واط •

انتاج المصابيح

ثم تنتقل الى معمل المصابيح الكهربائية ينتج ١٥ مليون مصباح فى
السنة بانواع مختلفة ويسلم فى سنة ١٩٦٢ •

الصناعات الاستهلاكية

ثم انتقل الى بعض معامل الصناعات الخفيفة الاستهلاكية يدخل فى هذا
معمل الخياطة يستطيع ان يجهز ٣ ملايين متر من القماش وفيه ١٣٠ ماكينة
للخياطة يسلم عام ١٩٦١ ومعمل تريكو لصنع الملابس الداخلية والجوارب ينتج
٦٠٠٠٠٠٠ زوج جوارب مختلفة و ٣ ملايين قطعة البسة داخلية
و ١٠٠٠٠٠٠ من الالبسة الخارجية فى السنة . ثم معملان ، معمل
المنسوجات الصوفية ينتج سنويا حوالى ٢٠٠٠٠٠٠ متر مربع من الانسجة
الصوفية بالاضافة الى وحدة كاملة مستقلة للعمل ويسلم فى ١٩٦٢ اما المعمل
الآخر - معمل المنسوجات القطنية فسعته ١٦٠٠٠٠ مغزل بالاضافة للمكائن
الاخرى وينتج سنويا ٣٠ مليون متر من الاقمشة القطنية و ١١٠٠ طن من
الخيوط القطنية .

معمل الزجاج

كذلك هناك معمل للزجاج سعته ٨٣ طن يوميا من منصهر الزجاج
ويستعمل لصنع القناني والعلب وحتى زجاج النوافذ والنخ . . يسلم فى
١٩٦٢ .

مزارع نموذجية

وبعد ذلك نتقل الى بعض المشاريع التى لها علاقة بالزراعة مباشرة منها
تأسيس خمس مزارع حكومية نموذجية على مساحات واسعة جدا للبنجر
السكرى وهذه مساحتها قد تبلغ ٢٥٠٠ هكتارا - الهكتار اربعة دوانم -
ومزرعة للقطن نموذجية لا تتجاوز مساحتها ٣ آلاف هكتار ومزرعة ثالثة
للحبوب وخاصة للحبوب الديمية لا تتجاوز مساحتها الف هكتار ومزرعة
للرز لا تتجاوز مساحتها ٣ آلاف هكتار واخيرا مزرعة فى غاية الاهمية مزرعة
النباتات الطبية لا تتجاوز مساحتها ٢٠٠ هكتار يمكن اكمالها سنة ١٩٦٠ .

تأجير المكائن الزراعية

ثم نتقل الى مشروع آخر هو تأسيس أربع محطات لتأجير التركتورات

عائدة للحكومة وتقوم بمساعدة الفلاحين في جميع المناطق لادخال الزراعة الآلية • ويقدر ان يكون في كل مزرعة ٢٥ تراكتورا •

المسح الجيولوجي

وننتقل الى مشروع في نظرى اهم مشاريع الاتفاق الاساسى الذى لا بد منه لانطلاق تطوير صناعة العراق وهذا المشروع هو المسح الجيولوجى ويتضمن رسم خارطة جيولوجية لسكان العراق للتعرف بالضبط ما فى العراق بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠ وبعد أن تحدد هذه الخارطة تبدأ أعمال الاستكشاف مع أعمال البحوث الاستكشافية فى المناطق المجدية • كذلك يشمل المشروع اعمالا مغناطيسية لمساحة ٥٠٠ كيلو متر مربع محددة من الآن كان الخبراء السوفيات قد حددوها فى الشمال والمقياس ١/٢٥ ألف فقط • ثم أعمال سميكية على سطح واعماق الارض مع الحفر الاستكشافى عن النفط فى منطقة خانقين فى مساحة ٣٠٠ كيلو متر مربع وفى منطقة المياه الاقليمية يضاف الى ذلك ايضا اعمال البحوث الاستكشافية للكبريت والفوسفات • وبالإضافة الى ذلك تأسيس مركز لتصليح الاجهزة الجيولوجية وهذا ملحق بمشروع البحث الجيولوجى ومختبر جيولوجى •

أربع مرسلات اذاعية

وتأسيس محطة اذاعة تشمل اربع مرسلات كل منها ١٠٠ كيلو وات موجة قصيرة فى منطقة بغداد ويبدأ بأعمال التصميم فيها فورا •

المأكولات المحفوظة

ثم معمل لتعليب الخضروات سعة الانتاجية ٣ ملايين علبة سنويا مع مخزن تبريد تابع له سعة ٥٠ طنا لعملية الخزن الواحدة وهذا المعمل يجهز سنة ١٩٦١ •

ساييلوان

ثم ننتقل الى انشاء ساييلوين كونكريتين سعة الواحد ١٢ ألف طن مع ناقلتين للحبوب حمولة كل منها ١٠٠ طن فى الساعة ويسلمان فى ١٩٦١ •

تخطيط ودراسات

وبالإضافة الى ذلك هناك مشاريع دراسية الغرض منها اعداد تصاميم لمشاريع مختلفة سوف تنفذ ضمن اطار وشروط الاتفاقية التجارية النافذة المفعول بين البلدين وفى هذه المشاريع يدخل قسم الدراسات فى اتفاقية القرض واذا نضج المشروع وتوفرت له الامكانيات فعندئذ ينفذ بمقتضى الاتفاق التجاري • وهذه الدراسات تشمل اعداد مشروع لاستغلال مياه حوض دجلة للرى والملاحة وتوليد القوى الكهربائية وينتظر ان تنتهى اعمال التصميم فيه سنة ١٩٦٣ واعداد مشروع لاستغلال مياه حوض الفرات للغرض ذاته ••• وينتهى من اعمال التصميم عام ١٩٦٣ • ثم مشروع مهم جدا لتصريف وبزل اراضى الرى فى جنوب العراق لمساحة مليون ونصف مليون هكتار او ٦ ملايين دونم ينتهى العمل فيه سنة ١٩٦٥ •

شبكة الخطوط الحديدية

وهناك اعداد تصميم لاعادة بناء شبكة حديد بغداد والبصرة يتضمن تعميم الخط الحالى وانشاء خط حديدى آخر عريض وهذا ينتظر أن ينتهى من تصاميمه سنة ١٩٦٢ • ودراسة لخط سكة حديد بغداد - كركوك - سليمانية ويسلم التصميم سنة ١٩٦٢ •

الملاحة النهرية

ومشروع لتحسين الملاحة النهرية حيث ثبت بنتيجة دراسات الخبراء السوفيات ان بالامكان نقل نحو ٦٠ بالمائة من واردات العراق عن طريق البصرة عن طريق النقل النهري • والاتجاه الآن هو اجراء دراسة مفصلة تشمل نهري دجلة والفرات ومن ناحية دجلة تشمل بغداد - البصرة والفرات المنطقة ما بين هيت والبصرة والدراسات تكمل حوالى ١٩٦٠ • ثم تنتقل الى المحلق الثانى الذى نص عليه فى المادة الثانية عشرة على أن الجانب السوفياتى يعرب عن استعداداه للمساعدة الفنية فى المشاريع المنصوص عليها فى المحلق رقم ٢ على ان يجرى تسديد النفقات التى تتحملها المؤسسات السوفياتية بشأن تقديم المساعدة الفنية

بواسطة تسلم البضائع العراقية أو بموجب شروط الاتفاقية التجارية النافذة
المفعول بين البلدين • هناك اولا معمل الصودا الكاوية وتقدر طاقته الانتاجية
بـ ٢٢٤٠٠ طن من الصودا الكاوية و ٢٠ الف طن من الكلور • ومعمل
في غاية الخطورة معمل البلاستيك سعته المقدرة ٤٠ طن سنويا وهناك معمل لبناء
وتصليح السفن النهرية ومعمل آخر لتجميع عربات القطار ومشروع ضخم جدا
لضبط مياه اعلى الفرات ومشروع لتحسين الري في جنوب العراق مساحته
١٥ مليون هكتار • ومشروع حفر عدد كبير من الابار الارتوازية باعماق
مختلفة ومشروع بدالات تلفونية اوتوماتيكية ومشروع آخر لتحسين الاذاعة
والتلفزيون • وايضا دراسة الطرق بصورة عامة واخيرا مشروع لتصنيع
الدراسة ويدرس فعلا في مختبرات الاتحاد السوفياتي وهذه القائمة تتضمن
١٨ مشروعا وهي قائمة غير ملزمة في الحقيقة اى انها مجرد نموذج لنوعيه
المشاريع التي تدرس من الجانبين ويتوقف تنفيذها على اتفاقيات جديدة وعقود
جديدة •

خاتمة الاتفاقية

أما خاتمة الاتفاقية فتشمل الطريقة المينة لابرام الاتفاقية ودخولها حيز
التنفيذ وهي مادة شكلية تتعلق بالاصول الدستورية المتبعة في البلدين •

الخاتمة

والى جانب الاتفاقية هناك موضوع الخبراء • ذكرت ان هناك رسالتين
وجوابين تحدد الاطار العام لتبادل الخبراء • أما موضوع اختيار الخبراء
أنفسهم فانه من الطبيعي يتحدد باتفاقيات خاصة ولكن مبدئيا أثناء زيارة الوفد
اتفقنا على استقدام حوالي ٨٠ خيرا غير الخبراء الخاصين بالمشاريع في حقول
مهمة جدا سواء في حقول الصناعة كالمعامل الحكومية او في بعض المصالح
الحكومية كالاعمار والكهرباء او في ميادين الاصلاح الزراعي كالمساعدة
في التعاونيات الزراعية وادخال الآلية في الزراعة وفي فحص التربة والاقتصاد
الزراعي وفي التخطيط بصورة عامة •

مغزى الاتفاقية

وقال الوزير ابراهيم كبه • هذه بصورة عامة مركزة مخصصة للنقاط الاساسية لاتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى ولا حاجة لذكر اهميتها سواء فى الناحية الاقتصادية أو السياسية •

الصحف العراقية

ويسرنى جدا ان الصحف العراقية فى تعليقاتها حول الموضوع ادركت ادراكا واضحا للمغزى الحقيقى لهذه الاتفاقية خاصة فى هذه الظروف التى تجرى فيها محاولات معروفة من اوساط معروفة لزراع بذور الشك والريبة فى العلاقات بين الشعوب العربية وبين البلدان الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفياتى •

رد قاطع

ولا شك أن عقد هذه الاتفاقية هو خير رد على هذه المحاولات •

تعاون الشعب والحكومة

وفى الختام اود ان أبين للرأى العام ان المهم فى هذه الاتفاقية هو التنفيذ وهو ليس باليسير مطلقا ويحتاج الى جهود متواصلة شاقة سواء كان من جانب الحكومة او من جانب الشعب • ولست اشك ابدا فى ان التقاف الشعب حول حكومته الديمقراطية هو الاساس المتين لخلق الجو الضرورى لتنفيذ سياسة الحكومة المنبثقة من صميم مصالح الشعب بما فى ذلك تنفيذ المشروعات الاقتصادية بوجه عام والمشروعات التى تنص عليها هذه الاتفاقية بوجه خاص •

الخبرة فقط

وسئل عما اذا كان الاتحاد السوفياتى سيساهم فى تنمية مصلحة مصافى النفط فقال لم يبحث هذا الموضوع ولكن يجوز ان يساهم الاتحاد عن طريق الخبرة ويجوز ان نستعين ببعض الخبراء فى الموضوع • واعرب ردا على سؤال لمندوب الزمان عن اعتقاده بضرورة الفصل بين الهيئات المشرفة

على التخطيط والاخرى المشرفة على التنفيذ وكان ذلك بمعرض الرد عما اذا كانت الحكومة ستشكل هيئة خاصة للإشراف على خطط التنفيذ • وقال الدكتور كبه انه يعتقد ان هذا الموضوع سيبحث قريبا كما يعاد النظر في تشكيلات بعض الدوائر التابعة للوزارات على اساس مراعاة طبيعة تنفيذ المشاريع وجميع الدوائر التي تقوم باعمال ذات طبيعة واحدة •

أساس اقتصادى

وقال ردا على سؤال صحفى انه يعتقد ان الاتفاقية العراقية السوفياتية تقوم على اعتبار اقتصادى صرف مجرد عن الشروط وهذا ما يجعلها تختلف عن الاتفاقيات التي كانت قد عقدت فى العهد البائد وقال ردا على سؤال آخر انه يعتقد ان هذه الاتفاقية ستكون عاملا مهما جدا فى تطوير الرأسمال الوطنى تطويرا ملائما للنفع فضلا عن انها تخلق امكانيات الاستثمار •

بيان رقم (١) لسنة ١٩٥٩

صادر من رئاسة لجنة التموين العليا

قررت لجنة التموين العليا الموافقة على منع استيراد المواد المينة انواعها ادناه على انه فى حالة الاحتياج الضرورى اليها تطلب موافقة لجنة التموين العليا على استيرادها :

المواد

- ١ - الشماغ
- ٢ - ابواب ونوافذ للبناء حديدية
- ٣ - اثاث من خشب عادى او ملوى
- ٤ - احذية من كتان بنعال مطاط
- ٥ - احذية من المطاط
- ٦ - الخناء
- ٧ - باسورك
- ٨ - الباقلاء
- ٩ - بجامات
- ١٠ - بطم وجة خضراء
- ١١ - بوابيج وشحاطات
- ١٢ - بيرة وستاوت (بيرة سوداء)
- ١٣ - بطانيات من الصوف
- ١٤ - تين مجفف
- ١٥ - جلود البطانة والجلود نصف المدبوعة
- ١٦ - جوز ولب جوز
- ١٧ - جلافات معدنية (سماطات للاوانى)

- ١٨- حب رقى (ما عدا المخصص للزراعة)
- ١٩- خام أسمر وخام أبيض (عدا الهمايون والململ)
- ٢٠- زيت التزيت (عدا دهن البريك والكريز)
- ٢١- سطلات حديد (جينكو مغلون)
- ٢٢- سمن حيواني
- ٢٣- سيارات الركوب (الصالون) و (الاستيشن واكون)
- ٢٤- سمنت اعتيادي وسمنت مقاوم للاملاح
- ٢٥- شخاط
- ٢٦- صابون الغسيل
- ٢٧- صابون تواليت
- ٢٨- طابوق وآجر للبناء (عدا الطابوق انارى)
- ٢٩- طباشير للكتابة
- ٣٠- غزول قطنية (تمنع الا بتوصية من مديرية الصناعة العامة وتمنح لاصحاب المعامل فقط)
- ٣١- علك محلى للمضغ
- ٣٢- قباقيب خشبية
- ٣٣- قريولات حديدية
- ٣٤- قريولات مطلية من نحاس ومتعلقاتها
- ٣٥- قصاصات الجلود
- ٣٦- كحول الاثيل (معدومة أو غير معدومة) عدا الكحول الخاصة للاغراض العلمية
- ٣٧- كراسى خيزران
- ٣٨- لوبية حمراء
- ٣٩- مساحى وفؤوس
- ٤٠- مسامير نجارية
- ٤١- مفرقات وألعاب نارية (عدا مفرقات النسف) باجازة خاصة

- ٤٢- معكرونى
٤٣- نبق عجم
٤٤- نوافذ وأبواب خشبية وهياكل الابواب
٤٥- نفاية القطن
٤٦- ورق اللعب

ينفذ هذا البيان من تاريخ نشره ♦

رئيس لجنة التموين العليا

رئيس الوزراء

جدول المواد المحدودة التخصيصات لسنة ١٩٥٩

التسلسل	المادة	المبلغ المخصص لسنة ١٩٥٩ دينار
١ -	أثاث متنوعة من حديد	٢٥٠٠٠
٢ -	أحذية جلدية	١٥٠٠٠
٣ -	أحذية كرة القدم	٥٠٠٠
٤ -	أحزمة من مواد مختلفة	٥٠٠٠
٥ -	أربطة للرقبة (بويمباغات)	٣٠٠٠٠
٦ -	اطارات للرسوم وللصور من خشب أو من مواد أخرى جاهزة	٢٠٠٠
٧ -	أقمشة بلاستيك أو نايلون	١٠٠٠٠٠
٨ -	أقمشة حريرية	٥٠٠٠٠٠٠
٩ -	أقمشة صوفية رجالية بما فيها أقمشة الصوف الاصطناعي	٧٥٠٠٠٠
١٠ -	أقمشة قطنية (ما عدا الخام الاسمر والابيض على أن يمنح الجيت بتوصية من مديرية الصناعة العامة)	٣٠٠٠٠٠٠
١١ -	أكياس سيلوفان	٥٠٠٠
١٢ -	آلات وأشرطة وأسلاك لتسجيل الصوت وكرامفونات	٥٠٠٠٠
١٣ -	بسكويت	١٠٠٠٠ عشرة آلاف
١٤ -	بطانيات من حرير	١٠٠٠٠
١٥ -	بطانيات من قطن	١٠٠٠٠
١٦ -	بياضات وشراشف متنوعة	٨٠٠٠٠
١٧ -	ثلاجات منزلية مختلفة الانواع ومتعلقاتها	١٠٠٠٠٠٠
١٨ -	جبن معلب أو مغلف	٥٠٠٠٠

التسلسل	المادة	المبلغ المخصص لسنة ١٩٥٩ دينار
---------	--------	----------------------------------

١٩-	جزم مطاطية	٥٠٠٠٠٠ خمسون ألف
٢٠-	جلود جاهزة لنعال الاحذية	٥٠ طن
٢١-	جلود جاهزة لوجوه الاحذية	٢٠٠٠٠٠ قدم مربع
٢٢-	جواريب حرير ونابلون	٥٠٠٠٠ دينار
٢٣-	جواريب من صوف	٢٥٠٠٠
٢٤-	جواريب من قطن	١٥٠٠٠٠
٣٥-	حب شجر	٥٠٠٠
٢٦-	حقائب متنوعة	٣٥٠٠٠
٢٧-	خاوليات ومناشف وبرانس	١٢٠٠٠٠
٢٨-	دهن نباتي للاكل	٢٠٠٠ طن
٢٩-	دفاتر وكراريس	٥٠٠٠٠
٣٠-	خيوط من قطن او كتان لشباك صيد الاسماك	١٥٠٠
٣١-	روائح عطرية	١٠٠٠٠
٣٢-	مواد كوزماتيك أخرى	١٥٠٠٠
٣٣-	ساعات على اختلافها	١٠٠٠٠٠
٣٤-	سلع جاهزة من فافون (المنوم)	٢٥٠٠٠

للانواع التي

لاتصنع في العراق

٣٥-	سلع جاهزة من قطن بضمنها الكتافيات	١٥٠٠٠
٣٦-	سجاد وبسط من صوف (ايرانية وغيرها)	٢٥٠٠٠٠
٣٧-	سجاد من قطن او كتان	١٥٠٠٠٠
٣٨-	سجاد من حرير	٢٥٠٠٠
٣٩-	سلع خشبية او نحاسية مطعمة (هندية وغيرها)	٣٠٠٠
٤٠-	سيكاير وتبغ وسيكار	١٠٠٠٠٠
٤١-	شراب (نبيذ العنب)	١٠٠٠٠

التسلسل	المادة	المبلغ المخصص لسنة ١٩٥٩ دينار
٤٢-	شموع للأنارة (بارافين)	١٠٠٠
٤٣	شكولاته وحلويات وملابس متنوعة	٣٠٠٠٠
٤٤	صابون حلاقة ومعاجين حلاقة	٥٠٠٠
٤٥-	صابون ابو الهيل او صابون حلب	٤٠٠٠٠٠
٤٦-	ظروف مانيتا وظروف للرسائل متنوعة	٨٠٠٠
٤٧-	طرشى بما فيه الغنية والزيتون	٢٠٠٠٠
٤٨-	عصير الفواكه (شربت)	١٥٠٠٠
٤٩-	علب للسيكاير واكياس التبغ	٥٠٠٠
٥٠-	فستق ولوز وبنقد وكستانة	٢٠٠٠٠
٥١-	قداحات	٥٠٠٠
٥٢-	قمصان قطنية وياخاتها	١٠٠٠٠٠
٥٣-	قهوة	٤٠٠٠٠٠
٥٤-	قوايش للساعات من مواد لينة وغيرها	٥٠٠٠
٥٥-	قياطين للاحذية والملابس	٣٠٠٠
٥٦-	كعوب وقوالب خشبية	٤٠٠٠
٥٧-	لباد مزفت وورق مزفت مانع الرطوبة للبناء	٥٠٠٠
٥٨-	ليكورات	٢٠٠٠
٥٩-	ماس (الماس) حقيقى	٥٠٠٠
٦٠-	معاطف اعتيادية مختلفة	٥٠٠٠٠
٦١-	معجون طماسة	٢٥٠٠٠٠
٦٢-	مناديل ولفاحات من حرير	٤٠٠٠٠
٦٣-	مناديل ولفاحات من صوف	١٥٠٠٠
٦٤-	مناديل ولفاحات من قطن	٧٥٠٠٠
٦٥-	ملابس جاهزة من حرير	١٥٠٠٠٠

التسلسل	المادة	المبلغ المخصص لسنة ١٩٥٩ دينار
٦٦-	ملابس جاهزة من صوف	٢٠٠٠٠
٦٧-	ملابس جاهزة من صوف شغل السنارة	٥٠٠٠٠
٦٨-	ملابس جاهزة من قطن او كتان	٢٠٠٠٠
٦٩-	ملابس جاهزة و سلع من بلاستيك او نايلون	٨٠٠٠٠
٧٠-	ملابس داخلية قطنية	٣٠٠٠٠
٧١-	مسامير صاية ومسامير صغيرة (عدا التجارية)	٥٠٠٠
٧٢-	مساحيق ومستحضرات (ديترجنت) لغسل الملابس والغزول (تايد وبرسيل و ماشابه)	٧٥٠٠٠
٧٣-	معلبات متنوعة	٥٠٠٠٠ (عدا شركة النفط الخاضعة أيضا للاجازة)
٧٤-	مواد للزينة الشخصية - حلي ومجوهرات كاذبة	٥٠٠٠٠
٧٥-	مواد مطاطية وبلاستيك للاحذية	٤٠٠٠٠
٧٦-	ملاعيب للاطفال بضمنها الدراجات الثلاثية ودراجات صغيرة للاطفال	٨٠٠٠٠
٧٧-	ملابس مستعملة	٢٥٠٠٠٠
٧٨-	ملح للاكل مصفى	٢٠٠٠
٧٩-	نشاء الجيوب	٧٠٠٠٠
٨٠-	ورق صحي للتواليت وقصب من الورق لشرب المرطبات	٢٠٠٠
٨١-	ويسكى ومشروبات كحولية قوية أخرى	٢٠٠٠٠٠

جدول يبين اللول الرئيسية المصدرة الى الجمهورية العراقية سنة ٩٥٨

الدولة	قيمة الصادرات (بالدينار)	النسبة المئوية (التقريبية)
المملكة المتحدة البريطانية	٣٠٩٧٠٧٦١	٣٧٣٪
الولايات المتحدة الامريكية	١٥٩٢٢٦٣٩٠	١٤٣
المانيا الغربية	١٢٥٩١٩٦٦	١١٢
اليابان	٨٥٩٤٥٤٥	٧٤
بلجيكا	٦٨١٢٣٣٧	٦٢
سيران	٥٧١٤٦٧٨	٤٥
ايطاليا	٣٧١٦٤٠٠	٤
هولندا	٣٣٢٩٠٠١	٣٥
فرنسا	٢٣٠٣٩٢٥	٢
السويد	٢٣١٦٥٩٩	٢٣
فرموزا	٢١٥٥٧٧٨	٢٢
الهند	١٢٢٢٤٠٤	١٤
لبنان	١٢٣١٤٢٢	١٣
سوريا	١٨٤٠٣٥٣	١٤
استراليا	١١١٥٥٥٥	١
جيكوسلوفاكيا	١٠٢٦٠٩٩	١
بلدان اخرى	١٠٢٧٧٦٣٠	٩١
المجموع	١٠٩٧٩٥٨٤٣	١٠٠٪

جدول يبين الدول الرئيسية المستوردة من الجمهورية العراقية سنة ١٩٥٨

الدولة	قيمة الاستيرادات (بالدينار)	النسبة المئوية (التقريبية)
المملكة المتحدة البريطانية	٣١٣٨٧٠٨	٢٢٪
ألمانيا الغربية	١٠٤٦٠٩٠	٧
الدانمارك	١٦٢٧٨٦٧	١٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٠١٣٥٩	٥
الهند	٧٩١٠٥٢	٥٥
بلجيكا	٦٣٦٢٩٤	٤
هولندا	٣٤٣٠١١	٢
يوغوسلافيا	١١٦٤١٥	١١
البحرين	١١٢٣٥٨	١
إيران	٣٦٣٦٨٩	٢٣
اليابان	١٨٤٤٦٤	١٣
المملكة السعودية	٨٧٢٨٩٧	٦٢
الكويت	١١٥٤٤١٨	٨١
لبنان	٥٥٨٣٣٥	٣٨
عمان	٦٢٧٧٦	٤
سوريا	٦٧٧١٨١	٤٣
الأردن	٤٦٢٤٨٨	٣
مصر	٣٣٣٣٦٢	٢
البلدان الأخرى	١٠٦٣٩٢٦	٧
المجموع	١٤٢٤٧٦٩٠	١٠٠٪

قرار رقم (٤١) لسنة ١٩٥٩

صادر من رئاسة لجنة التموين العليا

انعقدت لجنة التموين العليا بتاريخ ١٩-٣-١٩٥٩ برئاسة سيادة رئيس الوزراء .

تلي كتاب وزارة الاقتصاد المرقم م/١١٨ في ٢٨-٢-١٩٥٩ المتضمن الاقتراح باضافة المواد التالية الى قائمة المواد الممنوع استيرادها المرفقة بقرار لجنة التموين العليا المرقم (٣٠) لسنة ١٩٥٩ .

المواد

- ١ - الاحذية الجلدية
- ٢ - الدهن النباتي (للاكل)
- ٣ - السلع الجاهزة من (فافون)
- ٤ - السيكاير والسيكار

وبعد المداولة قررت اللجنة الموافقة على اضافة المواد المذكورة أعلاه الى قائمة المواد الممنوع استيرادها .

وصدر القرار بالاتفاق

رئيس لجنة التموين العليا

رئيس الوزراء

ملحق

بيانات مشتركة

حول بعض الاتفاقيات التجارية والاقتصادية

بين الجمهورية العراقية والبلدان الاخرى

بيان مشترك حول

العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفياتي والعراق

صدر على اثر التوقيع على الاتفاقية التجارية والبروتوكول الملحق بين البلدين

أختتمت بنجاح في بغداد المحادثات التجارية بين الاتحاد السوفياتي والعراق وذلك في اليوم الحادى عشر من شهر تشرين الاول • وقد جرت هذه المحادثات في جو من الصداقة والتفاهم التام المتبادل وأسفرت عن عقد اتفاقية تجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العراقية تنص على تنمية العلاقات التجارية بين البلدين على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة •

واتفق الفريقان على أن يمنح كل منهما للآخر وعلى أساس المقابلة بالمثل معاملة أكثر الامم حظوة فيما يخص التجارة والملاحة • وتعين الاتفاقية كذلك قوائم السلع المتبادلة بين البلدين وطريقة تسديد اقيامها • وتشتمل قائمة السلع الممكن تصديرها من الاتحاد السوفياتي الى الجمهورية العراقية على مختلف المعدات والمكائن الزراعية والتراكورات والحديد والفولاذ والخشب المنشور والورق والادوية وبعض السلع الاخرى •

أما قائمة السلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية الى الاتحاد السوفياتي فتتضمن الجلود الخام والصوف والقطن والتمور والبذور الزيتية والسلع الاخرى التي يقوم العراق بتصديرها اعتياديا • وقد عقد مع الاتفاقية التجارية في آن واحد بروتوكول خاص بتأسيس ممثلة تجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجمهورية العراقية •

وقع الاتفاقية التجارية والبروتوكول بتخويل من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المستر آل • أس • ايجوف المستشار التجارى لسفارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الجمهورية العراقية كما وقعهما بتخويل من حكومة الجمهورية العراقية الدكتور ابراهيم كبة وزير الاقتصاد •

البيان العراقي السوفياتي

الذي صدر على اثر توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفنى بين البلدين

لقد اقام وفد حكومة الجمهورية العراقية فى الاتحاد السوفياتى من ٢٥ شباط الى ١٦ مارت ١٩٥٩ • وفى خلال ذلك دخل فى محادثات مع ن • س • خروشوف رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتى وأى • آى • ميكويان النائب الاول لمجلس الوزراء السوفياتى •

لقد عبر الفريقان عن رغبتهما فى تطوير التعاون الودى بين الاتحاد السوفياتى والجمهورية العراقية على أساس من الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لكليهما كما اعربا عن ثقتهما بأن هذا التعاون سيساعد على تعزيز السلام واستتباب الامن فى الشرفين الادنى والاوسط • وقد اشار وفد الحكومة العراقية الى ان الجمهورية العراقية فى علاقاتها مع الدول الاخرى انما تهتدى بمبادئ باندونج السلمية واتباع سياسة الحياد الايجابى والتضامن العربى والكفاح ضد النظام الاستعمارى بالتعاون المخلص مع الدول الاخرى المحبة للسلام والمعادية للاستعمار •

كذلك اعرب الفريقان عن عزمهما على الدفاع عن قضية السلام والتعاون بين الامم وفق ميثاق هيئة الامم المتحدة •

ان المصالح المشتركة للفريقين تتلخص كذلك فى الكفاح ضد الاستعمار وخاصة الاقطار الآسيوية الافريقية واسناد جميع الاقطار غير المتحررة فى كفاحها من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية •

هذا وقد ساد الاجتماعات بين زعماء الدولة السوفياتية وأعضاء وفد حكومة الجمهورية العراقية جو من الود والصداقة والتفهم الصحيح المتبادل • وخلال زيارة الوفد الحكومى للجمهورية العراقية للاتحاد السوفياتى قام الوفد بمفاوضات حول مسائل التعاون الاقتصادى والفنى بين الاتحاد السوفياتى والجمهورية العراقية فى حقول الصناعة والزراعة والرى والصحة وتدريب الخبراء العراقيين •

لقد مثل الفريق السوفياتي في المفاوضات وفد حكومي يتألف : آى •
 آى • كوزمن نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي رئيسا للوفد
 وآى • جى • كابانوف وزير الاتحاد السوفياتي وايس • آى • سكاكجوف
 رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية في مجلس وزراء الاتحاد
 السوفياتي وايس • آى • بوريسوف النائب الاول لوزير التجارة الخارجية
 وفى • آيس • سيميانوف نائب وزير الشؤون الخارجية وبى • آى • ماليتين
 نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية في مجلس وزراء
 الاتحاد السوفياتي وام • آى • ايفانوف نائب رئيس لجنة الدولة للكيماويات
 فى مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي وبى • آيس • كوجوموف نائب وزير
 الزراعة للاتحاد السوفياتي واى • فى • جوشين عضو مجلس الدولة
 للتخطيط فى الاتحاد السوفياتي واى • ام • دمجانوفيتش نائب رئيس مجلس
 التخطيط فى جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية وجى • تى •
 زايتريف سفير الاتحاد السوفياتي لدى الجمهورية العراقية •

ومثل الفريق العراقى فى المفاوضات برئاسة كل من السيد ابراهيم
 كبة وزير الاقتصاد والدكتور طلعت الشيبانى وزير الاعمار والدكتور اللواء
 محمد الشواف وزير الصحة وعضوية كل من السيد عبدالفتاح ابراهيم
 المدير العام لمصلحة مصافى النفط الحكومية بوزارة الاقتصاد والدكتور
 محمد سلمان حسن سكرتير مجلس الاعمار والدكتور انور الاوقاتى مدير
 المستشفى الجمهورى بوزارة الصحة والدكتور جميل ثابت مدير الصناعة العام
 بوزارة الاقتصاد والسيد رشيد مطلق مدير المصايف العام بوزارة الاعمار
 والسيد محمد علي البغدادى رئيس مهندسى محطة الاذاعة بوزارة الارشاد
 والسيد جميل توما المفتش العام لمديرية السكك الحديدية العامة بوزارة
 المواصلات والاشغال والسيد علي هادى الجابر مساعد رئيس الهيئة الفنية
 الثالثة بوزارة الاعمار والسيد موفق البدرى معاون رئيس مهندسى الرى فى
 الهيئة الفنية الاولى بوزارة الاعمار والسيد نجم قوجه قصاب رئيس قسم
 الكهرباء فى الهيئة الفنية الثالثة بوزارة الاعمار •

وقد تكللت المفاوضات بالنجاح فتم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفنى بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العراقية • ان هذه الاتفاقية تنص على ان الحكومة السوفيتية ستعاون مع حكومة الجمهورية العراقية فى تنفيذ مشاريع اعمار الاقتصاد الوطنى العراقى فى حقول الصناعة والزراعة والنقل • وسوف يقدم الاتحاد السوفياتى للجمهورية العراقية المعونة الفنية فى تأسيس عدد من المشاريع من الصناعة الثقيلة وبناء المكنن والصناعة الكيماوية وصناعة الاغذية والصناعات الخفيفة • هذا وسيقوم الخبراء السوفيات بعدد من أعمال التحرى فيما يخص توسيع مشاريع الرى وأعمال الاستكشاف الجيولوجى وتصميم بناء السكك الحديدية • كما ان الاتحاد السوفياتى سيساعد الجمهورية العراقية فى تدريب الخبراء العراقيين •

ورغبة فى تسريع التطور الاقتصادى فى الجمهورية العراقية واستجابة لرغبة الفريق العراقى وضعت الحكومة السوفيتية تحت تصرف الجمهورية العراقية اعتمادا بمبلغ ٥٥٠ مليون روبل بفائدة قدرها ٢٥٪ سنويا وذلك تحقيقا لاغراض هذه الاتفاقية •

وسوف تسدد حكومة الجمهورية العراقية الاجزاء المستعملة من الاعتماد لكل من المشاريع المذكورة فى اثنى عشر قسطا سنويا يستحق اولها بعد مضى سنة من انتهاء الاتحاد السوفياتى من تسليم الاجهزة والمعدات المنصوص عليها فى العقود الخاصة بها •

كذلك تنص الاتفاقية على ان الاتحاد السوفياتى عند طلب حكومة الجمهورية العراقية سيقدم مساعدته لها فى انشاء عدد من المشاريع الصناعية والقيام بالدراسات فى الحقول المختلفة على ان تدفع الحكومة العراقية النفقات التى يتحملها الجانب السوفياتى وفق الاتفاق التجارى العراقى السوفياتى النافذ المفعول •

لقد تم توقيع الاتفاقية بالنيابة عن الحكومة السوفياتية من قبل آى

آى • كوزمين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتى وبالنسبة عن
حكومة الجمهورية العراقية من قبل السيد ابراهيم كبة وزير الاقتصاد
والدكتور طلعت الشيبانى وزير الاعمار •

وقد صرح الفريق العراقى بأنه يعتبر توقيع هذه الاتفاقية كخطوة
جديدة للتعاون الودى بين الاتحاد السوفياتى والجمهورية العراقية وان هذا
التعاون سيساهم فى حل مشاكل البلاد الاقتصادية وفى تسريع التغلب على
التركة الثقيلة الموروثة من عهد الاستعمار وفى تعزيز استقلال البلاد
الاقتصادى ورفع مستوى الحياة المادى والثقافى للشعب العراقى • كما أكد
الوفد الحكومى السوفيتى على ان التعاون الاقتصادى والفنى بين الاتحاد
السوفيتى والجمهورية العراقية سوف يجرى بدون أى شروط سياسية أو
غيرها من شأنها ان تمس سيادة الجمهورية العراقية وكرامتها الوطنية وان
الجانب السوفياتى سوف يهتدى فى هذا التعاون بمبادئ المساواة والمنفعة
الاقتصادية المتبادلة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية •

وبنفس الوقت اعرب كلا الجانبين خلال المفاوضات عن رغبتهما لتطوير
علائق الصداقة والود ليس فقط فى ميدان المعونة الاقتصادية والفنية بل
أيضا على أساس توسيع العلاقات التجارية الاعتيادية المتبادلة •

بيان مشترك حول المفاوضات التجارية

بين الجمهوريتين العراقية والهندية

الصادر في نيودلهي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨

١ - زار الهند في الفترة الواقعة بين السادس عشر والتاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ وفد تجارى من العراق بغية تعزيز صلات الصداقة في الحقل التجارى بين الهند والعراق . وكان الوفد العراقى برئاسة سيادة السيد حسين جميل - سفير الجمهورية العراقية في الهند يضم كل من السادة : طالب جميل - مدير الاقتصاد العام وشكرى صالح زكى مدير جمعية التمور العام وصالح كبة مدير التحويل الخارجى .

٢ - وقد زار الوفد بعض المراكز التجارية والمؤسسات الصناعية فى كل من بومبى وكلكتا كما زار المعرض الوطنى الهندى لسنة ١٩٥٨ لدراسة الانماء الاقتصادى للهند خلال السنوات الاحدى عشرة الماضية . وقد قام الوفد باجراء مباحثات مثمرة مع رجال الاعمال والصناعيين ومع السلطات الحكومية ذات الاختصاص . وابدى الوفد اعجابه بالجهود المبذولة فى مضمار التقدم الاقتصادى والصناعى فى الهند وقد اعجب الوفد برغبة الشعب الهندى الصداقة لتقوية روابط التجارة والتعاون الاقتصادى مع العراق .

٣ - وتبادل الوفد وجهات النظر مع ممثلى الحكومة الهندية حول الصعوبات الحالية التى تعترض سبيل التجارة بين البلدين وقد نتجت تلك المباحثات على ان الروابط التجارية والاقتصادية المتينة ذات منفعة متبادلة وان هناك امكانيات كبيرة لتنمية العلاقات التجارية وجعلها تشمل مواد اخرى غير المواد التقليدية ، لاسيما التمور العراقية والشاى الهندى ، ولزيادة الاتجار بعدد من المنتجات الجديدة الاخرى .

٤ - وقد اتفق الفريقان اثناء هذه المباحثات على ان العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين يجب ان تبنى على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة .

وقد اتفق كذلك - بعد مراعاة الافضليات والامتيازات الممنوحة من احد الفريقين الى فريق ثالث والافضليات أو الفوائد الممنوحة من قبل العراق الى أى بلد عربى آخر - على ان تمنح كل حكومة تجارة البلد الآخر معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة لتجارة أى بلد ثالث ♦

٥ - واجريت مباحثات حول اتفاقية جديدة تأمل الحكومتان الوصول اليها قريباً واتفق - فى الوقت نفسه - على ابداء اقصى التسهيلات بصدد تنمية وتوسيع التجارة بين البلدين ♦

كى • بى • لال
المدير العام للتجارة الخارجية
فى الحكومة الهندية

عن الجانب العراقى
سيادة حسين جميل
سفير الجمهورية العراقية فى الهند
ورئيس الوفد التجارى العراقى

بيان مشترك حول العلاقات التجارية

بين العراق وجيكوسلوفاكية

عقدت في غضون شهر كانون الاول ببغداد مفاوضات اقتصادية بين وفدي حكومتى جيكوسلوفاكية والعراق وجرت بروح التفهم الودى لاحتياجات وامكانيات البلدين الحالية والبعيدة الامد وانتهت بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٥٨ بتوقيع اتفاقية تجارية امدها ثلاث سنوات مع بروتوكول خاص بالتعاون العلمى والفنى *

وتتضى الاتفاقية بالتوسع الكبير فى العلاقات الاقتصادية المتبادلة وستجهز جيكوسلوفاكية الجمهورية العراقية على وجه الخصوص بمعدات صناعية كاملة ومنتجات صناعية علاوة على صادرات جيكوسلوفاكية التقليدية كالمنسوجات والسلع الزجاجية والسكر *

وسيصدر العراق الى الجمهورية الجيكوسلوفاكية المنتجات الزراعية كالتمور والبدور الزيتية والعلف الحيوانى والقطن *

وقد أخذت الاتفاقية بمبدأ الاستيراد والتصدير النسبية وجعلت صادرات العراق الى جيكوسلوفاكية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ (خمسين بالمائة) من استيراداته منها *

وقام بتوقيع الاتفاقية عند الحكومة الجيكوسلوفاكية الدكتور جوزيف جابو كرتسكى السفير الجيكوسلوفاكى فى العراق ووقعها نيابة عن الحكومة العراقية الدكتور ابراهيم كبة وزير الاقتصاد *

بغداد فى ١٤ كانون الاول ١٩٥٨

الفهرست

الموضوع	الصفحة
١ جدول يبين الاتفاقات التجارية والاقتصادية التي عقدت مع الدول الآخري منذ قيام ثورة الرابع عشر من تموز ♦	١
٣ كلمة سيادة وكيل وزير الاقتصاد بمناسبة قدوم الوفد الاقتصادي اليوغسلافي الى العراق ♦	٣
٤ خطاب وزير الصناعة اليوغسلافي ♦	٤
٥ كلمة سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد عند التوقيع على الاتفاقيتين المعقودتين بين الجمهورية العراقية وجمهورية يوغوسلافية ♦	٥
٧ اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية وجمهورية يوغوسلافية ♦	٧
١٤ اتفاقية المدفوعات بين جمهورية يوغوسلافية والجمهورية العراقية ♦	١٤
١٧ ترجمة صورة البيان الذي أصدره سيادة رئيس الوفد اليوغوسلافي بمناسبة التوقيع على اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي بين يوغوسلافية والجمهورية العراقية ♦	١٧
٢٠ بيان رسمي بتبادل وثائق الأبرام ♦	٢٠
٢١ كلمة سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية مع الاتحاد السوفياتي ♦	٢١
٢٤ اتفاق تجاري بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ♦	٢٤
٣١ بروتوكول خاص بالوضعية القانونية للممثلة التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الجمهورية العراقية ♦	٣١
٣٢ بيان رسمي حول تبادل وثائق الأبرام ♦	٣٢
٣٥ كلمة سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ♦	٣٥

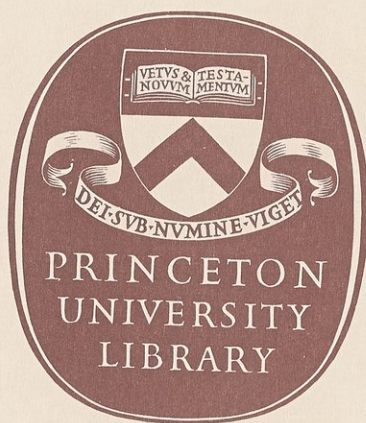
الصفحة	الموضوع
٣٧	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية ♦
٤٥	بروتوكول ملحق بالاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية والجمهورية الألمانية الديمقراطية ♦
٤٧	بيان رسمي حول تبادل وثائق الأبرام ♦
٤٨	كلمة سيادة إبراهيم كبة وزير الاقتصاد بمناسبة التوقيع على الاتفاقيات الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة ♦
٥٣	كلمة سيادة سفير الجمهورية العربية المتحدة في حفلة التوقيع على الاتفاقيات ♦
٥٦	اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة ♦
٥٩	اتفاق التعاون الفني بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة ♦
٦١	الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ♦
٧١	بيان رسمي حول تبادل وثائق الأبرام ♦
٧٢	خطاب سيادة إبراهيم كبة - وزير الاقتصاد في حفلة التوقيع على الاتفاقية التجارية مع جيکوسلوفاكيا ♦
٧٤	ترجمة خطاب السفير الجيکوسلوفاكى في حفلة التوقيع
٧٧	الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيکوسلوفاكية ♦
٨٤	بروتوكول خاص بالتعاون العلمي والفني بين الجمهورية الجيکوسلوفاكية والجمهورية العراقية ♦
٩٠	بيان رسمي حول تبادل وثائق الأبرام ♦
٩١	كلمة سيادة إبراهيم كبة - وزير الاقتصاد في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية مع الجمهورية الهندية ♦

الموضوع	الصفحة
خطاب سيادة سفير الهند فى حفلة التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الهند والعراق ♦	٩٥
اتفاقية تجارية بين الحكومة الهندية وحكومة الجمهورية العراقية ♦	٩٩
بيان رسمى حول تبادل وثائق الابرام ♦	١٠٦
كلمة سيادة وزير الاقتصاد بمناسبة التوقيع على الاتفاقيتين الاقتصاديتين بين الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية ♦	١٠٧
اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بولونية الشعبية	١١٠
اتفاقية خاصة بالتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين الجمهورية العراقية وجمهورية بولونية الشعبية ♦	١٢٢
خطاب سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد فى حفلة التوقيع على اتفاقيتى التجارة والمعونة الفنية مع جمهورية رومانيا الشعبية ♦	١٢٩
اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية ♦	١٣١
اتفاقية خاصة بالمعونة الفنية والعلمية بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية ♦	١٣٨
خطاب سيادة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد بمناسبة افتتاح المفاوضات التجارية مع جمهورية الصين الشعبية ♦	١٤٤
خطاب سيادة وزير الاقتصاد بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية مع جمهورية الصين الشعبية ♦	١٤٨
بيان مشترك حول المفاوضات التجارية بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية العراقية ♦	١٥٠
اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية ♦	١٥٢
خطاب سيادة وكيل وزير الاقتصاد بمناسبة توقيع الاتفاقية التجارية مع هنغاريا الشعبية ♦	١٥٨

الصفحة	الموضوع
١٦٠	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية هنغاريا الشعبية •
١٧٩	خطاب سيادة وزير الاقتصاد في حفلة توقيع الاتفاقية التجارية واتفاقية المعونة الفنية مع جمهورية بلغاريا الشعبية •
١٨٥	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية •
١٩٩	اتفاقية خاصة بالتعاون العلمي والفني بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية •
٢٠٣	خطاب السيد نيكيتا خروشوف - رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي بمناسبة توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية •
٢١٠	خطاب سيادة ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد بمناسبة التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية •
٢١٥	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •
٢٣٦	تصريح وزير الاقتصاد حول مساهمة الاتحاد السوفياتي بتمويل ٢٥ مشروعا صناعيا ضخما •
٢٥٠	بيان رقم (١) لسنة ١٩٥٩ صادر من رئاسة لجنة التمويل العليا •
٢٥٣	جدول المواد محدودة التخصيصات لسنة ١٩٥٩ •
٢٥٧	جدول يبين الدول الرئيسية المصدرة الى الجمهورية العراقية سنة ١٩٥٨ •
٢٥٨	جدول يبين الدول الرئيسية المستوردة من الجمهورية العراقية سنة ١٩٥٨ •
٢٥٩	قرار رقم (٤١) لسنة ١٩٥٩ صادر من رئاسة لجنة التمويل العليا •
٢٦٠	ملحق بالبيانات المشتركة حول العلاقات التجارية مع البلدان الاخرى •

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
جدول الاتفاقيات	الاتفاقية رقم (٧)	تاريخ التنفيذ (متروك)	١٩٥٩-٦-٢
		فراغ (	
٣٩	١٢	صيعتها	وضيعتها
٤٣	٥	Projectors	Projectors
٥٧	٢١	الداخلى	الداخلى
٦٠	١	المستفدين	المستفيدين
٦٠	١٠	تلقائيا	تلقائيا
٦٢	٢٢	بمنشأ	منشأ
٧٩	٢٠	بالفصيل	بالتفصيل
١٥٣	٢١	العرضة	العرضية
١٧١	٢٧	مجون	معجون
١٨٤	٤	جمهوريةنا	جمهوريةنا
١٨٨	٢٠	بالعربية	العربية
٢٠٨	٣	تعتقد فى	نعتقد انه فى



WERT
BOOKBINDING
Grantville, Pa.
Mar.—April 1987
We're Quality Bound

Princeton University Library



32101 061871750